

جَلال السَّيد

تجربتي البرلمانية



عبدالله

جلال السّيد

تجربتي البرلمانية

الإشراف الفني

على حسنين

الخطوط

عبد الله الجراشي

الغلاف بريشة

أحمد علوي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

عاصرت العمل النيابى فى مصر منذ عام ١٩٦٤ كمحرر برلمانى "لجريدة الأخبار" وعاشت التجربة البرلمانية أثناء الحكم الشمولى وسيطرة الحزب الواحد "الاتحاد الإشتراكى" ثم الممارسة البرلمانية فى ظل ما سُمى بالمنابر، وأخيراً فى ظل تعدد الأحزاب، وخلال تلك السنوات الطويلة كان مجلس الأمة ثم من بعده مجلس الشعب هو شغلى الشاغل فقد عشت هذا العمل .. وتعلمت فى المدرسة السياسية الأولى فى مصر .. وكان لى شرف العمل عن قرب مع رؤساء برلمانات عظام، كانت لكل منهم سمات ومميزات وإضافات .. ما زلت أذكر مجلس ١٩٦٤ وما كان يتسم به من وقار وجدية وما زالت إدارة أنور السادات لجلسات هذا المجلس تدور فى ذهنى لما كانت تتميز به من جدية ووقار وحسن الانضباط .. وعاصرت مجلس الدكتور لبيب شقير عقب النكسة وما اتسم به هذا المجلس من الاخذ بالاسلوب العلمى فى كل أعماله حتى جاءت ثورة التصحيح وحدثت طفرة كبرى فى أعمال مجلس الشعب، واستطاع مجلس حافظ بدوى أن يستمر ٥ دورات كاملة ليصبح أول مجلس نيابى فى عهد الثورة يكمل فصله التشريعى .. وجاءت قمة الممارسة البرلمانية فى عهد المهندس سيد مرعى والمجلس النيابى الذى شهد أقوى معارضة بشهادة كل الشهود .. ومن بعده جاء الدكتور صوفى أبو طالب والمجلس الذى أقر اتفاقية كامب ديفيد وما كان لهذا المجلس من وضع تقاليد

برلمانية جديدة .. وجاء مجلس الدكتور كامل ليلة الذى لم يدم طويلاً ليحل محله مجلس الشعب الذى رأسه الدكتور رفعت المحجوب ووصلت فيه الممارسة البرلمانية إلى قمتها .

واليوم يرأس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور الذى يعمل بنظام الصدمات أو الثورات .. فقد وضع أسس أكبر وأوسع ممارسة ديمقراطية وأعطى أكبر مساحة لحرية الرأى وحرية الكلام تحت القبة .

وخلال تلك السنوات التى تصل إلى ٢٧ عاماً من معايشة النواب .. كانت لى حوارات مع البعض منهم .. حوار دار فى طائرة تقلنى مع نواب فى رحلة لزيارة دولة أجنبية، أو حوار مع نائب أثناء حضور مؤتمر برلمانى .. درشة مع نائب فى مطعم المجلس .. حوار مع نائب ظل عضواً تحت القبة منذ عهد الثورة حتى الآن .. وحوار آخر مع نائب لم يمض على نيابته شهور، ومن خلال تلك الحوارات حكى لى كل منهم عن تجربته البرلمانية .. ويستطيع القارئ بكل سهولة أن يعرف تاريخ بلده وتاريخ الفترات السياسية التى عاشتها مصر من خلال رحلته مع سطور هذا الكتاب .. وقد حرصت أن اكتب هذه الحوارات دون رتوش ودون تدخل شخصى أو حسب ميول سياسية .. انما تركت لصاحب كل حوار حرية التعبير عن تجربته الشخصية وكيف كان يمارس هذه التجربة .. وكيف استفاد منها .

إن هذا الكتاب الذى بين يديك هو حصيلة وعصارة تجارب كثيرة ومتنوعة خاضها اعضاء البرلمان منهم نواب مخضرمون ومنهم نواب جدد .. الكل له تجربته ووجهة نظره .. عليك عزيزى القارئ فى النهاية أن تحكم على هذه التجارب وأن تستنتج الممارسات البرلمانية خلال عهود مضت وعهد مازلنا نعيش فيه .

جلال السيد



شخصية متعددة المواهب

شخصية عامة هامة .. محام بارع له أبحاث ومذكرات فقهية ممتازة
فى القانون الجنائى .. ومكتبه كان ذائع الصيت والشهرة فى عالم
القضاء، كان نائباً لرئيس جامعة من الطراز الاول .. ثم وزيراً ناجحاً
استطاع أن يضع استراتيجية جديدة لتطوير التعليم، أصبح حديث كل
البيوت خلال فترة قصيرة جداً حتى أصبحت له بصمات تاريخية
واضحة على التعليم، ثم أصبح رئيساً لمجلس الشعب يجلس على
المنصة قاضياً عادلاً يعطى لكل نائب حقه .. ساعدته صفاته السياسية
وخبرته كمحام، وثقافته على إدارة الدفة تحت القبة بمنتهى الحكمة
والمنطق والسهولة .

إن شخصية الدكتور سرور متعددة المواهب، ولكن أبرز ما فيها أنك
أمام شخصية لا تملك إلا أن تحبها وتحترمها .

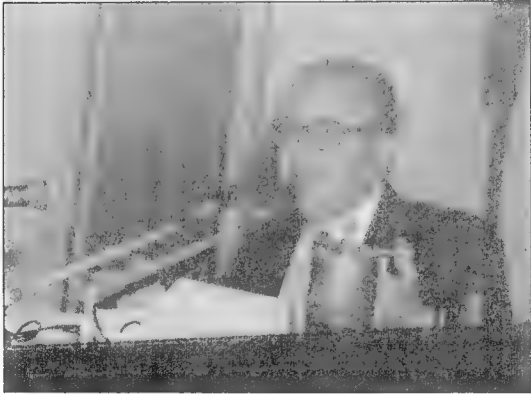
هذا الحوار المجتمعي دار بيني وبين الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب .. بعد مضي عامين على ممارسته مهامه على رأس المؤسسة الدستورية .. وحينما سألته عن فكرة دخوله الانتخابات ومتى طرأت له ؟ .. بادرني قائلاً : لم يخطر ببالى أن أدخل مجلس الشعب قبل أن أكون وزيراً إلا عندما رشحنى الحزب الوطنى عام ١٩٨٤ لى أتصدر قائمة انتخابات دائرة الجيزة فوافقت، وكنت وقتها عميداً لكلية حقوق جامعة القاهرة .. وافقت لى اسهم فى عمل السلطة التشريعية بخبرتى القانونية والسياسية من موقعى القانونى .. غير أنه حدثت محاولات لتأخير ترشيحى فى القائمة على نحو غير مرضٍ فاعتذرت عن عدم الترشيح .

وعندما عينت وزيراً عام ١٩٨٦ وحضرت جلسات مجلس الشعب شعرت وقتها برغبة فى أن أسهم فى أعمال هذا المجلس النيابى بكل ما أملكه من خبرات، فأفصحت عن رغبتى فى دخول انتخابات عام ١٩٨٧ .. ورأى الحزب الوطنى ترشيحى عن المقعد الفردى فى القاهرة التى تضم السيدة زينب وقصر النيل والجمالية والدراب الأحمر والزمالك وخضت الانتخابات وحصلت على نسبة أصوات أكبر من النسبة التى حصلت عليها قائمة الحزب الوطنى .

- وكيف كانت مسيرتك فى المجلس كوزير ونائب معاً ؟

- لقد حصلت على خبرة كبيرة وساعد على هذه الخبرة كونى وزيراً، تعرضت لكثير من الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات خاصة وقد وضعت وقتها خطة تطوير التعليم ورسم استراتيجيته والتى احتوت على تغيير لكثير من المسلمات وكنت أرحب بكل وسائل الرقابة البرلمانية لانى وجدت فيها فرصة للتعبير عن فكرى وشرح سياستى والرد على

الاعتراضات والملاحظات التي يبديها البعض، وكنت أخرج من كل جولة موفقا بعد نجاحي في اقناع المجلس والرأي العام بالاستراتيجية التي وضعتها لتطوير التعليم وهي استراتيجية قومية .. استراتيجية حكومية ونولة وليست استراتيجية شخصية، واكتسبت من خلال هذه الممارسة خبرة طويلة في أسلوب الأداء البرلماني ودعم هذه الخبرة من أملتني وصداقتي لكثير من أعضاء مجلس الشعب فأحسست مشاكلهم وعشت معاناتهم ووعيت كل الوعي الأداء البرلماني بجميع وسائله واهتماماته، فكانت خبرة السنوات الثلاث التي قضيتها مرحلة خصبة للعمل السياسي، دعمها أيضا مناقشتي كعضو في الحكومة لبعض القوانين، هذا بالإضافة إلى أن عملي كوزير للتعليم تطلب أن أندمج في مشاكل الجماهير وأتعايش معها وأضع الحلول لها مما ساهم في صقل تجربتي السياسية والبرلمانية .



الدكتور فتحى سرور أثبت إن إدارة الجلسات فن .. أفسح صدره لمساحة كبيرة للديمقراطية وحرية الكلمة .

- هل شجعك هذا على خوض انتخابات ١٩٩٠ ؟

- ويواصل الدكتور فتحى سرور حواره : فى انتخابات ١٩٩٠ أحسست بحكم خبرتى السياسية أنه لا بد من استثمار هذه الخبرة فى العمل البرلمانى فاخترت دائرة شعبية كبيرة هى دائرة السيدة زينب والتي كنت أعيش مشاكلها وأحس بنبضها .. وفعلا حصلت على ثقة الجماهير فيها فنجحت من الجولة الأولى وأصبحت نائباً عن السيدة زينب للمرة الثانية بالانتخاب الفردى. وهكذا فى كل مرة دخلت فيها البرلمان كان انتخابى فردياً، فى المرة الأولى كنت وزيراً فكنت أؤدى عملى النيابى خليطاً من العمل البرلمانى والعمل الوزارى وكنت حريصاً على أن أقنع النواب بسياسة الحكومة التى انفذها. وقد تعرضت خلالها لمحاولات المساطة من جانب النواب إلا أنني كنت اسعد بهذه المحاولات وأسعى إليها ولا أتهرب من الرد عليها أو مناقشتها، بل اتعجل وضعها فى جدول الأعمال حتى تستغل الفرصة لاعتلاء المنبر والتحدث إلى رأى العام والمجلس واقتناعهم بما أسير عليه وأتخذه، وخاصة أنى كنت فى مرحلة تغيير جذرى لكثير من المفاهيم، ومحاولتى تغيير المياه الراكدة فى التعليم مما يتطلب الجدل والمناقشة والرد والإيضاح .. وأصارك القول لقد استفدت كثيراً من ملاحظات النواب وآرائهم ورغم مظاهرات التأييد التى لقيتها من النواب إلا أن ملاحظاتهم كانت محل تقديرى وأعجابى.



أصبح الدكتور فتحى سرور من البرلمانين العالميين ويحظى بإعجاب زملائه فى المحافل الدولية .

أما تجربتي الحالية فأنا مسئول عن عدة أمور هي : تعميق النظام الديمقراطي والحفاظ عليه وحماية كرامة المجلس، وكرامة أعضائه وتوفير الوسائل لأعضاء المجلس لتمكينهم من ممارسة مهامهم .

ويتواصل الحوار الممتع ويرد الدكتور سرور على سؤالي عن مسؤولياته الحالية وكيف ينفذها ... قائلا :

- في النظام الديمقراطي يجب إتاحة الفرصة للشعب من خلال ممثليه في المجلس لمناقشة كافة الأمور المتصلة بالحياة السياسية وإتاحة الفرصة لهم في التعبير عن آرائهم بكل حرية على اختلاف اتجاهاتهم ومشاريعهم، سواء فيما يتعلق بممارسة وظيفة المجلس في الرقابة على أعمال الحكومة المركزية واللامركزية أو فيما يتعلق بوظيفة المجلس في التشريع، وفي هذا الصدد فإن بممارسة أعضاء المجلس لحرية التعبير يتعين توفير المناخ الملائم لها سواء من حيث توفير الدراسات الفنية أو المناسبة أو إنشاء مركز للمعلومات يساعد على توفير البيانات التي يمكن الاستعانة بها في إبداء الرأي وحماية أعضاء المجلس في كل ما يتصل بحريتهم في ممارسة أعمالهم البرلمانية. ويقتضى الأمر أيضا العناية بالمشكلات الجماهيرية التي تتعلق بآمال الجماهير بوضع الحلول لها، لهذا وضعت تقليدا جديدا وهو السماح لعدد من النواب في بداية كل جلسة بإلقاء بيانات عاجلة غير واردة في جدول الأعمال طبقا لنص اللائحة الذي يسمح بذلك ولم يكن هذا النص مطبقا من قبل حتى أتيت للحكومة الرد على البيان العاجل في نفس الجلسة فإذا تعذر الرد يحال الأمر للجنة المختصة، وقد ثبت أن هذا التقليد مطبق في مجلس العموم البريطاني والجمعية الوطنية الفرنسية. بل وصل الأمر في هذين البرلمانين أن جدول الأعمال نفسه به بند خاص بالبيانات العاجلة والتي يفاجأ الوزراء بتوجيهها دون معرفة موضوعاتها سلفا، وهذه البيانات تعكس مشكلات الجماهير العاجلة والحيوية ولاشك أن انشغال المجلس ببحثها يدعم ثقة الشعب في نظامه الدستوري ويوفر له الاطمئنان لأن مشاكلهم تجد صدئ لها لدى ممثليهم، كما يعطى الحكومة الفرصة في تبين هذه المشاكل ووضع الحلول لها وكل ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار ويشيع جو الاحساس بالديمقراطية بين الجماهير.

وينطلق الكلام سلسا من فم رئيس المجلس .. وفيما يتعلق بحماية كرامة المجلس فإن المجلس بوصفه السلطة التشريعية يجب أن تصان كرامته وأن تكون له هيئته، والموضوع هنا لا يتصل بالجانب الشخصي للمجلس بل بالنظام نفسه باعتبار أن المجلس ركن ركين

فى النظام الدستورى. وكلما كانت للمجلس هيئته كلما دعم ذلك هيئة الدولة كنظام
دستورى ويتطلب ذلك توفير المناخ الملائم لتحقيق التوفير اللازم للمجلس ومواجهة كل ما
يمكن أن يثور ضده من ملاحظات قد تصل فى بعض الأحيان إلى درجة التشكيك ولهذا
فإن المجلس لم يتردد مثلاً عندما تصاعدت حملة التشكيك فى سمعة بعض أعضائه من
التصدى لهذا الموضوع والتحقيق من مدى سلامة موقف الأعضاء الذين تناولتهم الأقاويل،
ونجح المجلس فى اخراج ثلاثة من الأعضاء، رأى أن ظلالة كثيفة من الشك حول سلوكهم
الاجتماعى تحول دون الاطمئنان إلى صلاحيتهم فى ممارسة اعمالهم البرلمانية الأمر
الذى ينعكس فى نظر الرأى العام على هيئة المجلس ومكانته فى نفوس المواطنين وتعتبر
وقفة المجلس فى هذا الشأن تاريخية فى نظامنا الدستورى لانه تجاوز مجرد ظاهر
النصوص فيما يتعلق بشروط العضوية إلى وضع معايير وضوابط حول ما يجب أن
يتوافر فى العضو من سلوك قويم، وقد تأسى المجلس بالمعايير التى يجب توافرها لدى
القضاة لتقرير صلاحيتهم. ولاشك أن المبادئ التى أرساها مجلس الشعب فى هذا الشأن
تدعم مكانته وتحفظ هيئته كمؤسسة دستورية لها اختصاصات خطيرة فى حياتنا
السياسية.



— وماذا عن حماية كرامة النواب ؟

— إن كرامتهم جزء من كرامة المجلس نفسه والمجلس جزء من كرامة النظام الدستورى
لذلك فأتنا عمل على توفير أعضاء المجلس وعدم السماح بالمساس بكرامتهم واحترامهم
ودفع العراقيل التى يحاول البعض وضعها أمامهم لتقييد ممارستهم البرلمانية سواء من
خلال ما يلاقونه من صعوبات فى نواثرهم الانتخابية أو عن طريق رفع الدعاوى الكيدية
عليهم ومحاربتهم فى أرزاقهم وهى مهمة دقيقة وشاقة يحدث فيها توازن دقيق بين عدة
أمور والمقاييس فيها الصالح العام.



لقاء بين الدكتور فتحي سرور ورئيس المجلس الوطنى الكويتى وأعضاء المجلس الكويتى خلال زيارتهم لمصر .

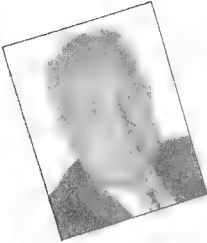
- وتجرى الكلمات ويستمر الحوار ويكون السؤال التالى هو : أين نحن من الممارسة البرلمانية على مستوى العالم ؟

- موقفنا متقدم جداً فالظواهر السلبية التى نعانى منها مثل تغيب بعض النواب فى الجلسات أو التشاحن بالالفاظ كل ذلك موجود بل وبصورة أكثر بشاعة فى أكثر برلمانات العالم تقدماً ، ونحن لا ينقصنا شئ من حيث المقومات التى تتيح الممارسة الديمقراطية فى أعلى صورها وكل ما نمر به هو صقل للتجربة وتعميق للخبرة ، فالنائب يتميز فى البرلمان لا بقدر ملاقته وموهبته وقدرته على المناورة فقط إنما أيضاً بقدر وعيه السياسى وإدراكه وإحاطته الكاملة بمصالح حزبه ومصالح الوطن العليا وكل ذلك يتم تعميقه بالتجربة والممارسة وبالإمكانات المتاحة ولا توجد عوائق دستورية أو تشريعية أو تنفيذية تحول دون الممارسة فى أعلى صورها دائماً .. نحن بلد نعمل على إرساء التقاليد بما يتناسب مع ظروفنا وواقعنا الذى لا يتعارض إطلاقه العام مع أى انطلاقة

نحو الديمقراطية. ولهذا فإننا عندما ننشئ مركزاً للمعلومات وتحلل بيانات الحكومة كل هذا سلسلة من المحاولات لاحاطة النواب بالمعلومات التي تمكنهم من أفضل ممارسة للديمقراطية البرلمانية. تبقى بعد ذلك الممارسة الحزبية خارج المجلس فيقدر وعيها والالتزام الحزبي للأعضاء بقدر ما تكون الممارسة الديمقراطية داخل البرلمان فإن كل التقاليد الحزبية تنعكس بمزاياها وعيوبها على الممارسة الحزبية.. والمسيرة الديمقراطية لا يتحمل البرلمان وحده مسؤوليتها وإنما يتحمل المسؤولية معه الأحزاب والصحافة والنقابات والجمعيات بل الشعب كله، لأن كل هؤلاء عناصر في منظومة واحدة تتكامل وعندما تترسخ التقاليد ويتعمق الوعي بالديمقراطية لدى الجميع فإن النظام الديمقراطي يكون في أجلى صورته ولاشك أن الممارسة الديمقراطية داخل البرلمان تمثل قوة حسنة لدى جميع عناصر المنظومة الديمقراطية في الدولة.

وانتهى الحوار الممتع مع الشخصية البرلمانية الأولى في مصر .. تلك الشخصية التي تحمل في جنباتها حب الخير لكل الناس .. الشخصية التي تتوقد ذكاء وخبرة ومعرفة وثقافة .. الشخصية التي تتوق لأي تضحية من أجل صالح مصر وشعب مصر.





الحرفوش البرلماني

ابن بلد بشهامته ورجولته وحبه للخير .. حول مكتبه كوكيل لمجلس
الشعب الى نوار أو مصطبة .. يلتقى فيها النواب .. يدخلون اليه
حاملين همومهم ويخرجون وقد حلت مشاكلهم . مارس العمل النيابي
كنايب فلم يخش فى الحق لومة لائم فانتقد وساهم بأفكاره وقدم
الكثير .. وانتقل الى كرسي وكيل المجلس .. فلم يتغير وظل حاملا
لواء الاخلاص لشعب مصر عامة .. وابناء الاسماعيلية خاصة ..

ومن يعرف أحمد ابوزيد عن قرب يعرف أنه عاشق للصداقة
«وشلته» يعتبرها من «الحرافيش» لهذا فهو الحرفوش الأكبر .

لو لم يكن أحمد أبو زيد - نائب الاسماعيلية ووكيل مجلس الشعب - سياسياً مخضرمًا - لربما كان لاعب كرة قدم مشهوراً .. أو مدرباً يتولى مهمة فريق كبير .. بعد اعتزاله اللعب مع فريق الاسماعيلية في بداية الستينات .. لكن من حسن الحظ .. كسبته السياسة .. ولم تخسره الرياضة .. وهو في كل الأحوال يقود مع الدكتور فتحى سرور والدكتور عبد الأحد جمال الدين .. الفريق الأكبر .. مجلس الشعب ..

لقد كانت نكسة ١٩٦٧ بالنسبة لأحمد أبو زيد نقطة تحول في حياته .. وقتها اندفع وأبناء جيله من الشباب للدفاع عن الأرض خلال حرب الاستنزاف .. كان واحداً من أفراد المقاومة الشعبية .. بعدها كان من الطبيعي أن يمارس السياسة ب تلقائية .. فقد كان حملة السلاح يقومون بكل الأنوار .. ويتحملون كل المسئوليات .. إليهم يلجأ المواطنون .. وعليهم يقع عبء حل المشاكل في مختلف صورها .

التجربة الأولى

في عام ١٩٦٨ رشحه زملائه لعضوية مجلس الأمة .. كان الشباب ساخطاً يطالب بالتغيير وإبعاد قادة الهزيمة .. وفازت القائمة التي كان ضمنها اسم أبو زيد .. لكن "الكبار" .. لم يعجبهم هذا الفوز .. وبخلت القائمة في حسابات معينة .. تغيرت خلالها النتيجة .. وعاد الشباب ومنهم أبو زيد إلى الوحدات الأساسية في القواعد ..

يقول أحمد أبو زيد : كانت تجربة استفدت منها .. بعدها انطلقت أنا وزملائي لخدمة الجماهير من خلال العمل العام .. وحققنا الانتشار داخل الاسماعيلية واتسعت دائرة معارفنا .. وأصبحنا قيادات طبيعية للشباب ..



أحمد أبو زيد وكيل مجلس الشعب وأحد نجوم إجتماعات الاتحاد البرلماني الأفريقي ..

بعد ذلك التحقت بدورة معهد إعداد القادة .. ثم عملت في التوجيه السياسي وتوليت مسئولية أمانة الدعوة والفكر بالإسماعيلية .. وفي الفترة من بداية السبعينات وحتى عام ١٩٧٩ توليت مسئولية .. وكيل المجلس المحلي للمحافظة .. تخلل ذلك انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ .. وقتها أجمع الشارع السياسي على ترشيحي .. إلا أن الظروف حالت دون هذا الترشيح .. فقد كان من رأي المهندس عثمان أحمد عثمان .. كبير الاسماعيلية ومرشح الفئات وقتها .. أن يكون مرشح العمال من القنطرة شرق .. وهو ما حدث بالفعل .. لكن في عام ١٩٧٩ .. فرضتني الجماهير مرشحاً .. وانتخبت مع المهندس عثمان كمرشح عن العمال .. وفي نفس الوقت كنت أمين مساعد الحزب بالإسماعيلية والقائم بعمل الأمين العام وهو- المهندس عثمان ..

يسترسل أحمد أبو زيد في رواية تجربته البرلمانية .. يقول : كنت حريصاً في ممارستي للعمل البرلماني على "احترام نفسي" .. لم أطلب أي شيء لنفسى .. بل لم أكن أدخل حجرة رئيس المجلس إلا لأمر ضرورى وظلت طوال مدة عضويتي لم أسافر ضمن وفود المجلس .. ومع ذلك لم أكن أطالب بالسفر .. أو حتى "أفتح الموضوع" .. كما كنت أحاول أن تكون انتقاداتى موضوعية .. لا أجاهل أحداً .. وبالتعبير السياسي .. كان "خطي معتدل" .. وتعبيرى عنه واضحاً ..

إهتمامى كان يتركز على القضايا الاقتصادية .. والتنمية والاستثمار .. بجانب مناقشة القوانين بصفة عامة .. والتي تتعلق بالحريات والتقاضى بصفة خاصة .. ومن أهم القضايا الجماهيرية التي أثرتها فى المجلس .. طلب إحاطة تقدمت به للحكومة .. حينما نزلت السيول على الاسماعيلية .. وبناء على مناقشتى .. قرر المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء أن يجتمع مجلس الوزراء فى الاسماعيلية لدراسة المشاكل التى نجمت عن السيول على الطبيعة .. وقام المجلس فعلاً بزيارة الاسماعيلية .. وكان ذلك مكسباً كبيراً لأهالى الاسماعيلية حيث تم حل المشاكل على الطبيعة ..

بالمناسبة لقد كان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين من أفضل رؤساء الوزارة .. كان أسلوبه فى العمل فريداً .. وكان قادراً على اتخاذ القرار .. وعلى وعى بكل شيء .. كان يحترم النواب .. وكنا نشعر أنه قريب من كل واحد منا .

أيضاً الدكتور عاطف صدقى .. رئيس الوزراء الحالى يعد من أصحاب البصمات الكبيرة فى تاريخ مصر بما حققه من إنجازات اقتصادية .. ويعتبر من أكثر المسؤولين استجابة لحل المشاكل الجماهيرية .. والإنسانية ..



كلمة الحق ينطقها أحمد أبو زيد تحت القبة دائماً .. سواء حينما كان عضواً .. أو وكيل للفرس .

ويعود أبو زيد .. لاستكمال رواية تجربته .. يقول : من المواقف التي أذكرها تحت القبة .. حينما كان المجلس يناقش قانون الاستثمار .. وقتها تقدمت باقتراح يساهم في رفع القيود التي يعاني منها المستثمرون .. خاصة أننا كنا في بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي .. لكن المرحوم الدكتور رفعت المحجوب أصر على أن يشرف الجهاز المركزي للمحاسبات على حسابات شركات الاستثمار - ومنهم على رأيه .. ونجح في أن يحصل على موافقة المجلس .. وأصبح الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يمثل اتجاهاً اشتراكياً .. يشرف على حسابات شركات استثمارية انفتاحية .. وأدى ذلك إلى نتيجة عكسية من القانون !!.. فأصيب أصحاب الأعمال بالاحباط .. واعتبرت وقتها أننا خسرنا معركة هدفها صالح الاقتصاد القومي .. لم يكن يجب أن نخسرها ..

لقد كان أبو زيد نائباً نشيطاً .. ومشاعياً .. يصبر على طلب الكلمة .. ولا يتنازل عن حقه في ذلك .. لكنه الآن قليل الكلام .. يستمع كثيراً في مقعده كوكيل للمجلس .. وهو يعمل ذلك قائلاً : إنتى أحرص على عدم مزاحمة زملائى في طلب الكلمة .. وأختار الموضوعات التي تتطلب إسهاماً منى .. وإذا كنت من قبل لا أتنازل عن حقى في طلب الكلمة .. فذلك .. لأن الكلام تحت القبة كان يحتاج إلى "واسطة" .. لرئيس المجلس .. حتى ياذن به ..

أما الآن .. فقد حدث تغيير كبير .. فمساحة الحرية زادت .. وزاد عدد المتكلمين .. ويحرص مكتب المجلس على التواصل مع النواب .. فهم بالنسبة لنا القاعدة العريضة .. ونحن نسعى لأن نكون محل رضاهم بغض النظر عن التوجه الحزبى .. لقد عاصرت ٤ رؤساء لمجلس الشعب .. ويهمنى أن أشيد بالدكتور فتحى سرور وأسلوبه في قيادة مجلس الشعب .. فهو يحرص على كرامة النواب .. ويدلأ من الواسطة في طلب الكلمة أو إدراج الأسئلة وطلبات الاحاطة .. أصبحت الفرصة متاحة للجميع .. خاصة الوجوه الجديدة .. أو الذين لا يتكلمون فنحن نحاول الاستفادة منهم من خلال آرائهم التي يدلون بها في مناقشاتهم .. وهذا في رأيى هو فن إدارة الجلسة .. لأننا بذلك نصل إلى القرار الأقرب إلى الصواب .. رغم أن اتباع هذا الأسلوب يرهقنا تماماً .. وأصبحت الأغلبية .. عند أخذ القرار .. أغلبية بالفعل .. !!

أيضاً اهتمنا بجوانب أخرى تمس العمل البرلماني .. منها مشاكل النواب المادية .. وسفر الوفود البرلمانية .. فقد كان عدد الذين يسافرون طوال الفصل التشريعى لا يزيد على ٤٠ نائباً بأى حال .. لكن حتى الآن سافر خلال النورتين الماضيتين حوالى ٧٠ نائباً .. ونأمل أن يزيد العدد إلى ٣٠٠ نائب مع نهاية الفصل التشريعى .

لقد أصبحت العلاقة بين النواب ومكتب المجلس مفتوحة .. فنحن نستمع للجميع ومكتبى يعتبر "نوار المجلس" .. فهو ملتقى كل النواب .. الذين أعتقد أن لى معهم جميعاً علاقة طيبة .. لأن مفهومى للعمل يعتمد على أساس احترام الزمالة .. والنظر للأمور من منطلق أننى فى خدمة الزملاء وتيسير أدائهم للعمل .. والبعد نهائياً عن النظر من منطلق أننى وكيل للمجلس .

لكن هناك بعض الأمور التى تضايق أحمد أبو زيد .. خلال وجوده على المنصة .. يقول أهمها : .. عندما أشعر أن الموضوع المطروح "استوى" .. وحصل على حقه من المناقشات .. بينما أصوات تطالب بأخذ الكلمة .. فى هذا الوقت بالذات أوازن بين من يطلبون الكلمة .. وبين من يطالبون بإغلاق باب المناقشة .. بما لا يفقدنى أياً من الطرفين ..

كما يضايقتنى أيضاً إلحاح النواب فى الحديث مع الوزراء خلال الجلسة .. فهذا يعطل العمل .. كما أن المنظر العام يكون مؤسفاً .. وعندما أنبه بعض الزملاء لما يحدث منهم .. فإنهم يغضبون .. وكأنى .. مخطيء !



جولة على الطبيعة لدراسة موقع قرية مرجبا .. حيث تم وضع أخطر وأدق تقرير شهده مجلس الشعب .

ومن صفات الجالس على المنصة .. يقول أحمد أبو زيد : سرعة البديهة .. وسعة الصدر .. وأهم ما أحرص عليه .. كرامة النائب ..

إذا كان لأحمد أبو زيد باع كبير في السياسة .. فهو أيضاً قارئ ممتاز .. استوعب مؤلفات طه حسين والعقاد ومحمد حسين هيكل .. وعبد الرحمن الشرقاوي .. وأهم المجالات التي يهوى القراءة فيها .. التاريخ بصفة عامة .. والتاريخ المعاصر لمصر بصفة خاصة .. والكتب السياسية والدينية والعسكرية .. كما شارك أبو زيد في تأليف كتاب عن الاسماعيلية تناول تاريخها منذ العصر القرعوني ..

أما ما يعتز به أبو زيد .. فهي "شيلته" .. التي يعتبرها "حرافيش" .. بشكل آخر .. وهو يضحك عندما يقول : أنا حرفوش .. وأصدقائي حرافيش .. لا تترك بعضاً ليلة واحدة .. فاللقاء بيننا يومي .. مهما كانت الظروف .. وأنا أحرص على هذا اللقاء .. سواء كنت في القاهرة أو الاسماعيلية .. نتناول العشاء معاً .. ونحكي .. ونضحك .. ويشعر كل منا أنه يغسل همومه في هذا اللقاء .. وفي صباح اليوم التالي .. نكون قد جددنا نشاطنا .

بقي أن نذكر .. أن لأحمد أبو زيد ثلاثة أبناء .. هالة حاصلة على بكالوريوس التجارة - قسم العلوم السياسية - .. أميرة .. طالبة بهندسة القاهرة .. ومحمد بالاعدادية .. وهم على درجة من الوعي .. تجعلهم يتابعون قضايا المجتمع بفهم، كما يتابعون نشاط أبيهم .. ويناقشونه في القضايا العامة .



ظاهرة اسمها الشاركي

خاض ٨ انتخابات وامتدت فترة نيابته الى ٢٧ عاما .. رقم قياسي لم يحققه غيره .. تبوأ العديد من المناصب السياسية، ورغم صغر سنه في كل منصب تولاه فإنه اثبت جدارته .. هذه الشخصية فريدة في نوعها استطاعت بفضل سلوكها أن تعيش أحداث ثلاثة عصور دون أن تمس أو تخدش . من ميزته أنه يعمل في صمت ويضحي من أجل عمله بكل شيء حتى أصبح ما يسترو الحياة الحزبية .

بعد ٢٨ عاماً تحت القبة .. مازلت أتعلم على الطريق .. أكتسب كل يوم خبرة جديدة .. أشعر أنني أسير في الطريق السليم .. إلى الأفضل .. هذه الكلمات يؤمن بها كمال الشاذلى .. السياسى الناضج المخضرم .. الذى يمارس السياسة بـ "حرفنة" .. لدرجة أهله لأن يعاصر كل مراحل ثورة يوليو منذ قيامها .. وحتى الآن .. وكان عضواً فى كل تنظيماتها .. هيئة التحرير .. فالاتحاد القومى .. ثم الاتحاد الاشتراكى .. ثم المنابر والأحزاب .. وقد احتفظ خلال هذه الفترة الطويلة التى شهدت مصر فيها ثلاثة عصور .. باستقامة تصرفاته .. ونزاهة سلوكه مما جعله محل ثقة فى كل الأوقات ..

بدأ كمال الشاذلى حياته السياسية أثناء فترة الدراسة بالجامعة .. التى تبلور خلالها هدفه، وتحدد فى أن يكون نائباً عن الشعب يمثل فى البرلمان .. لقد كان بقية زملائه يطمعون بالوزارة .. أو غيرها من المناصب .. لكنه صاحب مبدأ وهدف .. فتمثيل الشعب بالنسبة له .. غاية وأمل .

تمرس الشاذلى رغم صغر سنه فى العمل السياسى قبل دخوله مجلس الأمة .. كان عضواً فى المؤتمر العام خلال فترة الاتحاد القومى .. ثم انتخب عام ١٩٦٠ عضواً فى مجلس محافظة المنوفية فى أول تشكيل للمجالس المحلية .. وانضم بعد ذلك للاتحاد الاشتراكى ..

فى عام ١٩٦٤ جاءت الفرصة لكى يحقق الشاذلى حلمه .. وكان قد أكمل سن الثلاثين .. وفى هذا العام أجريت انتخابات مجلس الأمة .. وخاض الشاذلى الانتخابات بمساندة أبناء دائرته خاصة من الشباب .. ورغم أن منافسيه كانوا أكبر منه سناً .. فإنه استطاع أن يحقق فوزاً ساحقاً .. بعد أن التفت حوله الشباب .. واكتسب ثقتهم وحبيهم .



الشاذلى أمين تنظيم الحزب الوطنى يرحب بالرئيس مبارك خلال
أحد الإجتماعات الحزبية. ومعهما صفوت الشريف وزير الإعلام .

فى بداية عضويته بالمجلس .. شارك الشاذلى .. الرئيس الراحل السادات (الذى كان
رئيساً للمجلس) فى المنصة .. فقد جلس بجواره بحكم أنه أصغر الأعضاء سناً ..
وكانت سعادتة عظيمة .. كما انتخب سكرتيراً للجنة الشباب التى زارت كل أنحاء
الجمهورية لحل مشاكل الشباب وتشجيعهم على المشاركة فى العمل السياسى ..

يقول الشاذلى عن هذه المرحلة .. داخل مجلس الشعب : لقد كانت مرحلة التنظيم الواحد، وهو الاتحاد الاشتراكى الذى كان يضم تحالف قوى الشعب العامل ..

ويخطئ من يظن أن الحوار الديمقراطى كان معدوماً فى تلك الفترة .. لا .. بل الصحيح أنه كان هناك حوار فى كل مكان .. ومجال .. داخل التنظيم نفسه .. أو داخل مجلس الأمة .. أو فى اللجان .. وكانت المناقشات ساخنة جداً تحت القبة خاصة فى بيان الحكومة .. بل حدث مرة أن اختلف المجلس مع أحد وزراء الرى .. وترك السادات المنصة ونزل إلى مقاعد الأعضاء ليعارض الوزير .. ويعدها قام الرئيس عبد الناصر بإقالة الوزير .

لقد كان التنظيم الواحد مناسباً لفترة البداية فى الثورة .. وكان التطور الطبيعى بعد ذلك .. وجود المنابر .. ثم الأحزاب .. فهذا طبيعى ولا بد أن يحدث .. لكن يهمنى أن أشير إلى أن معظم القيادات الموجودة فى كل الأحزاب حالياً .. كانت كوادرات تمارس العمل داخل الاتحاد الاشتراكى ..

أما الآن فقد اتسعت مساحة الديمقراطية بشكل عام .. والمناخ نفسه .. ديمقراطى .. والممارسة تتم بمستوى عالٍ لا يقل أبداً عما يحدث فى البرلمانات الأوربية .. وقد زرتها كثيراً .. فلدينا حرية أوسع فى تناول الموضوعات .. وأصبح هناك الاستجابات التى من حق الجميع أن يتقدم بها .. وكل هذا يوضح أننا سائرون فى الطريق الصحيح ..

لقد خاض كمال الشاذلى على مدار ٢٨ عاماً انتخابات مجلس الشعب ٨ مرات .. كان له خلالها باع طويل فى الممارسة والمشاركة .. ورغم صغر سنه فقد كان له مكانة دائماً .. يتذكر الشاذلى عندما قابله الرئيس عبد الناصر .. واستمر اللقاء ساعة كاملة .. دار الحوار خلالها حول مشاكل الشباب، وفى النهاية أخبره ناصر بأنه اختاره أميناً للاتحاد الاشتراكى بالمقوفية .. مؤكداً أنه سعيد بوصول عناصر شبابية من أبناء الثورة إلى مجلس الأمة وطلب منه أن يضع نصب عينيه مصلحة مصر أولاً وأخيراً .. والعمل على حل مشاكل الشباب لأنهم رجال المستقبل ..



كمال الشاذلى يلعب نور المايسترو داخل المجلس بصفته زعيماً للأغلبية .

وكان أصغر أمين للاتحاد الاشتراكى - ٣١ سنة - وقام الشاذلى بجهد جبار وعقد آلاف اللقاءات فى قرى المنوفية - لكى يجمع الجماهير حوله .

كما يتذكر عندما طلب السادات - وكان رئيساً لمجلس الأمة ونائباً عن المنوفية - من المرحوم الدكتور فؤاد محبى الدين .. وكان نائباً عن المنوفية أيضاً .. أن يتنازل لكمال الشاذلى عن رئاسة المجموعة البرلمانية للمنوفية بعد أن تم تعيينه أميناً للاتحاد الاشتراكى بالقليوبية .. ووافق الدكتور فؤاد .. وأصبح الشاذلى رئيساً للمجموعة ..

لقد شارك الشاذلى ومعه نواب المنوفية فى ثورة التصحيح ضد مراكز القوى رغم أن رئيس المجلس فى ذلك الوقت كان المرحوم الدكتور لبيب شقير .. وهو من المنوفية أيضاً .. واختلف النواب معه .. لكنه ترك لهم حرية اتخاذ قراراتهم ..

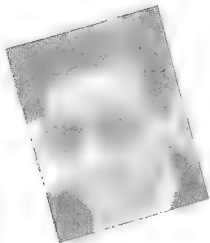
لقد استمر كمال الشاذلي عضواً بمجلس الشعب .. لفترة لم يحققها إلا ٤ نواب فقط .. لكنه أبرزهم .. فهو ما يسترو الحزب الوطني المحنك .. الذى يدير الحركة تحت القبة فى مقاعد الأعضاء .. والذى يمكنه بكلماته أن يغير من اتجاه المجلس .. لاقتناع زملائه بمواقفه وثقتهم فى قيادته ..

إن ظاهرة كمال الشاذلي يندر أن تتكرر .. وهو يعمل استمراره طوال هذه المدة .. وخلال مختلف العصور بأنه لم ينفصل لحظة واحدة عن أبناء دائرته .. وأنه يلعب السياسة بنظافة .. ويراعى الله فى كل قرار يتخذه .. وأنه لم يحاول يوماً أن ينضم لفريق ضد فريق .. وبفضل عناية الله فقد ارتدت سهام كثيرة أطلقت عليه إلى صدور مطلقها .. لأن الشاذلي يؤمن بالمثل القائل "إمشى عدل .. يحتر عدوك فيك" ..

لقد توج الرئيس حسنى مبارك جهود كمال الشاذلي تحت القبة بعد مرور ٢٥ عاماً على وجوده بالمجلس .. بأن منحه وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ..



الشاذلي نجم من نجوم المؤتمرات الدولية وفى الصورة معه أمين عام إتحاد البرلمانات العربية .



"عندليب" الشباب والرياضة

* هناك رجال إذا لمسوا أى شيء تحول إلى ذهب وهناك رجال إذا
كلفوا بمهام كان النجاح حليفهم .. وعبد المنعم عماره من الصنف
الثانى .. فقد كان نائباً فى البرلمان، قلمع وأصبح نجماً ساطعاً فى
عالم البرلمان وعين محافظاً فكانت له صولات وجولات وذاع صيته
كأحسن محافظ انجبت مصر .. وأمسك بزمام الشباب والرياضة فإذا
بالحياة تدب فى هذا القطاع ونسمع لأول مره عن استراتيجية جديدة
تهتم بالإنسان المصرى منذ طفولته ..

الفريب أن الصدفه البحتة لعبت دوراً هاماً فى حياة "عندليب
الشباب والرياضة" ليصبح الآن من نجوم العمل الناجح .

فى

أحد أيام شهر نوفمبر ١٩٧١ أصيب عبد المنعم عماره بالملاريا وكان وقتها موظفاً بمديرية الشباب بالاسكندرية. أحضرت إليه السيدة قرينته الصحف وهو على فراش المرض يعانى من رعشة الملاريا .. وأخذ يتصفح الجرائد فإذا به يقرأ قرار الرئيس أنور السادات بتعيينه عضواً بمجلس الشعب وكان وقتها يجرى تعيين نواب الإسماعيلية والسويس وبور سعيد حيث كانوا مهجرين .

لم يصدق عينيه .. هل هى آثار الملاريا أم حقيقة يشاهدها .. وأكدت له السيدة قرينته أن ما يقرأه صحيحاً مؤكداً فى كل الصحف. ولأنه كان مريضاً فقد فاتته جلسة الافتتاح، وحينما تم له الشفاء وتوجه إلى مبنى مجلس الشعب منعه حرس المجلس من الدخول ظناً منهم أنه طالب جامعى يريد أن يقتحم المجلس حتى أظهر لهم بطاقته الشخصية وكان وقتها فى الرابعة والثلاثين من عمره .

. وينضم عبد المنعم عماره إلى لجنة الشباب ليصبح أمين سر اللجنة وعضواً بلجنة الاقتراحات والشكاوى ولجنة العلاقات الخارجية .. وبسرعة البرق يلمع اسم عبد المنعم عماره لما أثاره من موضوعات هامة تحت القبة، ومنذ اللحظة الأولى لفترة نيابته وضع مشاكل المهجرين على قمة اهتماماته فقد كانوا يمرون بأسوأ فترات حياتهم .. أناس خرجوا من بيوتهم وهجروا فى شتى المحافظات وعاشوا سنوات يعانون من مشاكل السكن وقلة الموارد وسوء الحالة الاجتماعية التى يعيشون فى ظلها .. وأذكر يوماً أن الدكتورة عائشة راتب- وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية وقتها - قالت كلمات أمام عبد المنعم عماره عن المهجرين ولم تعجبه هذه الكلمات حينما شم منها رائحة هجوم عليهم .. فإذا به يتفجر فى وجهها وبثورة الشباب واندفاعه تخرج منه كلمات جارحة لها مدافعاً عن المهجرين أبناء بور سعيد والسويس والإسماعيلية نون تفرقه مؤكداً لها ان هؤلاء



عبد المنعم عماره سعادته وحياته كلها يجدها وسط الشباب والطفولة .

الناس هم الذى افتتوا الوطن بأرواحهم وهم ضحية العنوان الإسرائيلى والعنوان الثلاثى وأنهم أولى الناس بالرعاية والعناية، لهذا لم يكن غريباً أن يرشحه نشاطه الزائد وحماسه الشديد للمهجرين أن يصبح أصغر أعضاء مجلس الشعب ورئيساً للجنة المهجرين .. وكانت هذه فرصته لى يحقق لهم بعض المكاسب خاصة أن رئيس المجلس فى ذلك الوقت حافظ بدوى كان يشغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية لسنوات وكان متعاطفاً مع مشاكل المهجرين .. وفى عهده ظهرت التشريعات والقوانين التى انصفت للمهجرين .

وكانت هذه الفترة هى الفترة الذهبية التى عرف فيها عبد المنعم عماره ليس كتائب للإسماعيلية انما كتائب عن منطقة القناة كلها فهو كتائب وك رئيس للجنة المهجرين كان عليه أن يطوف كافة المحافظات وأن يناقش مشاكل المهجرين فى كل محافظة وأن يطلب من المحافظين حل هذه المشاكل وتوالت التقارير الهامة فى مجلس الشعب التى تطالب بحل هذه المشاكل .

وخلال ٥ سنوات قضاهما عبد المنعم عماره نائباً داخل البرلمان لم ينس لحظة واحدة رغم اهتمامه بمشاكل المهجرين .. حبه الوحيد وعشقه الدائم وهو الشباب، لهذا كان أحد أعمدة لجنة الشباب فى عصرها الذهبى وكان يرأسها فى ذلك الوقت الدكتور محمود القاضى حيث خرج إلى النور قانون الهيئات العاملة للشباب والذى اعطى مزايا للهيئات

العاملة فى مجال الشباب والرياضة. ولأنه كان نائباً غير عادى فقد سافر مع الوفود البرلمانية للخارج كواجهة مشرفة لمصر، فزار مع سيد مرعى سويسرا وحضر مهرجان الشباب فى ألمانيا وكان معه وقتها عبد الحميد حسن وإيهاب مقلد وممدوح فوده .

ويكمل مجلس الشعب مدته وهو أول مجلس نيابى فى تاريخ مصر يكمل مدته التشريعية فى ذلك الوقت .. وتأتى الانتخابات وكان لعبد المنعم عماره أرضية واسعة وشعبية جارفة وحب جماهيرى فلم يكن قد مضى سنوات على عودة المهجرين الى بلادهم ولم تكن الجماهير قد نست بعد ما بذله النائب الشاب لهم .. وفوجئ الجميع بامتناعه عن ترشيح نفسه مؤيداً لترشيح المهندس عثمان أحمد عثمان نائباً للإسماعيلية وهو موقف كان مثار تعليقات الناس كلها ويكشف عبد المنعم عماره عن سر هذا الموقف فيقول لقد تنازلت له عن قناعة فهو أمين الحزب فى الإسماعيلية فضلاً عن أنه كان بحكم قربه للرئيس أنور السادات أقدر وأكثر نفعا للإسماعيلية ولأهالى الإسماعيلية عنى خاصة فى المشاكل الكبيرة .. وقد أصرت بعض الجماهير أن أدخل الانتخابات ولكنها كانت مدفوعة بحبها لى عاطفياً إلا انى فكرت وقتها منطقياً ونظرت الى مصالح الإسماعيلية التى اعشقها .. واعلنت تأييدى لترشيح عثمان أحمد عثمان حتى نجح .



شباب وشابات مصر الشغل الشاغل لعبد المنعم عماره .. كيف يسعدهم ويمنحهم الأمل فى حياة أفضل .

ولم يختف نجم عبد المنعم عماره رغم تعيينه رئيساً لمجلس إدارة شركة نقل بالإسماعيلية ولكن النجم نجم مهما حدث .. فقد عاد نجم عبد المنعم عماره إلى اللعنان مرة أخرى عام ١٩٧٨ عاد كمحافظ للإسماعيلية ومنذ تلك اللحظة شهدت الإسماعيلية ثورة إدارية وثورة شبابية وثورة جماليه وثورة فى النظافة والحدائق والإسكان والنوادي والمهرجانات والعمل الشعبى ثورة اعلنها خريج مدرسة مجلس الشعب على كل شيء .

واعتمد على الشباب فى كل شيء، اعتمد عليهم فى إنشاء الملاعب المفتوحة فى الشوارع، فى إنشاء أسر أصدقاء السائح .. أسر داخل المدينة .. مجلات ماستر بلغ عددها ٢٢ مجلة فى ميادين الإسماعيلية. وأصبحت الإسماعيلية محط انظار العالم ووصلت شهرة المحافظ إلى الافاق واستمر من نجاح إلى نجاح حتى يناير ١٩٩١ .

يقول عبد المنعم عماره لقد تعلمت الكثير من فترة نيابتي كنت اعمل وأنا محافظ وكأني مازلت عضوا بمجلس الشعب. كنت اعمل مع الجماهير ووسطهم لأنى أؤمن بالعمل الشعبى ونجحت كمحافظ لأنى "سيست" العمل التنفيذى وأصبحت قادراً على التعامل مع الجماهير بسهولة فدانت لى الامور. حقاً أن مدرسة مجلس الشعب التى تخرجت فيها مدرسة سياسة يشعر اى خريج فيها بأهمية الجماهير وكيفية التعامل معها . وبالطبع لن أنسى تلك الفترة التى عملت فيها كأمين تنظيم حزب مصر وهو الحزب الحاكم فى ذلك الوقت .. لقد عملت مع قادة سياسيين عظام أمثال المرحوم فؤاد محيى الدين ومحمد حامد محمود ومحمود أبووفيه واشتركت معهم فى المطبخ السياسى وكنا نخطط حزبياً وسياسياً على مستوى كل المحافظات .

وتمر الأيام وتختار القيادة السياسية عام ١٩٩١ ابنا من ابناء وزارة الشباب رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة. وجاء اختيار عبد المنعم عماره لهذا المنصب موقفاً للغاية فهو كما أطلقوا عليه فى مجلس الشعب "عندليب الشباب والرياضة" لان الرياضة والشباب جزء من تركيبة حياته، فمع الرياضة هو رياضى منذ صغره حتى هذه اللحظة لعب فى حوارى وشوارع الإسماعيلية ثم فى المدرسة الثانوية حتى اختير فى منتخب جامعة القاهرة ثم منتخب القوات المسلحة ثم فى المنتخب القومى للكرة الطائرة .. لهذا فهو يؤمن بالرياضة كجزء من تركيبته الشخصية وله أحلام كبيرة بالنسبة للشباب واصناعة الابطال .. وقد تسلم عمله رئيساً لجهاز الشباب والرياضة ليوافجه تحدياً كبيراً وهو إقامة الدورة الأفريقية بعد ٦ أشهر من توليه مهمته .. وراهن الجميع على أن الدورة هى نهاية المطاف بالنسبة له وأن الفشل سيكون من نصيبه .. ولكن عماره يهوى ركوب الصعاب والتحديات - وهذه هى تركيبته - وعلى الفور شكل اللجان وواصل العمل ليل نهار



صورة تاريخية نادرة للرئيس الراحل / أنور السادات ويجواره عثمان أحمد عثمان
ومشهور أحمد مشهور .. وعبد المنعم عماره محافظ الإسماعيلية في ذلك الوقت .

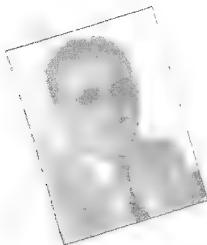
وجرى وراء الاعتمادات .. واشرف على عمليات استكمال المنشآت وأعد الترتيبات وأقيمت الدورة وسط دهشة الجميع وفي موعدها وبإنجاح ساحق شهد له العالم كله وعقب الدورة الافريقية مباشرة بدأ عماره في وضع استراتيجية جديدة، تقول الشباب قبل الرياضة. ان الشباب في رأيه هو المستقبل، فمن كل ٥ أفراد في مصر ٤ شباب وبكل أسف رياضة المسابقات تستهلك كل إمكانيات الدولة رغم أننا لم نحصل على بطولات تذكر منذ الستينيات ولم نحصل على ميدالية واحدة إلا في الجودو التي حصل عليها محمد رشوان وتعتبر أغلى ميدالية في العالم فقد تكلفت مليوناً ونصف مليون جنيه .

لهذا فإن استراتيجية عماره الجديدة تحلم بصنع البطل .. كيف ؟ لقد أصبحت الرياضة علماً لهذا شكل عماره لجاناً علمية لكيفية الاهتمام بالناشئين، لجان علمية في كل لعبة .. وإعادة نظام الكشافين في كل اللعبيات ولكن بأسلوب جديد علمي .. استراتيجية تعتمد على ان نجعل الرياضة سلوكاً للشعب المصري كله وخاصة الاطفال .. ثم العمل مع الشباب الذي يتطلع الى المثالية حتى لا يكون لديه أي فراغ عقلي لهذا لابد من الاكثار من الاندية والملاعب لأنها أمن قومي. وسيحمل لنا المستقبل القريب الكثير من الافكار من أجل الشباب .

قلت لعبد المنعم عماره خريج كلية الآداب قسم الاجتماع عام ٥٩ والحاصل على ماجستير عن العلاقات السعودية الأمريكية والدكتوراه عام ٩٠ عن زيادة مديونيات العالم الثالث وتأثيرها على صنع القرار. قلت له كنت عضواً بمجلس الشعب تحاسب المسئولين .. واليوم تقف كمسئول أمام النواب للمحاسبة ايهما تفضل ؟ ويضحك عماره .. عضوية مجلس الشعب متعة خاصة إذا قام النائب بواجبه في المساعة وطلب الإحاطة وبموضوعية لخدمة الجماهير .. أما أن تكون وزيراً وتجلس أمام النواب للمساعة فإن لها هيبة ولا بد للوزير أن يكون متمكناً حتى يستطيع أن يقنع النواب .. المهم أن العمل السياسي كله لذة ومتعة ومشقة ورسالة إذا خلصت النيات .



للرياضة نصيب في تركية عبد المنعم عماره .. وهنا يسلم إحدى بطلات مصر ميدالية .



الظالم والمظلوم !!

قصة أغرب من الخيال .. قصة نائب أبطلت عضويته في مجلس الشعب بعد أن منحته الجماهير ثقتها باكتساح ، ولم يكن سبب إبطال العضوية خطأ ارتكبه النائب أو تزويراً قام به ، إنما كما قيل : لوجود أخطاء ارتكبها القضاة المشرفون على الانتخابات !

ولعبت الصحافة دوراً كبيراً في تشويه سمعة النائب من أجل عيون مقدم الطعن .. فادعت أنه رشى القضاة وأنه متهرب من الضرائب .. وأنه .. وأنه .

والأول مره في تاريخ الحياة البرلمانية يتحمس المجلس في إبطال عضوية نائب والأغرب من ذلك تثبيت عضوية زميله في الدائرة رغم أن الظروف واحدة !

ويتحدى الرجل الجميع ويمتنع عن دخول انتخابات الاعادة ويعلن انه لا يحتاج الى الحصانة البرلمانية لكي يتحصن وراءها ، وتحدى أن تثبت عليه أية تهمة مما ادعواها ، وهكذا عاقبوا المجنى عليه ، ولم يعاقبوا الجانى .

تستعبد فترة عضوية بدر الدين خطاب لمجلس الشعب أقصر فترة نيابة في تاريخ الحياة البرلمانية في مصر، لقد أبطلت عضويته وهو مازال - كما يقولون - في شهر العسل البرلماني .. بدأت قصته حينما خاض المعركة الانتخابية في عام ١٩٩٠ كمستقل عن دائرة النزهه .. وكانت المرة الأولى التي يخوض فيها الانتخابات وسط ٢٠ مرشحا من بينهم الدكتور حمدي السيد .. وكانت النتيجة اكتساحاً شعبياً على كافة منافسيه وبأغلبية ٨٢٤٣ ألف صوت وبخل مجلس الشعب كئاثب لدائرة النزهه فئات ومعه النائب محمد محمود رجب كعامل . ومثله مثل أى عضو نجح في الانتخابات تقدم خصومه ضده بطعن ، وهى ظاهرة شائعة في مصر ، فمعظم الدوائر قدمت فيها طعون .. حتى الدكتور فتحي سرور الذي انتخب رئيسا للمجلس قدم ضده طعن وأيضا الدكتور عبد الاحد جمال الدين وكيل المجلس .. وكمال الشاذلى زعيم الاغلبية وغيرهم حتى بلغت الطعون التى قدمت ضد نواب هذا المجلس اكثر من ٣٥٠ طعنا .

حظ بدر الدين خطاب لم يكن مثل حظ النواب الآخرين الذين قدمت ضدهم طعون . لقد انفرد وحده بأن تقرير محكمة النقض كان أول تقرير يصدر بعد تقديمه بأربعة أشهر فقط وهو رقم قياسي اذا علمنا أن هناك طعوناً لم يصدر تقريرها رغم مضي سنتين أو أكثر .. انفرد بدر الدين خطاب بسرعة احالة الطعن الى مجلس الشعب وسرعة مناقشة اللجنة التشريعية بالمجلس لهذا التقرير ثم سرعة غريبة فى احالته الى مجلس الشعب .

وخلال هذه الفترة واثاء نظر الطعن فى اللجنة التشريعية صاحب ذلك حملة إعلامية لم يتعرض نائب لمنهاتها تهتم النائب بأنه زور الانتخابات .. وأنه قدم رشوة لرئيس اللجنة المشرف على العملية الانتخابية .. وأنه .. وأنه ، وأصبح حديث الرأى العام والذى تأثر كثيرا باقلام بعض الكتاب من أصدقاء مقدم الطعن . ويات لدى الناس جميعاً احساس

بأن هذا النائب قد اشترى الجميع ونجحت الحملة ضد النائب خاصة وأن الناس لم تصدق أن شخصاً غير معروف لديهم يمكن أن يكتسح الدكتور حمدي السيد الطبيب المشهور والسياسي القديم .

مع أن هذه الانتخابات (١٩٩٠) تميزت بأن العديد من الشخصيات المعروفة برلمانيا والتي كان من المفروض أن تدخل مجلس الشعب قد فشلت في الانتخابات لان انتخابات ١٩٩٠ كانت انتخابات نزيهة تماما ولم يتدخل احد في نتائجها خاصة أنها انتخابات فردية وليست بالقائمة .. لهذا نجح فيها من لهم ثقل شعبي حقيقي، وأعطى الشعب صوته لمن يستحق فعلا شرف النيابة .

ولنستعرض معا تحقيق محكمة النقض واللجنة التشريعية وما جاء فيها .

أن عضوية كل من السيدين بدر الدين خطاب ومحمد محمود رجب اللذين أعلن فوزهما في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ عن الدائرة السابعة قسم شرطة الزهراء بمحافظة القاهرة، تعتبر باطلة، وذلك لما ثبت من بطلان إجراءات فرز الأصوات وإجراءات إعلان النتيجة، والقاعدة المسلمة .. ان ما يترتب على الباطل فهو باطل . (أي أن السبب في الإبطال إخطاء إجرائية بحته ليس للعضو أى صلة بها من قريب أو بعيد) .

أن ما سبق ذلك من إجراءات الترشيع والاقتراح قد تم صحيحا ومطابقا لأحكام الدستور والقانون، ولم يطعن عليه أحد من الطاعنين أو الفائزين ولم يدع أحد أنه قد شابها أى شائبة^(١) . ولذلك ترى اللجنة - انطلاقا من حرصها على تحقيق العدالة وإظهار وجه الحقيقة - أن تقوم الجهة المختصة بتشكيل لجنة - وفقا للقانون - تتولى إعادة فرز الصناديق التي تم التحفظ عليها وتحريزها بالشمع الأحمر بمعرفة النيابة العامة يوم أول ديسمبر سنة ١٩٩٠ كما ورد في محضر تحقيق نيابة شرق القاهرة الذي أجراه الأستاذ على عمران رئيس النيابة، وذلك بناء على طلب من الطاعنين قدم لمأمور قسم الزهراء يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٠ أى في اليوم التالي مباشرة، تم إعلان النتيجة التي تسفر عنها عملية الفرز، وذلك إيمانا من اللجنة بأن هذه الصناديق تحتوى على حقيقة الإرادة الشعبية التي عبر عنها الناخبون يوم ٢٩/١١/١٩٩٠ .

(١) أى أنه ليس هناك شائبة إشارة تنال من سلامة وصحة عضوية النائب أو أن له أى صلة من قريب أو بعيد برئيس لجنة الانتخابات أو أحد أعضائها أو أن هناك تهمة رشوة أو تزوير أو هناك خطأ في عدد الأصوات أو مسحتها وبالتالي سلم ضمنيا بحصول النائب على الأغلبية المطلقة وهذا عكس ما صورتته الصحافة للرأى العام تماما .

ولا ترى اللجنة وجها لاعادة الانتخابات فى الدائرة السابعة قسم النزاهة بمحافظة القاهرة وذلك للأسباب الآتية :

* ان الناخبين قد عبروا عن ارادتهم يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠، تعبيراً سليماً لم يطعن عليه أحد وأغلقت الصناديق فى اللجان الفرعية عند انتهاء موعد الإغلاق بالأصوات فى الساعة الخامسة دون أن تحدث أى مخالفة للقانون، ونقلت الصناديق فى حراسة الشرطة الى مقر اللجنة العامة فى قسم شرطة النزاهة، ولذلك فإن اعادة الانتخابات تعتبر الغاء للإرادة الشعبية فى هذا اليوم وهداراً لها ومصادرة عليها دون سند من القانون .

* ان مخالفة القانون لم تحدث - كما ثبت من تحقيقات التفتيش القضائى ومن تقرير محكمة النقض - الا منذ بدء مرحلة الفرز ولذلك فإن البطلان - وفقاً للقواعد العامة - لا يلحق إلا الاجراءات التى اتخذت فى هذه المرحلة وما ترتب عليها من اعلان للنتيجة، أما ما سبق هذه المرحلة من اجراءات صحيحة فلا يوجد أى سند قانونى لامتداد البطلان اليه .

* أنه لا يصلح سندا لاعادة الانتخاب ما نصت عليه المادة ٩٤ من الدستور من أنه : اذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له .. الخ . ذلك أن هذا النص يفترض قيام العضوية ثم خلو مكان العضو، سواء كان ذلك بوفاة أو باسقاط عضويته أو بقبول استقالته ففى هذه الحالات تظل العضوية قائمة الى أن يتحقق أحد هذه الأسباب، تنتهى العضوية ويخلو المكان وهنا يجب أن ينتخب أو يعين خلف له . أما الوضع الذى نحن بصددده وهو حالة ابطال العضوية فهو يفترض أن العضوية باطلة منذ اعلانها ومن ثم فهى غير قائمة فى نظر القانون منذ ذلك الوقت، فإذا قرر المجلس اعتبار العضوية باطلة انتفى وجود العضوية منذ تاريخ اعلانها، ولذلك فإن هذه الحالة لا تعتبر انتهاء للعضوية اذ انها لم تنشأ أصلاً فى نظر القانون، وبالتالي لا تخضع لنص المادة ٩٤ من الدستور ويجب ألا يغيب عن الأذهان - فى هذه المناسبة - الفارق الضخم بين إبطال العضوية الذى نصت عليه المادة ٩٣ من الدستور وبين اسقاط العضوية الذى نصت عليه المادة ٩٦ من الدستور .. فالبطلان يلحق العضوية منذ نشأتها لعدم قيامها قانوناً، أما الاسقاط فيفترض أن العضوية قد نشأت صحيحة وقانونية ثم عرض لها سبب من الأسباب المذكورة فى المادة ٩٦ من الدستور التى تجيز للمجلس اسقاط العضوية بعد قيامها وهى فقد الإعضو الثقة والاعتبار، وفقد أحد شروط صحة العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها والإخلال بواجبات عضويته .

ومع اجماع أعضاء اللجنة على التسليم بتقرير محكمة النقض واعتبار عضوية العضوين اللذين أعلن فوزهما عن الدائرة السابعة قسم النزعة محافظة القاهرة باطلة والتوصية بإعادة الفرز إلا أن أحد الأعضاء هو الاستاذ كمال خالد قد اعترض كتابة لأنه كان يرى أن تطلب اللجنة قبل ابداء رأيها بإبطال العضوية، فرز الصناديق لتكون النتيجة واضحة أمام المجلس . وقد رفضت اللجنة هذا الاقتراح بالنظر الى ما ارتأته من أن طلب الفرز لا يجوز للجنة استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥٠ من اللائحة إلا اذا رأت استكمال التحقيق، بينما اللجنة قد اقتنعت بإعلان إجراءات فرز الأصوات وإعلان النتيجة وهو ما يترتب عليه بذاته بطلان العضوية دون توقف على أى إجراء آخر، ويعنى ذلك أن أى إجراء آخر تتخذه اللجنة - كطلب الفرز - يعتبر خروجاً منها عن حدود اختصاصها، الأمر الذى رفضت اللجنة أن توصم به وهي اللجنة الأمينة على الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب - ولذلك انتهت اللجنة الى رأيها المتقدم وهو ينحصر فيما يأتى :

* اعتبار عضوية كل من السيد بدر الدين خطاب والسيد محمد محمود رجب باطلة .

* إعادة فرز صناديق الانتخاب التى تضم أصوات ناخبى الدائرة السابعة قسم النزعة - القاهرة وذلك من الجهة المختصة وهي وزارة الداخلية وفقاً للقانون، ثم اعلان النتيجة التى يسفر عنها هذا الفرز إيماناً من اللجنة بأن الإرادة الشعبية تكمن داخل هذه الصناديق .

واللجنة ترجو المجلس الموقر الموافقة على هذا الرأى .

رئيس اللجنة

دكتورة فوزية عبد الستار

ويتضح من تقرير محكمة النقض انه قد خلا فى أى وضع منه من أى اشارة تنال من صحة عضوية النائب أو أن له أى صلة من قريب أو بعيد بأى من رئيس اللجنة العامة أو أحد أعضائها أو أن هناك تهمة رشوة أو تزوير كما ادعى البعض . أو أن هناك أى خطأ فى عدد الأصوات أو صحتها كما خلا تقرير محكمة النقض من أى شائبة تنال من سلامة فرز الصناديق، وسلمت ضمناً بصحة حصول بدر الدين خطاب على الأغلبية المطلقة، واقترت بها وهي الركن الجوهري بصحة العضوية لأنه طبقاً للمادة رقم ١٥ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ التى تنص على : "ينتخب عضو مجلس الشعب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة وقد حصل عليها وهي ٨٢٤٣ صوتاً مقابل ٤٢٤١ صوتاً لصاحب الطعن" .



بدر الدين خطاب يشرح لنواب مجلس الشعب أنه لم يخطئ ولم يزور .. ولا ذنب له فيما حدث .

دفاع العضو

تعالوا نقرأ معا ما دافع به العضو بدر الدين خطاب عن نفسه في الجلسة التي عقدت لاسقاط العضوية عنه برئاسة الدكتور فتحي سرور : السادة الاعضاء أنا جايب ٨٢٤٣ صوتا بنسبة ٥٢.٣ ٪ ويفارق بيني وبين الدكتور حمدي السيد ٤٠٠٠ صوت لصالحى، فأنى تزوير إلى بيتكموا عليه ده ؟

وهذا فاروق كبير بينى وبينه، وإن كان السادة القضاة وكذلك المرشحون والمندوبون إلى حضروا عملية الفرز، لم يقوموا بعمل محضر يشبتون فيه ادعاءاتهم كما يدعون ؟ وده فى خيالهم والله ما حصل، طب حدثت تجاوزات، ليه ما اثبتوش ذلك فى محاضر فى حينه وقبل إعلان النتيجة، كما يحدد ذلك القانون، وإحنا إلى بنطالب بسيادة القانون دلوقتى لايدي أنهم يشبتون هذا الكلام فى محاضر رسمية فى حينه قبل إعلان النتيجة، إزاي ما اثبتوهوش يا إلى بنطالبوا بسيادة القانون ؟ وكيف نخمن ألا يحدث فى أى دائرة إهدار للنتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات، وذلك بالإيمان لأى قاضى مشارك فى لجنة الفرز أنه هو ما يمشيش أو يتكر توقيعه، أو يدعى أن هو انصرف قبل أن يمضى، والكلام ده إيه مش بالنسبة للسادة القضاة أعضاء لجنة الفرز ولكن ده حتى على أمين اللجنة، وأمين اللجنة ده برضه أنا مسئول عنه واحد وقع على هيئة "فورمة" أنا ذنبى إيه فى الكلام ده كله ؟ أى منطق وعقل ييقر هذا ؟ سؤال أتوجه به لجميع أعضاء مجلس الشعب واحدا واحدا، هل بعد إعلان النتيجة وفوزكم أخنتم نسخ محاضر الفرز ورحتم

وقعتوها من رئيس اللجنة ومن أمين اللجنة ومن أعضاء لجنة الفرز واحدا واحدا هل واحد عمل كده ؟ وتأكدتم أنهم جميعا قد وقعوا عليها ؟ وبعد كده كمان إيه مش حكاية توقعون عليها، والأ تكون توقعياتهم فورمة، كما لا بد أنهم يكتبون اسمهم، أنا ها أتدخل كمان فى الحكاية ديه .

هل هذه مسئوليتنا أم مسئولية الجهات المختصة بشئون الانتخابات المشرفة عليها ؟ وأحنا ما نعرفش أى تفاصيل عن الكلام ده، أنا لما دخلت الانتخابات ما حدش وزع على تعليمات بهذا الشأن إني أنا أروح أتم على التوقيعات .

وأسأل هل أنا اللي جيت السادة القضاة واللاجيت رئيس اللجنة، أم وزارة العدل هى اللي جابته ؟ ده جاييه من بيتنا واللاوزارة العدل هى اللي جابته ؟ هى التى أنت به وهى المسئولة عنه وعن تصرفاته .

مش أنا، ليه الهجوم ده على رجال القضاء ؟ ليه الهدم ده ؟ إتهامهم بالرشوة ليه ؟ وإتهامهم بالرشوة أمام الرأى العام، لمصلحة من هذا ؟ وهل يعقل أن أقوم خلال ١٠ ساعات أنى أنا أرشى القاضى ؟ ليه ؟ مسيطر على البلد قوى، أنا واللا الدكتور حمدى السيد ؟ هل يعقل أنى أنا أقوم فى ١٠ ساعات أتفاوض مع القاضى وأديله فلوس وأديله رشوة، كلام غير منطقي مايتصوروش عقل ولا يقره منطوق .

تناولت اللجنة التشريعية الموقرة تقرير الرأى بتاع محكمة النقض، والملاحظ أن اللجنة التشريعية الموقرة أخذت بتحقيق النقض مع أنه غير ملزم فى كل الأحوال لأن تقرير محكمة النقض قد اعتمدت فى المقام الأول على تحقيق التفتيش القضائى، والتفتيش القضائى ده كان يبيبحث فى سلوكيات القاضى، وماكانش يبيبحث فى مدى صحة الإجراءات ومدى تطابقها مع النصوص، كان يبيبحث فى السلوكيات وماكانش يبيبحث فى التفاصيل ولا صحة الإجراءات، وأنا مش مسئول عن السلوكيات بتاعتهم .

وانتهى رأبها الى إبطال العضوية للدائرة وإعادة فرز الصناديق، ونرى أن هذا الرأى بعيد عن الصواب وغير دستورى وغير قانونى، كيف نطمئن لصناديق فرزت واعتبر أن دورها انتهت ؟ وتركت عدة أيام لا يدرى أحد عنها شيئا مستباحة لعبث العابثين ؟ ومن الإطلاع على قرار النيابة العامة على الصناديق، قرار التحفظ بتاع النيابة العامة على الصناديق تبين أن الصناديق كانت موضوعة فى حجرة لها عدة أبواب، ووجد عند القيام بعملية التحفظ مجموعة من بطاقات إيداء الرأى البيضاء والى قرر المأمور أنه عثر عليها أسفل الصناديق وتبين أن عددها ٨١٢ بطاقة انتخابية معدة لإيداء الرأى، ده مثبت رسميا .

وبالاحظ في تقرير الرأى نفسه بقى فى ص ٢ ياريت نرجع له فى ص ٢ فى الاجتماع الأول "استقرت اللجنة على تفسير هذه النصوص وتحديد إطارها، وذلك حرصاً منها على أن يكون تفسير القواعد المطبقة واحداً بالنسبة لجميع الطعون فلا يختلف الرأى فيما يتعلق بهذا الشأن من طعن إلى آخر، تحقيقاً لأقصى درجات الحيطة والعدالة والموضوعية"، كلام جميل جداً، وهذا ما أتمناه أن تعامل كافة الطعون التي خلصت فيها تقارير الرأى لمحكمة النقض بالبطلان بنفس الكيفية ليتخذ بشأنها رأى موحد يسرى على الجميع، لا عندنا خيار ولا نقوس، لم تقم اللجنة الموقرة بأى إجراءات لإظهار الحقيقة، والتي تظهر واضحة فى الصفحة رقم ٨، نرجع للصفحة رقم ٨ فى ثانياً : تحقيق محكمة النقض ..



كلمة الحق يطلتها بدر الدين خطاب لا تخضعوا الحملات الإعلامية
استمعوا لضمائرکم فلست مسئولاً عن تصرفات رئيس اللجنة .

"أثبت تقرير محكمة النقض أن نسختي محضر إجراءات الفرز باللجنة العامة نموذج ٤٩" قد حرر في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٠ بمقر اللجنة العامة بقسم النزعة محافظة القاهرة، وأنه موضع بهما أسماء السادة رئيس اللجنة العامة والأعضاء من القضاة ورؤساء المحاكم، وثابت بهما البيانات الخاصة بجعله عدد الناخبين المدعويين للانتخاب أمام جميع اللجان الفرعية، ومجموع بطاقات إبداء الرأي التي أعطيت في هذه اللجان الفرعية، ومجموع البطاقات الصحيحة في جميع اللجان، ومجموع البطاقات الباطلة، وموضح قرين كل بيان من تلك البيانات الأرقام الخاصة بعدد الأصوات، وثابت بالنموذجين أسماء المرشحين وصفة كل منهم وعدد الأصوات التي حصل عليها، والبيان الخاص بإعلان فوز المرشحين محمد محمود رجب، ويدر الدين خطاب .

وإنه يتضح من النموذجين، خلوهما من بيان اسم أمين اللجنة العامة، وقد وقع على أحدهما ستة أعضاء، بينما وقع على النسخة الأخرى أربعة أعضاء فقط، كما وقع عليهما رئيس اللجنة العامة وأمينها، بتوقيعين على هيئة "قورمة"، رئيس اللجنة العامة وقع على هيئة "قورمة" وأمين اللجنة العامة وقع على هيئة "قورمة"، أنا كمان هاشخ أقول لهم وقعوا بإساميكم ؟ شغلتي دى، هو فيه حد يقدر يخش - البتاعة دى - لجنة الفرز ؟ وما هو جدير بالذكر أن محكمة النقض نفسها قررت بالحرف الواحد في نظر طعن مماثل لهذا الطعن ما يلي : "أن النص في المادة (١/٣٥) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل على أن تفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء، وفي صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه، وتكون مداوات اللجنة سرية، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة مما مؤداه "خلو بالك". وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة"، وما قالش بالإجماع، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة مما مؤداه أن المشرع ناط بلجان الفرز والهيئة الفاصلة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ذاتها وفي صحة إبداء الناخبين لأرائهم أو بطلانها وما كان ذلك وكانت المزايم التي ساقها للطاعن خاصة ببطلان تشكيل اللجان الانتخابية ولجان الفرز وبطلان إعمالها وما شاب عمليات الانتخاب من أخطاء هي مما يدخل الفصل فيه في ولاية اللجان المشكلة وفقا للمادة (١/٣٥) سألقة الذكر إذ يترتب على ذلك انحصار ولاية محكمة النقض - بوصفها جهة تحقيق - في تحقيق أعمال تلك اللجان ومدى مطابقتها لنصوص القانون ولا ولاية لها على قراراتها .

إذن، قرارات لجنة الفرز لها الشرعية والقوة ولا ولاية عليها في قراراتها، ذلك هو الدستور والقانون والسوابق، فهل تفضلت اللجنة التشريعية الموقرة ببحت ذلك ؟ لم يحدث

.. لم يحدث .. لم يحدث .. بل سلمت بالموافقة على بطلان العضوية حسب رأى محكمة النقض، مع أن محكمة النقض نفسها لا تملك إصدار مثل هذا الرأى .

وفى النهاية، أناشد أعضاء المجلس الموقر عدم الخضوع للحملات الإعلامية المنظمة، حملات إعلامية منظمة تستهدف دفع أعضاء مجلس الشعب الموقر لاتخاذ قرار يوافق هوى وميول القائمين على هذه الحملات لصالح من يمثلونهم، ويضع هذه الأقدام التى لا تراعى الله ولا الوطن موضع الوصاية والسيطرة والتوجيه لإرادة المجلس .

ويتضح أن اللجنة التشريعية طالبت باعتبار عضوية بدر الدين خطاب ومحمد محمود رجب باطلة ...، وطالبت بإعادة فرز صناديق الانتخاب فى دائرة النزاه ثم اعلان النتيجة التى يسفر عنها الفرز إيماناً من اللجنة بأن الإرادة الشعبية تكمن داخل هذه الصناديق ، غير أن المجلس رأى بحث وضع كل عضو على حده !!

وبأغلبية ثلثي الأعضاء ابطلت العضوية عن بدر الدين خطاب وأكدت العضوية لزميله محمد محمود رجب !! فلماذا كان قرار المجلس بإبطال عضوية بدر الدين خطاب وتثبيت عضوية محمد محمود رجب فى حين أن اللجنة التشريعية وتحقيق النقض أبطل عضوية الاثنين !! أليس فى هذا غرابة !!؟ الأغرب من هذا كله أن المستشار عبد الحفيظ ندا رئيس اللجنة العامة التى كتبت الصحف عنه بإثارة بأن النائب بدر الدين خطاب قد قدم له رشوة .. كان مستمرا فى عمله كرئيس لمحكمة جناح الأزبكية فهل يعقل إذا كان فعلا قد ثبت قبوله للرشوة أن يتركه وزير العدل مستمرا فى عمله !!؟

وأعيدت الانتخابات فى دائرة النزاه وانتظر الجميع أن يخوض بدر الدين خطاب الانتخابات وكانت المفاجأة عزوفه عن دخولها مؤكدا لانصاره أنه لم يكن يبنى يوماً الحصانة البرلمانية لذاتها وأنه لم يجر وراءها لكى يتخفى فيها كما أشاعوا أو أنه يحتاج الى الحصانة لكى يتهرب من ضرائب أو غيرها .. والآن أين موقع هذه الاتجاهات وهو يتمتع بحريته بلا حصانة !!؟

الذين يعرفون طبيعة بدر الدين خطاب يعرفون جيداً أن عزوفه عن خوض الانتخابات كان وراءه هدف هو اثباته لجماهير الدائرة أنه لا يدخل فى متاهات من أجل العضوية لانه بغير العضوية قادر على العطاء وبذل الجهد لآبناء دائرته، أما بعض الخبراء فيقولون إنه ترك الساحة للدكتور حمدى السيد لكى تحكم الجماهير أيهما كان أجدر بهذا المقعد !!

إن أهم ما يقوم به بدر الدين خطاب أنه لم يتخل عن الحزب الوطنى وأن له مقرا فى
دائرته مفتوحا لكل أبناء الدائرة يقدم لهم ما يستطيع من خدمات ويحل مشاكلهم كلما
أمكن ذلك .

ويبقى فى النهاية السؤال .. من هو الظالم ومن هو المظلوم ؟!





عاشق بورسعيد

* كان حلمه وهو صغير أن يصبح نائباً في البرلمان، فإذا بحلمه يتحقق ويصبح من ألمع النواب الذين مثلوا بورسعيد، عاصر الممارسة البرلمانية في ظل النظام الشمولى ثم فى ظل المنابر وأخيراً فى ظل التعددية الحزبية .. وفى كل الحالات كان عبد الوهاب قوطه أميناً مع نفسه فلم ينطق إلا الحق.. خاض تجربة النيابة فى مجلس الشعب ثم فى مجلس الشورى وأخيراً عاد إلى بيته الأسمى مجلس الشعب وله فى ذلك آراء صريحة .. عبد الوهاب قوطه هو عاشق بورسعيد ولأنها ليست كغيرها من المحافظات فإن نوابها أيضاً ليسوا كغيرهم من النواب .. أن تاريخ عبد الوهاب قوطه حافل ومثير وتصل الإثارة إلى ذروتها حينما يتصدى النائب لكشف إنحرافات حول قرية مرحبا السياحية مما أدى إلى عزل المحافظ فى أول سابقه من نوعها .

سألني والذي عام ١٩٤٨ وأنا في السنة الرابعة الابتدائية .. ماذا تريد أن تصبح ؟ وكانت الاجابة مثيرة لدهشته عندما أجبت "أن أكون نائباً في البرلمان لبلدي بور سعيد" بل وكان طموحي أن أكون أصغر نائب يمثل بلده. فكان رده هذا من الناحية السياسية ولكن ماذا تتصور لمستقبلك الذي تتعيش منه ؟ فقلت أن أمتلك شيئاً في ميناء بور سعيد حتى ولو كان قارباً صغيراً. شيء يربطني بالميناء والبحر. ولم يكن هذا غريباً على فقد كانت بور سعيد كلها سياسة وكانت الحركة السياسية بها مثيرة لقد ولدت في بيت العائلة وفي حي شعبي وأذكر حقيقة أن أنوار هذا المنزل الأربعة المبنية من الخشب كانت تمثل الأربعة اتجاهات السياسية في ذلك الوقت من وقديين وسعديين وأحرار بل أكثر من هذا يسكن أحد الطوابق ابن عمتي وهو في ذلك الوقت كان مشرفاً للاخوان المسلمين في بور سعيد. وكان يسكن في الشقة المقابلة له والده وهو من المتعصبين لحزب الوفد .

وبمضي عبد الوهاب قوطه في استرجاع ذكريات سنوات طويلة مضت فيقول : تمر الأيام وأحصل على شهادتي ليسانس في القانون من جامعة قناة السويس ودخلت الحياة العامة مباشرة منضماً للتنظيم السياسي الوحيد في ذلك الوقت (الاتحاد القومي) وأصبحت عضواً في مجلس المحافظة اعتباراً من عام ١٩٦٤ وقضيت أربع سنوات كاملة كانت فيها التربية السياسية على يد قمم عملت في بور سعيد في تلك الفترة وكنت في ذلك الوقت لا أزال صغير السن بل إنني في هذه المرحلة كنت أصغر أعضاء مجلس المحافظة .

كنا مجموعة شباب بدأنا العمل السياسي معاً أذكر منهم المرحوم مصطفى شردي وهو ابن جيلي وابن شارع بل وجاري في المسكن، وكان قد مرت بنا قبل ذلك أحداث

١٩٥٦ ولم يتخلف الشباب في ذلك الوقت عن القيام بانوار مختلفة في معركة ١٩٥٦ . لا يستطيع أحد أن يدعى أنه البطل الوحيد ولا يستطيع أن ينكر أحد على الآخرين مشاركتهم حتى ولو كانت في دفن القتلى تحت وابل الرصاص أثناء وبعد حرب ١٩٥٦ .



عبد الوهاب قوطه وشعبية جارية بين جماهير بور سعيد .

وتظهر المرارة على وجه عبد الوهاب قوطه وهو يتذكر تلك الفترة فيقول : تمر الأيام وتأتي النكسة في عام ١٩٦٧ وكانت الصدمة غير المتوقعة ولذلك كانت آثارها هائلة، تخلف البعض، وهاجر البعض وأنزوى الكثير وبقي القليل، لكن كانت هناك ورأى قيادات طبيعية أمينة تأخذ بيد الشباب سواء كان مدير المصلحة أو رئيس الشركة أو المحامي أو الدكتور كلهم من مهن مختلفة ولكنهم كانوا قيادات طبيعية في وسط الشعب حتى ولو لم يكونوا رسمياً يحتلون موقع القيادة وكانت تلك هي السمة القيادية الطبيعية بغض النظر عن كونهم منتخبيين أم لا منهم من استطاع الصمود في تلك المرحلة واستطاع الاستمرار والقفز الى القيادة في المواقع السياسية والحزبية بعد ذلك. وكنت أنا من هؤلاء. وكان تخطيطي ينصب على أنني في أول معركة انتخابية لتمثيل الأمة أن أكون متفوقاً على

الكثيرين شعبياً، ولم أكن متعجلاً ولكن كانت أيضاً حساباتي وثيقة في تلك الفترة ولاحت الفرصة عام ١٩٦٨ أن أمثل بلدى فكانت هذه هي المرة الأولى التي أخوض الانتخابات وأفوز بجدارة ورغم أن تجربتي قبل هذا الوقت لم تكن تزيد على الالتقاء بأكبر القيادات التنفيذية المحلية وهي المحافظ وفجأة انتقل إلى البرلمان والتقي بالوزراء بل ورئيس الوزراء بل ورئيس الجمهورية. كانت تلك الفترة وخصوصاً أنه لم تكن لي تجربة سابقة وخصوصاً أنني أحد أبناء الأقاليم ولست ابن القاهرة، وكانت الكلمة الأولى لي تحت القبة في ثاني جلسة بعد القسم وقد انحشر صوتي أثناء الكلام لرغبة الموقف ولأنني أتحدث في البرلمان أمام المسؤولين على مستوى الدولة بل وللأمة كلها، ولنتذكر من هم القيادات في تلك المرحلة ولم تكن سني تتجاوز الثانية والثلاثين ولكن مرت الجلسة وأعقبها جلسات وكان رائدي دائماً الدراسة والدراسة وعدم طلب الكلمة إلا في موضعها وعدم الكلام إلا بقدر قليل ولكن فيما يفيد دائماً. ولا أعلم ما السبب الذي جعلني أتكلم دائماً في المسائل الاقتصادية ولم أدرع في يوم من الأيام أني على علم ولكن كانت تسبق كلمتي أنني أجتهد في القراءة والدراسة وأنه مهما كانت كلمتي فيها من قوة إلا أنها كانت في إطار ما يسمى بالالتزام الحزبي القاطع والحاد دون الخروج على النص. كانت مشاركتي مشاركة في الألم ولم يكن هناك بصيص أمل كان انشغالي بالمهجرين المشتتين في جميع أنحاء الجمهورية كان نصب عيني طلبة الجامعات من أبناء بور سعيد، كنت مسئولاً عن المهجرين في رأس البر وهو المصيف وجوهرة دمياط الذي احتضن بكل الرضا أبناء بورسعيد وكان فيها من أبناء بور سعيد ما يقرب من ١٠٠ ألف من تعداد بورسعيد الكلي الذي كان يصل إلى ٢٨٠ ألفاً أي أنني كنت مسئولاً عن ٤٠ ٪ من مهجري بورسعيد .

لم تكن ممارستي في تلك المرحلة إلا ممارسة ألم عندما كنت أرفع يدي طالباً الكلمة فلا بد أن يكون موضوعاً يهم شعبي في بور سعيد كان الحديث دائماً فيه عاطفة خاصة واستشارة لحماس ونخوة النواب لأبناء بور سعيد خاصة والمهجرين من منطقة القناة عامة.

كنت أطوف ببلدان الجمهورية على المهجرين مع المرحوم الوزير حافظ بدوي وزير الشؤون الاجتماعية في ذلك الوقت وأذكر له أننا ما طلبنا شيئاً إلا ولباه. وإذا ما كان يعجز عنه فكان الخط متصلأً بينه وبين رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر الذي ما تخلف عن الاستجابة لأي من مشاكل المهجرين .

وأسأل النائب المخضرم عبد الوهاب قوطه هل تستطيع أن تعطى تقييماً للتجربة البرلمانية في ذلك الوقت ؟



عبد الوهاب قوطه كان يحلم بأن يصبح نائباً وتحقق حلمه ليصبح من ألع نواب مجلس الشعب .

لست فى الموقف الذى أستطيع أن أحلل أو أعطى تقييماً للديموقراطية بمفهومها العام ولكنى أستطيع أن أذكر أننى ما فكرت فى شيء وما اعتقدت أيضاً فى فكر وأردت أن أطرحه ورأيت أن هناك حاجزاً يمنعنى عن طرحه. ويتذكر عبد الوهاب شخصاً ورموزاً تعيش بيننا الآن إننى وفى إحدى جلسات الهيئة البرلمانية وكنت أجلس بجوار المرحوم حافظ بنوى عندما تلقى نبأ موضوع غارة على التل الكبير عام ١٩٧٠ وعرفنا عدد القتلى والجرحى وكانت الشحنة العاطفية فى داخلى قوية شديدة، عنيفة وقاسية وعندما دخلت مجلس الشعب ووجدت أن المناقشة تنور فى أمور لا ترقى إلى أهمية الأحداث، ثرت وانفعلت وطلبت الكلمة وكانت الجلسة قد أوشكت على الانتهاء ولحنى ضياء الدين داود أطلب الكلمة فنبه المرحوم الدكتور لبيب شقير وتحدثت فى مسائل بالغة الخطورة : علاقتنا بالاتحاد السوفيتى والديموقراطية ومسئولية اتخاذ القرار والجيش والغارات المتلاحقة على الخانكة ودمشور ووادى حوف. وكان حديثى مطولاً استغرق ٢٥ دقيقة لم يقاطعنى أحد وكان صمتاً كبيراً. وتناول الحديث بعدى الدكتور شقير الذى قام بتحليل ما قلت وقام بتلخيصه وكنت قد طلبت أن نجتمع بالرئيس للحديث فى تلك المسائل الخطيرة لكى نعرف إلى أين تسير مصر. لا أدعى لنفسى شجاعة مفرطة ولكن أذكر أننى ما كانت لى رغبة فى كلمة وحجبتها بل إنه كان من نتيجة هذا الحديث فى تلك الجلسة أن أعلن رئيس الجمهورية عن قبوله للدعوى ل حضور جلسة يتم فيها مناقشة هذه الأمور .

لست فى مجال تقييم تلك المرحلة ولكن باعتبارى أحد أبناء الجبهة وهى بور سعيد كان ينظر لنا نظرة فيها تقدير واحترام للدور الذى تقوم به منطقة القناة وسيناء .

وانتهت عضويتي عام ١٩٧١ بمجلس الشعب وتم تعيينى بالمجلس الشعبى المحلى بقرار صدر من المرحوم أنور السادات رئيس الجمهورية ولكنى قمت بالسفر إلى البلاد العربية لفترات زمنية متصلة بعد أن عاصرت حرب أكتوبر الحيدة .

احتجبت عن البرلمان إلى أن عدت مرة ثانية للانتخابات عام ١٩٧٦ وقد فزت فى تلك الانتخابات وكان برلمان ٧٦ برئاسة سيد مرعى أحد البرلمانات التى يعتد بها فى تاريخ مصر من صدق الكلمة وقوة الحوار وشدة المعارضة وأن هذا المجلس جمع العديد من الاتجاهات السياسية المختلفة جزءاً ليس بالقليل مع فكر الثورة وتحديداً مع فكر الرئيس جمال عبد الناصر وجزءاً آخر يمثل التيار الجديد الذى بدأ مع حرب التحرير الذى بدأ فى أكتوبر وخرج بالآليات السوق والانفتاح على الغرب وتحرير الاقتصاد وتعدد المناظر وبداية نشأة الأحزاب وجزءاً ثالثاً يمثل التيار الإسلامى مع اختلافات جوهرية بين أعضائه وجزءاً رابعاً أفراده قيادات كبيرة من رجال الثورة وقوادها كانت لهم سماتهم وكلماتهم وفكرهم فى ذلك البرلمان، كل هذا بإدارة فاهمة واعية ذكية قادرة على فض أى اشتباك قبل أن تتعقد الأمور. كان هذا البرلمان إحدى المدارس التى يجب أن تأخذ حقيها، كانت هناك أسئلة تتم، السؤال وطلبات الاحاطة يفلب عليها الجانب السياسى أكثر منه الجانب المحلى أو التنفيذى، أما الاستجابات فكانت مريرة وشديدة الواقع بل والوطأة على الذين توجه إليهم الاستجابات بل إن الحكومة فى تلك الفترة كانت تجمع بين جنبااتها قمما من الوزراء والعلماء ورجال الفكر فى الاقتصاد والثقافة ورجال العلم والصحة والتعليم والخدمات، إنها شهادة لبرلمان ١٩٧٦ ولوزارة ٧٦ برئاسة المرحوم مملوح سالم .

إن الممارسة الديمقراطية فى تلك الفترة اختلفت كثيراً جداً عما سبقها سواء فى البرلمان الذى سبقها أو حتى فى البرلمانات الأخرى. كانت الجرعة الديمقراطية قوية جداً لتتابع الأحداث فى سنوات متلاحقة متعاقبة، تبدأ بطرد الخبراء الروس، حرب التحرير، فتح قناة السويس، اتفاقية كامب دافيد، تحرير سيناء .

جمعت بين عضوية مجلس الشعب فترة وعضوية مجلس الشورى فترة فما هو الفرق وكيف كان احساسك ؟

لم أشرف بعضوية مجلس الشعب عام ١٩٧٩ فلم أوفق في الانتخابات ولكنني دخلت أول مجلس للشورى عام ١٩٨٠ أى أن فترة انقطاعي عن البرلمان لم تصل لأكثر من عام والحقيقة أن مجلس الشعب هو المجلس النيابي الذي تستطيع فيه حتى ولو لم تستجوب أو توجه السؤال أو طلب الإحاطة أو طلبات المناقشة تستطيع أن تشعر وأنت فيه أن السلطة كاملة في يدك بحكم الدستور في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية حتى ولو لم تستخدم هذه الأدوات وهذا في حد ذاته يعطى لك القوة في الممارسة ويجعل من الطرف الآخر هي السلطة التنفيذية أن تضع في اعتبارها دائماً أنك قادر على استخدام ما كفه لك الدستور والقانون، وهذا وحده يحدث التوازن الدقيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

أما مجلس الشورى فتستطيع فيه أن تأخذ من الوقت ما يكفي لكي تعد تقريراً يمكن أن يفيد مصر ويفيد مجلس الشعب، ويمكن أن يفيد أيضاً الجهاز التنفيذي ولكنه من وجهة نظري وسلطاته الحالية لا يزيد عن جهاز للضغط الأدبي لما يصدر عنه من تقارير أو توصيات، كانت تجربتي فيه مثمرة وقد شاركت في اللجنة الاقتصادية مع قمم وشخصيات أفاضل منهم الدكتور عاطف صدقي والدكتور يسري مصطفى، ود. محمد الرزاق ود. وجيه شندى ود. عادل عزود. عبد الرزاق عبد المجيد، والمرحوم محمد عبد الفتاح، وعزت غيضان وأحمد فؤاد .

كلها أسماء تقلدت إما رئاسة الوزارة أو رئاسة المجموعة الاقتصادية أو تولت منصباً وزارياً، وكانت تقاريرهم عن الاستراتيجية الاقتصادية والأجور والأسعار وميزان المدفوعات وسعر الصرف والقطاع العام والسياسات الاقتصادية والانتمانية كلها تقارير استفادت منها الحكومات المتعاقبة وعلى الأخص حكومة الدكتور عاطف صدقي الذي كان له الفضل الأكبر في إخراج تلك الدراسات .

وماذا عن مجلسي ٨٧ و ١٩٩٠ ؟

يعود صوت عبد الوهاب هادئاً وثقاً دقيقاً، كان مجلس ٨٧ حيث عدت الى مكانى المفضل في مجلس الشعب وأعقبه مجلس ١٩٩٠ وأستطيع أن أقول إنني في المجلس السابق والحالي كانت الممارسة مختلفة كثيراً عن سابقتها، لقد تم فتح الباب على مصراعيه في المجلس النيابي وفي الصحافة وكافة وسائل الاعلام للحوار الحر ولم يبق هناك محاذير أو همس أو كلمة تلقى من هنا أو هناك، أصبح عضو البرلمان محصناً ولكنه في نفس الوقت يقف أمام الناس مجرداً من أى سلاح إلا عمله وأدائه في المجلس ومدى

اقتناع أعضاء المجلس بفكره وآرائه ومدى استيعاب الصحافة لكلمته، وأصبحت الصحافة ونظرتها إلى تلك المجالس أنها تراها من خلال مجهر كبير ليس لأحد صلاحية على أحد من أعضاء المجلس ولم يعد أمام النائب الا قدرته فقط في إبداء رأيه الذي يترجم فكره فيما أن يصيب وإما أن يتعري، وأصبح عضو المجلس يأخذ الكلمة فيلقى البيان فينصت له المجلس أو يستاء منه ويرفض فكره وحديثه. أصبح عضو المجلس لا تحميه الحصانة وكثير من الأعضاء يجد أن الحصانة هي سهم موجه إلى شخصه هو لأنها عبارة عن زجاج رقيق لا يتحمل أى خدش وإذا حدث خدش فإنه يتطاير ويصيب جسم العضو نفسه وأصبح أعضاء المجلس أكثر حرصاً على تناول الأحداث، فالصحافة بقدر ما تشجعهم يمكن أن تحمل عليهم فتكون الطامة الكبرى .

كم من عضو بسيط كتبت عنه الصحافة وأوصلته إلى النجومية وكم من نجم هوى لأنه خانه التوفيق أو تناول قضية له فيها مصلحة أو لم يستطع التعبير عنها بطريقة لائقة، إن الديموقراطية في نظري شيء هائل كبير، مخيف ودقيق في نفس الوقت، إن الديموقراطية بقدر ما هي حصن أمان ولكنها في نفس الوقت فزع لأنها لا ترحم، بقدر ما تعطيك حقه في التعبير بقدر ما تكون أقلامها في الصحافة قاسية. ويؤكد النائب المخضرم : لابد أن يكون سلوك النائب على شريط رفيع جداً - أمامه الجنة والنار، إن الممارسة البرلمانية لمن يفهمها تماماً يجب أن يحرص في كلمته وآرائه في البرلمان فانا أستمع بكثير من الأعضاء الدارسين المقلين في كلماتهم وقد حاولت في هذا البرلمان الأخير والذي أشرف فيه حالياً أن أقلل من كلماتي حتى لا أتحدث إلا في المفيد .. ولكن أذكر لرئيس المجلس الدكتور فتحى سرور أنني في قضايا كثيرة أتبع لى أن أبدى الكلمة وأن تصبح هذه الكلمة على مستوى الجمهورية بل إن الصحافة تناولت بعض هذه الكلمات وجعلتها من القضايا الهامة التي تقترب من القضايا القومية ومنها مثلاً حديثي عن اتفاقيات القروض والذي كان لحديثي فيها وطلبي من المجلس وموافقتة لى على ما طلبته، بعدم الموافقة على اتفاقية القرض أو تأجيل النظر فيه حفاظاً على الكرامة المصرية كان حديثاً تناولته الصحافة وكتبت فيه الأتلام بل إن الأمر خرج خارج الحدود، خرج عن حدود الجمهورية وكان مثار الحديث في بعض الصحف العربية .

كان تناولى لبعض القضايا التي تتعلق بأعمال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومن خلال الأداء السليم طبقاً لممارسة الدستور والقانون والذي يتسم بالموضوعية والحييدة التامة ولم يستهوى الحديث في وسائل الإعلام المختلفة. كان مسار تأييد المجلس والجزء الأعظم من أقلام الكتاب والصحفيين وتناولته وسائل الإعلام تناولاً رائعاً لاشك أنه أعطى قوة للمجلس .

هل تقصد بذلك قضية قرية مرجبا التي أثرت بها تحت القبة ؟

لقد سئلت هذا السؤال من قبل، ما هي حدود صلاحيات النائب وما هي العلاقة عندما يختلف النائب مع محافظ الإقليم، وماذا يفعل ؟ وكان ردي ببساطة : لا بد أن نعود مرة ثانية إلى الدستور والقانون. إن السلطة التنفيذية كما حددها الدستور هي رئيس الدولة والحكومة والإدارة المحلية ولا تستطيع الحكومة أن تقوم بتنفيذ المهام المالية والمشروعات سواء استثمارية أو خدمية إلا من خلال القانون الذي يصدره مجلس الشعب والخاص بقانون الموازنة العامة للدولة وقانون الخطة. هذه هي الحكومة تنفذ ما يصدره مجلس الشعب من قوانين بل إن الأمر يقتضى العرض مرة ثانية على المجلس إذا ما أرادت الحكومة الحذف أو التعديل فى قانون الخطة أو الموازنة .

ونفس الشيء يجب أن يعرفه النائب وتعرفه المجالس الشعبية والمحافظ . إن الإدارة المحلية هي جزء من أعمال السلطة التنفيذية وإن المحافظ هو الذى يقوم بتنفيذ الجزء الخاص بالموازنة والجزء الخاص بالخطة وما يصدره المجلس الشعبى المحلى، وإذا ما تم ذلك فليس للنائب أى صلاحية على المحافظ أو المجالس الشعبية المنتخبة ولكن يستطيع بإدائه إذا ما رأى أى خطأ فى التطبيق أن يوجه سؤالاً أو طلب إحاطة للمحافظ فى



عبد الرهاب قوطه رجل الأعمال وسط عمال ومهندسى مصنعته .

المجالس الشعبية المنتخبة، ولكن إذا ما قام وزير بالخروج عما فرضته الخطأ أو الموازنة يستطيع النائب أن يوجه ما يشاء من طلبات إحاطة أو أسئلة أو استجوابات في مجلس الشعب .

ونفس الشيء بالنسبة للمحافظ . ويخطئ الكثير إذا ما تصور أن موضوع قرية مرحبا كان يمكننا أن نثيره كما تم في مجلس الشعب إذا كان المشروع قد تم تنفيذاً لقرار صادر من المجلس الشعبي المحلي ولكن السؤال الأول لنا أننا طالبنا بتنفيذ قرارات المجلس المحلي الصادر في المشروع، ولقد كان التطور الطبيعي أن يتم عرضه على الحكومة ممثلة في رئيس مجلس الوزراء وفي نفس الوقت يتم إلقاء إما بيان عاجل أو سؤال أو طلب إحاطة في مجلس الشعب كل في نطاق الإجراءات الدستورية فقط وهل هي متفقة مع القانون أم خرجت عنه .

وبناء عليه فإن ما تم ونعتبر مسئولين عنه لم يخرج عما رسمه القانون وإن أيا من الذين تصدوا وأنا أحدهم لهذه القضية لم يشكك في أي مرحلة في أحد من المسئولين أو القائمين على هذا المشروع لأنها ليست مسئوليتنا وحدنا ولكنها مسئولية آخرين بل إن مسئوليتنا تنحصر في هل ما تم يتفق مع صحيح القانون أم يخرج عما رسمه القانون

وقد أثبتت لجنة تقصى الحقائق بما تضمنته من تقارير مختلفة أن ما تم كان على غير صحيح القانون أو أنه تم بمخالفة القانون والحمد لله لم يسجل في تاريخي البرلمان أي تحديث عن هوى أو تصديت لقضية لم تكن عادلة .

انظرو قضية مرحبا



وديع يحمل قلب الأسد

انتخبه شعب بورسعيد وفاء وعرفانا بالخدمات التي قدمها والده
إليهم عبر سنوات طويلة .. ورغم مرور فترة قصيرة على ممارسته
النيابية فإنه فجر أخطر قضية ناقشها المجلس وأثارت انتباه الرأي
العام المصري عامة والرأي العام بورسعيدى خاصة وهي "قضية
مرحبا" .. ورغم ما تعرض له محمود السيد صبح نائب بورسعيد من
محاكمة فى لقمة العيش .. وتهديدات بالقتل والتشويه فإنه ظل صامداً
مؤمناً بعدالة قضيته .

بدأت فكرة دخول انتخابات مجلس الشعب من الناحية الانسانية البحتة حيث استشعرت من تردد ابناء بورسعيد على مكتبي يحملون مشاكلهم الاجتماعية والصحية أن هذه المشاكل زادت بشكل كبير ووجودى كشخصية عامة لن يمكننى بطاقتى العادية أن أحل هذه المشاكل .. وفكرت فى دخول مجلس الشعب كى أتمكن من خدمة ابناء بورسعيد بصورة أفضل .

وكنمت مترددا حيث اننى لم أطرق باب السياسة طوال حياتى وأن هذا الباب له متطلبات ومواصفات معينة .. ولكن أصرار شعب بورسعيد هو الذى دفعنى أن أقترح هذا المجال ولكى أتمكن من حل المشاكل الجماهيرية الصحية والاجتماعية ومشكلة البطالة التى يعانى منها شباب بورسعيد .. ولما اختمرت الفكرة فى رأسى رأيت أن أخوض الانتخابات .

خضت الانتخابات كمستقل فقد وجدت أن قائمة الاحزاب فيها ما يكفيها من جميع التوعيات القادرة وغير القادرة على العطاء وذات السمعة الطيبة وغيرها وأثرت أن أقترح الانتخابات بصفة فردية كمستقل وكونت حزبا أطلقت عليه حزب "وحدى" أى أن أعتد على نفسى من أجل خدمة مصر لأنه سواء حزب أو غير حزب المهم مصر ومصلة مصر. وأننا كلنا مصريون يجب أن نضع مصلحة مصر أولاً وفوق أى مصلحة شخصية وأن نكون أمناء على الأمانة التى أعطاها لنا شعب مصر وحملنا بها والقسم الذى أقسمناه من أجل أن نراعى مصلحة مصر .

لم أواجه أى متاعب أثناء الانتخابات فقد شعرت بحب الجميع من شعب بورسعيد وكان وساما على صدرى أن أدخل الانتخابات لأول مرة وأن أفوز بجدارة لأن شعب

بورسعيد شعب طيب لا يشى من عمل على تقنين الخدمات اليه .. وكان نجاحى ليس لشخصى بل كان أساسه اسم المرحوم والذى توفى منذ أكثر من ٢٢ سنة، ولكن ولاء شعب بورسعيد لم ينس لهذا الرجل ما قام به من أجل بورسعيد وقرر أن يرد له الجميل فى شخصى ، ورغم أن دائرتى أكثر من ٦ آلاف صوت من مجموع الاصوات الصحيحة وهى ٨ آلاف و٥٠٠ صوت ، ورغم عدم مرور أقل من نورتين فإننى استطعت أن أثير بعض القضايا الهامة تحت القبة فقد كنت أول من نبه الحكومة الى مشكلة احتجاز الصيادين المصريين فى اليمن وأريتريا وأثيوبيا وليبيا وكان لهذا التنبيه وإثارته تحت القبة اثار ايجابية حيث اتخذت الحكومة عدداً من الاجراءات والاتصالات مع الحكومات الأخرى حتى تم الافراج عن أطلق هذه المراكب ومعظم المراكب التى تم أسرها .

كما شاركت بالرأى فى مناقشات برنامج الحكومة وتعرضت للاهدار الشامل الذى يحدث للثروة السمكية فى البحيرات والشواطئ المصرية وما يتعرض له الشباب من محنة البطالة والضرورة القصوى لإنشاء وتبني الصناعات الصغيرة التى تخدم الشباب العاطل وفى وقت قصير للعمل على حل مبدئى لهذه المشكلة التى تعاني مصر منها .

ومن ناحية الممارسة البرلمانية داخل بورسعيد وما استشعره نواب بورسعيد أثناء الجولة الانتخابية وما أحسوه بما يعانيه شعب بورسعيد من مشاكل ملحة كان تصميمهم وقسمهم أن يكون شعب ومصلة بورسعيد هما الأساس الاول بعيداً عن أى انتماءات حزبية .

ومن منطلق الوفاء لهذا الشعب كان القسم أن تكون بورسعيد وشعب بورسعيد هما الهدف الاساسى لهذه الممارسة البرلمانية ومن أول وهلة قمنا بكتاب بمقابلة سامى خضير محافظ بورسعيد وعرضنا عليه باسمنا كلنا أن نتحد الأيدى وأن يكون هو بمثابة القائد الذى نسير خلفه من أجل بورسعيد وشعب بورسعيد . من هذا المنطلق بدأنا نناقش المشاكل الملحة التى تئن منها مدينة بورسعيد وكانت أولى المشاكل هى المشاكل الصحية والحياة للإنسانية التى يعيش فيها أبناء العشش معيشة غير كريمة، وأنا بغض نظرنا عن هذه المسألة نجعل منها وكراً للفساد والانحراف وجلسنا مع المحافظ من أجل هذه المشاكل ووعدنا بإيجاد الحلول !! ولكن وجدنا أن اتفاقنا معه بعد مضى اسبوعين يذهب ادراج الرياح وعاهدنا الاتصالات مرات ومرات .. ثم كان اللجوء الى رئيس الحكومة لتشرح له اختلاف النظر بين النواب وبين محافظ بورسعيد وكان هذا فى شهر مارس ١٩٩١ . وقد قام رئيس الحكومة بتقريب وجهات النظر .



محمود صبح ونشاط متميز .

وفي أحد اجتماعاتنا مع المحافظ أظهر استياءه من مهاجمة بعض أبناء بورسعيد للمشروع أطلق عليه "قرية مرحبا" وكان ذلك في حضور رئيس المجلس الشعبي المحلي .. وطلبت منه شخصا انه من غير المعقول ان تكون نواب هذا الشعب ولا نعرف أى شيء عن أحد المشاريع التي تقام في بورسعيد .. لا من قريب ولا من بعيد .. وطلبت منه أن نعرف ما هي "مرحبا" وابعادها الاقتصادية والاجتماعية على أبناء بورسعيد حتى نستطيع أن نقوم بالرد على من يهاجم هذا المشروع وكان رد محافظ بورسعيد ان هذا المشروع قومي وسوف يوفر لبورسعيد الكثير والكثير، وكان ردى عليه اننى لا استطيع اقناع الجماهير شفهيا، ولكن يجب ان نطلع على كافة المستندات والاوراق التي تؤيد ما يقوله المحافظ حتى نكون على أرض صلبة حينما نرد على جماهير بورسعيد .

فما كان إلا أن استاء المحافظ منى رغم أنى لم أطلب إلا معرفة الحقيقة .. ثم قمنا بطلب بعض المستندات من رئيس المجلس الشعبى حيث أخبرنا أنه لا يعرف أى شيء بخصوص هذا المشروع وأن المحافظ يحتفظ بجميع المستندات فى شنته خاصة به لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها .

حاولنا كنواب بورسعيد الاتصال بسكرتير عام المحافظ لكي يطلعنا على المشروع وكان رده نفس رد رئيس المجلس الشعبى المحلى . وكررنا الأمر مرة أخرى على المحافظ .. وكانت هذه هى المواجهة الأولى معه والتي اعتبرها تدخلًا شخصيًا فى عمله !! وإيست من اختصاص النواب فى ممارسة حقهم الرقابى للأجهزة التنفيذية وحقنا فى معرفة الأمور التى تخص من وضعوا ثقتهم فىنا .. وهم شعب بورسعيد .

وما كان من نواب بورسعيد بعد أن أعيتنا الحيل والأساليب فى الحصول على أى مستند لهذه القرية أن طالبنا فى مجلس الشعب فى بيان عاجل بالحصول على مستندات هذه القرية للاطلاع عليها وكانت المواجهة والتعنّت من المحافظ أكبر، وإعمالا لحقى الرقابى ودورى كاتشب عن شعب بورسعيد حصلت على توقيعات ١٠٧ نواب فى أقل من ربع ساعة لتشكيل لجنة تقصى حقائق .. ووقفت تحت القبة ائادى وأشرح ما تعرض له نواب بورسعيد فى هذا الموضوع وأن هذا الموضوع نابع من نواب بورسعيد بأكملهم مع اختلاف انتماءاتهم فى نفس الجلسة حيث استشعر النواب خطورة هذا الموضوع وأهميته .

حدث هذا يوم الاثنين ١٠ من فبراير ١٩٩٢ ولم يكن فى خلدنا أنه بهذا المطلب العادل لممارستنا السليمة، أن يحارب النواب فى أرزاقهم وفى لقمة العيش نتيجة لممارستهم البرلمانية، فما كان من هذا المحافظ إلا أن قام بتشجيع أحد أجهزة الرقابة التى ينتمى لها ابن أخته بأعمال استفزازية تخرج عن القانون والشرعية من أجل التشكيك فى المعامل المركزية التى تقوم بفحص الاسماك التى أقوم باستيرادها وهذه المعامل أعلى مستوى للتحليل فى مصر وإن نتائجها نهائية ولا يمكن الرجوع فيها . فهل من المعقول أن تفحص المعامل المركزية ومعمل صحة الحيوان والرقابة على الواردات والصادرات رسالة الاسماك وتعطى إفراجا نهائيا عنها وصلاحياتها للاستهلاك الأدمى وتقوم الجمارك بالإفراج عن الرسالة وتقوم وزارة التموين بتسعير الرسالة ويبدأ البيع فيها .

ثم يقوم الجهاز الرقابى بالتشكيك فى الرسالة . وكان رد هذه الجهات على الجهاز الرقابى أن هذه الاسماك صالحة وأن إفراجها عنها سليمة . ثم يزج بأحد الأشخاص عن طريق الرقابة الادارية بإبلاغ النيابة التى تقوم بالتحفظ على الرسالة والغرض

الاساسى من هذا اعادة الفحص مرة أخرى وفي حالة نجاحها تعطل بيع الرسالة وأعرض أنا لخسائر معنوية ومادية تضر باسمى أمام من قاموا بوضع الثقة في وأن يكون محافظ بورسعيد قد نجح في تحويل الانظار عن قرية مرحبا الى تحويل نواب مجلس الشعب الى نواب الاغذية الفاسدة وهذا ما كان يرمى له . ولكن الوقفة الشجاعة التى وقفها الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وجميع الاجهزة المعنية منعت هذا الظلم ان يأخذ طريقه إلى . وكان لقضاء مصر العادل ممثلا فى النائب العام دور فى وقف احداث هذه المهزلة وذلك من خلال الجو الديمقراطى ولولا الديمقراطية التى نعيشها فى عهد الرئيس حسنى مبارك ما كان يمكن للحقيقة ان تظهر .

من هنا أقول أيضا إن الذين قاموا بتحليل هذه الرسالة كانوا على مستوى المسئولية ولم يخضعوا لاي ضغط . . . وظهرت الحقيقة فى صلاحية هذا السمك للاستهلاك الأدمى بنسبة ١٠٠٪ وبدأت تتكشف الأوراق المبهمة لهذه القرية واتضحت الحقيقة أمام المسئولين بجميع تفاصيلها والتي هى موجودة فى تقرير لجنة تقصى الحقائق^(١) .. وكانت فرحة شعب بورسعيد عظيمة لأنهم وضعوا ثقتهم فيمن يستحقونها، وأنا لا أبتغى إلا وجه الله والأمانة التى حملنى بها أبناء شعبى ووطنى الذى أكن له كل حب .



(١) انظر تقرير لجنة تقصى الحقائق عن قرية "مرحبا" .



النائب المثالي

إذا أردنا أن نضع معايير للنائب المثالي، سنجد أن كل هذه المعايير متمثلة في نائب الإسكندرية المخضرم الدكتور محمد عبد اللاه .. التزام حزبي بمفهوم عصري .. لا يتجاوز حدود اختصاصاته كنائب .. لا يتحدث تحت القبة إلا إذا أضاف جديدا ، التزام كامل بحدود الأدب واللياقة في حواراته أو اختلافه في الرأي .. نجم من نجوم الدبلوماسية الشعبية ، وله علاقات بكافة البرلمانيين في العالم مما يعطيه أبعادا كبيرة للخبرة الدولية .

كان عام ١٩٧١ .. نقطة تحول في حياتي .. عملت خلاله في وكالة الأنباء الفرنسية في باريس .. رغم أنني سافرت للحصول على الدكتوراه بعد أن تخرجت في كلية التجارة، داخل الوكالة عملت محرراً لشئون البترول .. ثم انتقلت للمطبغ الصحفي - الدسك - لأكون مسئولاً عن أخبار الشرق الأوسط .. لهذا فقد تحول اهتمامي إلى النواحي السياسية بحكم عملي الذي استمر حوالي ٤ سنوات .. وزاد اهتمامي بهذا العمل لدرجة أنني وصلت إلى منصب سكرتير تحرير داخل الوكالة كما حصلت على عضوية نقابة الصحفيين الفرنسية ..

لقد أفادني ذلك كثيراً .. وكنت ضيقاً باستمرار في البرامج الإعلامية لشرح وجهة النظر العربية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وعندما عدت إلى مصر .. كنت أحد الذين ساهموا في صياغة فكر حزب مصر .. وأصبحت مسئولاً عن الشباب بالاسكندرية .. ثم خضت إنتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ .. ورغم أنني كنت حديث العهد بهذا المجال .. إلا أنني كنت منافساً قوياً لدرجة أنني دخلت مرحلة الإعادة .. لكنني لم أوفق بفارق بسيط من الأصوات .

اعتبرت تجربة الانتخابات نوعاً من الممارسة لمعرفة قواعد العمل السياسي .. وقد تم اختياري بعدها عضواً بالمكتب السياسي للحزب على مستوى الجمهورية ممثلاً للشباب .. وعند تأسيس الحزب الوطني كنت ضمن المائة المؤسسين وأول أمين للحزب بالاسكندرية .. وبعد أن فزت في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ .. تم انتخابي وكيلاً للجنة العلاقات الخارجية وكان يرأسها الدكتور فؤاد محيي الدين - رحمه الله - ولما عاد الوزارة مرة أخرى أصبحت رئيساً للجنة العلاقات الخارجية حتى الآن، وتم اختياري بعد ذلك عضواً بالأمانة العامة للحزب .



صورة تاريخية للدكتور محمد عبد الله يصفاح الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .

العمل السياسي بالنسبة لى يتخذ عدة اتجاهات :

الأول .. محلياً .. وهو يتعلق بإنجاز الخدمات لدائرتى وحل مشاكلها .. ولا أقصد بذلك دائرتى - المنفتره - فقط .. بل دائرتى هى الاسكندرية .. التى أعتبر أن حل مشاكلها جزء من مسئوليتى خاصة أنتى كنت أمين الحزب الوطنى فيها .. كما أن هناك الخدمات الفردية للمواطنين .. وهو جانب لا أستطيع تجاهله ولا أكون مقصراً .. وفى الحقيقة أن الزملاء من نواب الاسكندرية يعاونوننى خير معاونة فى هذا المجال .. فمعلقتنا طيبة والحمد لله .

الاتجاه الثانى .. وهو الإتجاه القومى .. وفيه أركز على مسألتين .. إحداهما بحكم التخصص فى العمل - أستاذ المالية العامة بجامعة الاسكندرية - وهى مناقشة القضايا الاقتصادية .. والموازنة العامة - عندما يكون لرأى اسهام فعال، والمسألة الأخرى : الدبلوماسية الشعبية .. ويون إدعاء .. أنا أول من أطلق مصطلح الدبلوماسية الشعبية .. وشعار دبلوماسية التنمية .. وكان ذلك من خلال لجنة العلاقات الخارجية لبيان كيف نستثمر علاقات مصر الولاية لخدمة قضايا التنمية ..



د. محمد عبد الله أحد نجوم مصر في إجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي .

في البداية لم تكن الدبلوماسية الشعبية تلقى قبولا .. لكن تطورات الأمور في العالم حتمت وجود مثل هذا المنهج .. فالاتصال بين الشعوب من خلال المنظمات الشعبية مطلوب .. وقيام مجلس الشعب بهذا الدور يجعل الدول تنتظر إلينا باحترام .. وإذا نظرنا سنجد أن البرلمانات الأوروبية والكونجرس الأمريكي .. لها آراء أساسية في مجالات كثيرة .. بما فيها المعونات التي نحصل عليها ..

أعتبر أن مجلس الشعب أحسن مدرسة سياسية .. فهو يفرض على النائب التعايش مع المشاكل الحقيقية للمجتمع .. على كل المستويات من القاع إلى القمة، على مستوى المشاكل الفردية، والمناطق المحرومة من الخدمات .. وحتى مستوى إتخاذ القرار ..

وقد استفدت كثيراً من عضويتي بالمجلس في مجال التدريس بالجامعة .. فقد بعدت خلال إشرافي على الرسائل التي يعدها طلبة الدراسات العليا من المفهوم الأكاديمي البحت أو الضيق لفهم ومناقشة القضايا الاقتصادية أو عندما أتناول الميزانية .. فأتا لا أتحدث من خلال الكتب والنظريات بل من خلال جو المعيشة الطبيعي، وأرى أن هذا ضروري لمن يريد أن يخرج عن النطاق الأكاديمي إلى نطاق الحياة العملية في المجال السياسي بصفة خاصة، فمعيشة المشاكل والقضايا أمر يختلف عن النظريات، ولا بد للسياسي الواعي أن يمر بتجربة العمل الشعبي .. وهذا هو الأساس في جميع دول العالم حتى لا يحدث انفصام بين الجانبين .

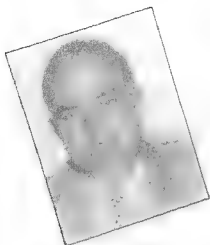
كذلك أعتبر أن الصحافة مدرسة أخرى للعمل السياسي .. ففى خلال فترة عملى
بالصحافة .. اكتسبت أبعاداً متكاملة ورؤية شاملة عن القضايا النواية .. من الشرق إلى
الغرب .. ومن الشمال إلى الجنوب .

أما الإنتخابات فهى تجربة مفيدة جداً .. وقد استفدت منها كثيراً .. ولا يوجد من يمكنه
إن يدعى أنه سياسى حقيقة بدون أن يخوض الانتخابات .. وأستطيع أن أقول : إن
نظرتى للمجتمع اليوم تختلف .. فقد أصبحت قريبة جداً من الواقع الحقيقى .. لأننى
أعيش الشعب بالفعل .. وليس من خلال برج عاجى .. أو من خلال نظرة فلسفية .

من حسن حظى أننى بدأت العمل السياسى فى مرحلة التعددية الحزبية .. وهذا جعلنى
غير مقيد بشئ معين .. فلم أعاصر فترة العمل بالتنظيم الواحد .. لذلك فإن مفهوسى
للإلتزام .. يعتبر مفهوماً عصبياً .. فإذا كان لى رأى معين فإننى أطرحه فإذا وصلنا إلى
نتيجة معينة .. فإننى ألتزم بالرأى الغالب، لذلك أنا لا أطلب الكلمة داخل القاعة إلا فى
القضايا التى أرى أن رأىى فيها سيضيف شيئاً .. وهذا جعل علاقتى برؤساء المجلس
متميزة .. لأننى لا أتجاوز حدود إختصاصى .. وقد وجدت مساندة منهم لعمل اللجنة فى
كل المجالات، ونظراً لأن تخصصى الجامعى هو نفس تخصص المرحوم الدكتور رفعت
المحجوب- لذا كانت هناك لغة مشتركة بيننا - أما الدكتور فتحتى سرور فقد عرفته منذ
أن كان ممثلاً للجامعة العربية فى اليونسكو بباريس وقد عاش فترة طويلة فى فرنسا
مما أدى إلى وجود توافق فى نظرتنا للأمور، بجانب هذا أنا بطبيعتى أبعد نفسى عن
أى مهادنات .. وأقتنع تماماً بأن الخلاف فى الرأى أسلوبه الحوار .. وليس شيئاً آخر ..
لذلك حتى إذا انفعلت فى موضوع معين فإننى لا أتجاوز حدودى .

بالإضافة إلى هذا فانتمائنا جميعاً للجامعة .. يجعل هناك احتراماً ضمنياً للأقدمية
العلمية .. وهذا موجود فى علاقتى مع رؤساء مجلس الشعب .

ما أحب أن أؤكد عليه .. أن الممارسة البرلمانية تضيق لى الجديد يومياً فهى عملية تعليم
مستمرة .. ليست محددة أو محدودة .. كذلك السفر للخارج والمشاركة فى المؤتمرات
البرلمانية يعطى أبعاداً جديدة للخبرة، ومن يدعى أنه وصل إلى حد الكمال فى أى مجال
فهو قصير النظر، فكل يوم هناك جديد نتعلم منه .. ونراجع أخطاينا ..



أبناء الدائرة حملوه إلى البرلمان

هذا الرجل نمط جديد من النواب .. قدم الكثير والكثير لبلدته .. لم يكن له من وراء عطائه هدف أو غرض سياسى .. بل لم يكن يرغب من الأساس فى ممارسة السياسة .. فهو رجل أعمال .. مهنته المقاولات .. لكن أهل بلدته صمموا على أن يكون صوتهم وممثلهم تحت قبة البرلمان .. ربما قصصوا تكريمه .. لكنه من جانبه اعتبر ذلك تكليفاً لا تشريفاً .. لكى يواصل العطاء .. وكان مصطفى عثمان مخلصاً فى اتجاهه .. وواصل مسيرته وعطاءه بعد أن أصبح عضواً بمجلس الشعب .

يقول مصطفى عثمان : بعد حل مجلس الشعب عام ١٩٩٠ .. فوجئت بأهالى بلدتى كفر غنام بالدقهلية يجمعون بعضهم ويؤدوني فى منزلى .. وجدت كبار البلد يطالبوننى بالترشيح لعضوية مجلس الشعب .. رغم أنه لم يكن لى أى نشاط سياسى من قريب أو بعيد .. ولم أفكر من قبل فى ممارسة السياسة .. فأتانا رجل أعمال .. مجالى المقاولات والإنشاءات .. فوجئت بمطالبهم الذى ألحوا فيه .. طلبت منهم أن يمهلوني بعض الوقت للتفكير .. وفعلأ فكرت فى الأمر ووافقت بعد ذلك .. كانت موافقتى على أساس أن أخضع العطاء لبلدتى ودائرتى من خلال مضاعفة خدماتى العامة والخاصة بجانب الجهود الذاتية ..



مصطفى عثمان وعطاء ذاتى .

لقد قمت والحمد لله بالتبرع بـ ١٤ فداناً لإقامة مدرسة ثانوية زراعية والمزرعة الملحقة بها والتي سيتم فيها تدريب الطلاب .. بالإضافة إلى فدانين آخرين لكي تقيم الدولة عليهما عمارات سكنية لأهالي القرية .. كذلك تبرعت ومعى آخرون لإقامة معاهد أزهريّة ابتدائية وإعدادية وثانوية .. بجانب إقامة المساجد وتجهيزها بمحتوياتها .

لقد كانت المنافسة قوية فى المعركة الانتخابية .. كان عدد المرشحين ١٧ مرشحاً منهم من له باع كبير فى السياسة ودهاليزها .. ولم يكن لى تلك الخبرة .. لكنى اعتمدت على شعبيّتى لدى أهالى بلدى .. الذين وقفوا بصلابة لى أنقلب على المنافسين ..

بعد نجاحى فى معركة الانتخابات بدأت فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى كنت أعد لها وأهتم بها .. ومنها إنشاء الوحدات الصحية وتجديد المستشفيات .. وإنشاء مشروعات إنتاجية تستوعب الأعداد الكبيرة من شباب الدائرة المعطلين .. الذين تخرجوا فى الجامعات والمعاهد .. ومنها مشروع كبير صناعى تقدمت بطلب لرئيس الوزراء ووزير الصناعة للموافقة على إنشائه فى منطقة مساحتها ٣٢ فداناً تابعة لهيئة الأثار .. ويجرى حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ .

لقد استطعت من خلال وجودى بالمجلس أن أنجز طلبات أبناء بلدى العامة والخاصة .. الجماعية والفردية .. ومن المصالح العامة التى تم إنجازها .. رفع طريق السكة الحديد كفر سقر / المنصورة .. ووصفها بطول ١٤ كيلو متراً .. بتكلفة ٢ مليون و ١٠٠ ألف جنيه .. كما سعت لضم عدد كبير من المساجد إلى هيئة الأوقاف .. وتشغيل عدد كبير من الشباب فى وزارتى الزراعة والأشغال والموارد المائية وبك التنمية والائتمان الزراعى .. وإنشاء كوبرى يربط بين البقهيّة والشرقية .. وهو يختصر مسافة كبيرة كانت تقطعها السيارات .. كما أنه يتيح للذهابين إلى دمياط المرور دون دخول مدينة المنصورة .

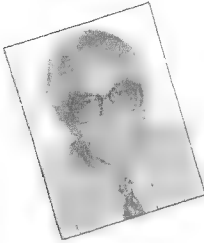
من داخل قاعة المجلس كان هناك العديد من القضايا التى تناولتها .. منها قضية تلوث البيئة فى كل أشكاله وصوره .. وطالبت بالقضاء على هذا التلوث ومسبباته وأهمها البرك ومخلفات المصانع وغيرها .. كما طالبت خلال مناقشة بيانات الحكومة بضرورة تطوير قصور الثقافة وتعميمها فى كل القرى لى ترفع من المستوى الثقافى لأهل الريف .. كذلك طالبت باستمرار مشروع البتلو الذى وفر اللحوم للمواطنين بأسعار انخفضت كثيراً وحذرت من أن إيقاف المشروع سيؤدى إلى رفع أسعار اللحوم .. وهذا ما سيتحمله المواطن ويشكل عبئاً عليه .



مصطفى عثمان

فى الوقت الحالى أهد لإثارة قضية المدن الجديدة التى ما زالت خاوية رغم مرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشائها .. وقد ظلت طوال هذه الفترة معلقة لم تسلم للمحافظات لكى تتولى شغلها بالمواطنين أو بالدواوين الحكومية .. أو الشركات .. وأحذر من أن الاستمرار فى عدم تسليم هذه المدن قد يؤدى إلى أن تظل خاوية حتى تنهار دون أن يستفيد بها المواطنون .

هناك مطلب هام .. أوجهه للحكومة وألح فيه وهو ضرورة صرف حوالات العائدين من العراق .. من خلال الحكومة المصرية ثم تتولى الحكومة حل مشكلتها مع البنك العراقى أو من خلال حلول سياسية .. حيث إن عدم الصرف يؤثر بشكل كبير فى شئون العائدين من العراق ومعظمهم من الفلاحين أو الحرفيين .. وكل واحد منهم يحتاج لهذا المبلغ الصغير .



الوزير النائب والنائب الوزير

يجمع بين كونه وزيرا ناجحا .. وعضوا بمجلس الشعب .. إنه صاحب فكرة الباب المفتوح سواء كان في منزله أم في مكتبه .. مستمع من الدرجة الأولى لكل مظلوم أو صاحب شكوى .. يتمتع بشعبية كبيرة بين نواب مجلس الشعب والشورى؛ لأنه يتبع سياسة الوضوح والصراحة والصدق في كل تعاملاته، وتتسم اجاباته على أسئلة النواب بالبساطة والوضوح وعدم الدخول في مناورات مما يجعلها اجابات نموذجية للعمل السياسي والبرلماني السليم .

بالرغم من أن المهندس ماهر أباطة وزير الكهرباء والطاقة مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى (فئات) عن دائرة (الجديدة) بالشرقية .. كان عضواً بالمجلس فى الدورة البرلمانية ١٩٨٤ والدورة البرلمانية التالية ١٩٨٧ والدورة الحالية ١٩٩٠ دون منافس فلم يتقدم أحد للترشيح ضده ..

إلا انه كان له برنامج مكثف لزيارة كل القرى والعزب والنجوع ورغم انه زار هذه الاماكن من قبل مرات عديدة .. فإنه أصـر على أن يلتقى بهذه الأسر والعائلات التى تعرفه وتعرف عائلته معرفة كبيرة وقوية وشخصية .

كما ان المهندس ماهر أباطة صاحب الباب المفتوح دائما سواء كان فى منزله بقرية الريمىماية أو فى مكتبه أو منزله بالقاهرة .. لم يوصده فى وجه أى مواطن له مظلمة أو شكوى أو طالب حق لكى يرفع ظلماً وقع عليه .

وفى الدورة البرلمانية الحالية لم ينفرد ماهر أباطة بالترشيح فى دائرته الانتخابية - التى رشحه فيها الحزب الوطنى الديمقراطى - ليس عن اكراه أو اجبار لأحد أو منع أحد من الترشيح أمامه .. لكنه انفرد بهذا الترشيح عن حب وتقدير لنوره الكبير فى العمل الوطنى وعطائه وإنجازاته فى قطاعات الكهرباء من أجل مصر كلها والريف المصرى بصفة خاصة والشرقية التى ينتمى اليها وقدم لها الكثير من جهده وعمله طوال لورتين فى مجلس الشعب قدم خلالها الكثير لابتاء بلدته الذين اجمعوا ورحبوا بترشيح المهندس ماهر أباطة لعضوية مجلس الشعب عنهم .

ويؤكد المهندس ماهر أباطة أن من يعمل من أجل مصر فإن ابناء مصر لا ينسون ولا ينكرون عطائه بل ان عطاء مصر لأبنائها المخلصين أكبر بكثير مما يقدمه الابناء الى

امهم الخالدة مصر العظيمة .. فان من يعطى لا يضع عطائه اطلاقاً بل يتعاطم هذا العطاء ويعود عليه وعلى ابنائه ووطنه .

والمهندس ماهر أباطة اختيراً وزيراً للكهرباء منذ عام ١٩٨٠ وهو مهندس كهرباء منذ عام ١٩٥١ ومن الملع المهندسين وهو معروف ومشهور بكفائه عالمياً .. ويجيد الإنجليزية والفرنسية والألمانية والسويدية .

ويتمتع المهندس ماهر أباطة بشعبية فائقة بين النواب فى مجلسى الشعب والشورى والمواطنين ويمارس عمله كوزير تنفيذى وسياسى قدير .. لا يضيق بالنقد ويقف بكل أدب وشجاعة وصدق يدافع ويشرح سياسة وزارته تحت القبة ويؤمن بأن السياسة الواضحة والصريحة والبعيدة عن المجاملات هى السياسة التى إكسبته حب الجماهير ونواب الاغلبية والمعارضة وهو يرفض مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .

ويؤكد المهندس ماهر أباطة بأنه لا يصح أن نقول إن السياسة لعبة فقط وإذا كان البعض يصفها أحياناً بأنها لعبة كبيرة فأتنا سعيد أنتى استطعت اداء هذه اللعبة بفن وذكاء، أما أنا فاقول عنها انها لعبة نظيفة استطعت أن أصل اليها بطريقة نظيفة .. وقد شجعنى على هذا ان سياسة الرئيس مبارك عموماً سياسة جادة واضحة وصريحة وتسير بنا نحو الافضل .. وهذه سياستى ايضاً تحت القبة التى انتشر فى بعضوتى فيها ٣ دورات متتالية، كما أنها سياستى فى جميع مراحل حياتى العامة والخاصة .

حققت سياسة المهندس ماهر أباطة خلال الاثنى عشر عاماً الماضية ما لم تحققه مصر خلال ٨١ عاماً واستطاع بالتخطيط المدروس الجيد على أعلى المستويات العلمية والفنية المواكبة لمقتضيات العصر ان يتوسع فى انشاء محطات توليد الكهرباء متمشياً مع سياسة الانفتاح والتوسع الصناعى والزراعى . وما زالت لديه أفكار عديدة من أجل زيادة قدرات الطاقة فى مصر .

وبالرغم من أن المهندس ماهر أباطة قد حدد يوماً كل أسبوع لاستقبال النواب من كل الاحزاب والتيارات السياسية لانهاء مشاكلهم والتحدث معهم فإنه لا يتأخر اذا ما طلب أحد النواب مقابلته أو عرض مشكلته بصورة عاجلة وملحة وذلك خلال لقائه فى أى مكان .

ويتخذ المهندس ماهر أباطة أسلوباً علمياً واضحاً خلال اجابته على ربود النواب يتسم بالبساطة والوضوح وعدم الدخول فى مناهات فنية أو اقتصادية أو مناورات ولكن يتسم بالوضوح والبساطة بحيث تكون الأمور واضحة لرجل الشارع الذى يعمل من أجله



الرئيس مبارك فى إفتتاح محطة شبرا الخيمة ..

وكشف إنجاز يقدمه ماهر أباطة وما أكثر إنجازات الوزير .

لحل مشاكله .. ويأتى اقناع المهندس ماهر أباطة للجماهير والسياسيين البرلمانين من أن الله وهبه فن التعامل مع كل الطبقات خلال تعامله اليومي حتى انه عندما اضطرت الحكومة الى رفع اسعار الكهرباء وجدت احاديث المهندس ماهر أباطة قبولا وارتياحاً للأسباب التى شرحها وأبداها المهندس ماهر أباطة للمواطنين .

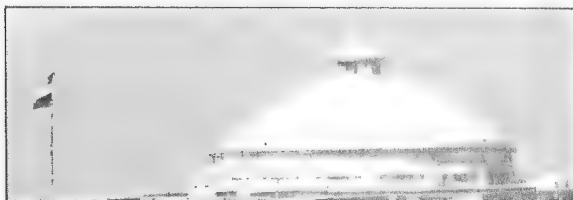
ويقول المهندس ماهر أباطة الحمد لله قاننا نعتقد أنه ليس لى أعداء حتى من أعتقد أنه عنوى اتجاهل هذا الاعتقاد واقابله بكل الحب والصفاء .. وتلك هى الطريقة المثلى التى تجعل من العدو صديقاً ، تعاملك مع أعدائك بحب يكسبهم صداقتك الى الأبد... وأنا أومن بهذه المقولة التى أشرت اليها وقد يقال عنى "صائد الأعداء" .

ويقول المهندس ماهر أباطة إن التجربة البرلمانية التى عشتها لها ايجابيات كثيرة جداً أتمنى ان تتزايد وترسخ .. والبرلمان غنى بنوابه الأقوياء نوى الآراء المختلفة التى تهدف الى صالح مصر خلف قيادة قوية تؤمن بالديمقراطية قولاً وفعلاً .. ولهذا أتوقع الكثير من الانجازات الضخمة لصالح الشعب المصرى العظيم فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واحتراماً لوليا وعالمياً لدور مصر القوى والمؤثر فى هذا الجزء الهام من العالم وعلى المستوى الدولى .

ويقول المهندس ماهر أباطة .. يعجبني النائب الذي يقلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية والنائب البعيد عن المصالح الحزبية الضيقة أو الذي يسعى الى شهرة كاذبة أو يهدف الى احداث فرقعات أو يقوم بحركات مسرحية داخل المجلس لأهداف ضيقة أو احراج الآخرين دون مصلحة عامة أو قومية أو يهدف الى التجريح الشخصي للآخرين .

أما النائب الذي يسعى الى مصلحة مصر العليا ويعمل من أجل الاصلاح والانجاز ويحافظ على مكاسب وانجازات شعب مصر ويكرس عمله من أجل الإنتاج وزيادته وحل مشاكل الجماهير والمشاكل القومية .. ويتقدم بالأسئلة وطلبات الاحاطة وحتى الاستجواب وكل مراحل العمل البرلماني عن صدق وعن هدف مخلص ونبيل وأن يكون هذا نابعاً من ايمانه بخطورة ما يحدث وليس للشهرة أو الاحراج أو السعى الى مصالح شخصية ضيقة .. فإن هذا النائب هو النائب الذي أحترمه .

هذا هو المهندس ماهر أباطة الإنسان المهندس النائب ابن مصر ، شخصية احبت تراب مصر فاعطتها مصر النجاح والثوق والحب .. شخصية وهبت عقلها وقلبها للحب فأحبها المحيطون بها على كل المستويات .. شخصية انسانية .. نتمنى أن ينتقل نقاء فكرها واحساسها بالارض والوطن الى كل المستويات .. الى كل المصريين ..





"غول" ولجنته طبيب

من أقدم نواب الصعيد بمجلس الشعب .. ورغم ان اسمه الغول فهو
من أطيب النواب قلبا .. اشتهر بأنه نائب القصب فقد تصدى دائما
لمشكلة مزارعى القصب المظلومين حتى نجح فى رفع سعر الطن من
٢٥٧ قرشا الى ٦٦ جنيها .. الغول لم تكن قضيته الوحيدة هى القصب
منذ اهتم بالشباب والرياضة حتى وصل الى رئاسة لجنة الشباب منذ
عام ١٩٧٨ .. وتعتبر لجنته من أنشط اللجان التى تعاصر أحدث
مشاكل الساعة .

يعتبر عبد الرحيم الغول .. من أشهر .. وأقدم نواب الصعيد بمجلس الشعب .. فهو عضو منذ ٢١ عاماً متواصلة وحتى الآن لم يتغيب عن المجلس نورة واحدة .. كما أنه من أنشط النواب بصفة عامة .. بدأ الغول حياته السياسية والعامة .. عام ١٩٦٣ ، عندما قاد شباب قريته الشرقي بهجورة بمركز نجع حمادى بقنا من خلال معسكر عمل .. لردم بركة مائية كبيرة مساحتها ٨ قراريط وإقامة مركز شباب عليها وفصول لمحو الأمية ..

منذ ذلك الوقت .. يقول الغول : برزت وسط التجمع الشبابى وقد أهلنى ذلك لأن أصبح عام ١٩٦٤ أميناً لشباب مركز نجع حمادى ضمن الاتحاد الاشتراكى .. وقد قمت بتوحيد الشباب على الأهداف القومية لثورة ٢٣ يوليو التى تفتحت عليها عيوننا لذلك أنشأنا فصول لمحو الأمية فى جميع القرى .. ورددنا البرك وأقمنا بدلاً منها مراكز الشباب التى جمعت الشباب وتبنت قضاياهم .. وقد ألقت حولى الشباب كنموذج جديد يختلف عما كانوا يرونه من قبل فى طبقة الإقطاعيين .. وتوحدنا تحت هدف واحد وهو خدمة الأهداف القومية وحل مشاكلنا المحلية .

لقد تصدينا لقضايا الإقطاع والإقطاعيين .. وكانت المعركة ضد أكبر إقطاعى حيث كان الأمير يوسف كمال يملك فى نجع حمادى ١٨ ألف فدان .. واستطعت من خلال موقعى كأمين للشباب التنبيه إلى هذه القضية .. وقامت الدولة بفرض الحراسة على الإقطاعيين وتوزيع الأراضى على المواطنين ..

لم نكتف بذلك .. بل طاردنا المنتفعين بتلابيب الإقطاع الفكرى الذى يصادر الحريات .. وقد أقمنا الندوات .. واللقاءات التى شملت كل مركز نجع حمادى .. الذى أصبح الآن مركزين .. نجع حمادى وفرشوط ..



عبد الرحيم الغول وصورة تذكارية مع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والمهندس ماهر أباطة وزير الكهرباء والمستشار فتحي رجب .. ويرى رئيس الوزراء وهو يحتضن نجل الغول .

لقد عرفنا الناس بعد أعمارنا هذه .. لذلك فقد خضت انتخابات البرلمان عام ١٩٦٨ ضد مرشحي الاتحاد الاشتراكي وحصلت على حوالي ١١ ألف صوت وجاء ترتيبى الثالث بعد هؤلاء المرشحين .. فقد كان لا بد من نجاحهما بأى شكل فى ذلك الوقت .. لكنى لم أياس .. وخضت انتخابات ١٩٧١ رغم التحذيرات التى سمعتها بأننى سألقى هزيمة ساحقة .. لكنى حصلت على ٩٠ ألف صوت بعد أن فزت على ٩ مرشحين .. ودخلت المجلس لأكون أصغر عضو .. وكنت فى نفس الوقت أميناً لشباب المحافظة ..

فى البرلمان بدأت مرحلة جديدة .. كرستها أيضاً لخدمة أهلى وعشيرتى الذين وثقوا فى .. واستطعت أن أحل المشاكل .. وأن أبذل الجهد بعيداً عن المصلحة الخاصة . كان أول عمل لى أقوم به فى المجلس .. المطالبة برفع سعر القصب .. كان سعر الطن وقتها ٢٥٧ قرشاً .. وهو سعر بخس .. ولم يكن من سبقونى فى البرلمان يتحدثون فى هذه القضية .. بل لم يقرّبوا منها .. لكنى نجحت فى إثارة انتباه الحكومة والرأى العام إلى مشكلة المزارعين المظلومين .. وقد استطعت أن أصل بسعر الطن تبعاً إلى ٦٦ جنيهاً حالياً .. وأطالب برفعه إلى ٨١ جنيهاً لمحصل ٩٢/٩٣ .. وقد عاد هذا بالخير على أهل بلدتى الذين تخصصصوا فى زراعة القصب .. لقد ظللت أكافح من أجل ذلك حتى إن الصحافة أطلقت على لقب "نائب القصب" .

كما تبنت على المستوى القومى قضية الشباب .. وانتخبت وكيلاً للجنة الشباب بمجلس الشعب منذ دخولى المجلس ثم رأت اللجنة منذ عام ١٩٧٨ . أنشأت مراكز شباب فى مركزى نجع حمادى وفرشوط .. وخلال فترة نيابتى أنشأت ٣٣ مركزاً للشباب بواقع مركز لكل قرية .. كما أنشأت "ستاد" بنجع حمادى .. وآخر بمدينة فرشوط ..

رغم أنه قبل عام ١٩٧١ لم يكن هناك مركز واحد .. يزاول فيه الشباب نشاطهم .. لذلك يتجمع الشباب من حوالى .. مؤيدى بكل قوة استمرارى فى موقعى .. متبذياً قضاياهم .

بذلت جهدى أيضاً لإنارة كل قرى دائرتى .. رغم أنه لم تكن هناك سوى قرية واحدة مضاعة بالكهرباء .. واستطعت فى عام ١٩٧٦ أن أنجز هذه المهمة .. ولم يعد هناك تابع واحد .. غير مضاء .. حتى الطرق الرئيسية أصبحت مضاعة .

بالإضافة إلى ذلك .. نجحت فى رصف جميع الطرق المؤدية إلى القرى وربط التوايح بالمدينة وتسيير الأتوبيسات بعد أن كانت كل الطرق ترابية كما استطعت من خلال جهدى والتعاون مع وزارة التعليم والمحافظة إنشاء ٣ مدارس ابتدائية ومدرسة إعدادية فى كل



عبد الرحيم الغول يدون ملاحظاته حول بيان الحكومة تمهيداً للتعقيب عليه .

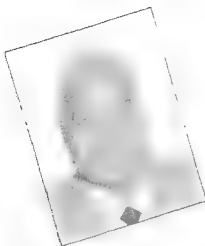
قرية بالإضافة إلى المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية للبنين والبنات .. وقد قمت بضم عدة مساجد في كل قرية إلى وزارة الأوقاف .. بعد أن اشترك الأهالي في تشييدها بالجهود الذاتية .

يسترسل الغول في الحديث عن تجربته قائلاً : أتبنى كذلك قضايا المعلمين والمثقفين والعمال من العاملين بمجمع الألومنيوم ومصانع السكر .. ففي رأيي أنهم جنود مجهولون يخدمون الإنتاج .. وهم قدوة يتحدى بها في زيادة الإنتاج .. رغم أن حوافزهم ومكافآتهم أقل كثيراً مما يبذل من جهد .. لذلك أطالب بأن يكون لهم بدل .. يسمى بدل صحراء .. حيث يعيشون في درجة حرارة عالية كما أن النيران أمام الأفران تؤثر على صحتهم .. وأطالب بأن تكون الحوافز بنسبة ٢٠٠٪ .. فهؤلاء هم حجر الزاوية في عملية الإنتاج .

بجانب هذا .. فإنني أتمنى أن أنجز المشروعات التعليمية لداثرتي .. وقد وافق وزير التعليم على إنشاء كلية للهندسة التكنولوجية في نجع حمادى تحل محل معهد الفلزات .. المتوسط - الموجود بمجمع الألومنيوم .. وأناشد رئيس الوزراء أن يتدخل لى تقوم وزارة الصناعة بتسليمتنا مبنى المعهد لى تشغله الكلية التى سوف تتخصص فى صناعة الألومنيوم والسكر والأسمت ومنتجات المنطقة . كما أسعى لإنشاء كلية للدعوة الإسلامية أو للشريعة حيث إن بلادنا متعطشة للكلديات الأزهرية .

كذلك أطالب بإنشاء مصنع للأسمت يوفر فرص العمل .. كما يمكن إنشاء مصنع للعلف من مصاصة القصب .. ومصانع صغيرة لمنتجات الألومنيوم بدلاً من بيعه للخارج رغم استخدام الطاقة المدعومة .. وكل هذه المصانع يمكنها امتصاص الطاقات العاطلة .

أطالب أيضاً بإنشاء قرية أوليمبية بنجع حمادى تضم المنشآت الرياضية الموجودة بالمنطقة .. لخدمة الصعيد .. وإنشاء كليات للتربية الرياضية فى محافظات الصعيد ..



نائب .. وزير "صوب"

* في فترة من الفترات شعر الناس بالخوف من كل شيء حتى من أبنائهم ، ولم يكن يجسر أحد على أن يبدي رأيا مخالفا لما يراه أصحاب السلطة ، وانسحب هذا الخوف فشمّل حتى المتحدثين تحت قبة البرلمان .. وخلال هذه الفترة كان الدكتور محمد محجوب يشعر بمدي حاجة الناس إلى من يقول لهم : أين الخطأ وأين الصواب ؟ .. وكانت هذه هي نقطة البداية التي أخذت تتسع إلى أن دفعته لخوض انتخابات مجلس الشعب .. فما هي تجربة النائب الذي أصبح وزيرا .. والوزير الذي ظل نائبا ؟

أجوبتسى تحت القبة بدأت منذ أكثر من ١٣ عاما عندما تمكنت من دخول مجلس الشعب لأول مرة عام ١٩٧٩ ، استمرت التجربة خلال مجلس ٨٤ ثم تأصلت ونضجت خلال نورة ٨٧ . هذا ما أكدته الدكتور محمد على محبوب وزير الأوقاف . وقال إن عمله السياسى لم يبدأ عند دخول مجلس الشعب عام ٧٩ .. وإنما كان موجودا قبل ذلك من خلال أنشطة الحزب الوطنى بدائرة حلوان والتين . وهذا النشاط كان كفيلا بأن أكتشف داخلى الرغبة فى خدمة الجماهير وأبناء حلوان من خلال دائرة أوسع .

والدكتور محبوب منذ دخوله الى مجلس الشعب لم يكن مجرد عضو عادى بل رأس فى أول مجلس يشرف بعضويته لجنة الشئون الدينية والاجتماعية بالمجلس وساهم بفاعلية كبيرة فى تقنين الشريعة الاسلامية عند دخوله الى المجلس عام ٧٩ .

ويقول الوزير : بعد ذلك تم اختيارى من القيادة السياسية لأكون وزيرا للأوقاف .. ومع هذا لم تنقطع صلتى بمجلس الشعب وأرجو ألا تنقطع .

ويمضى الوزير النائب فى سرد ذكرياته عن قصة دخوله مجلس الشعب فيقول إنه بدأ يفكر فى دخول انتخابات مجلس الشعب عندما وجد داخله طاقة ورغبة ملحة فى خدمة الناس .. وعندما وجد أن المناخ السياسى فى مصر أصبح مهيأ لأن يقول كل صاحب رأى رأيه، دون خوف أو رهبة .

ويقول : فى فترة من الفترات شعر الناس بالخوف من كل شىء حتى من أبنائهم فلم يكن يجسر أحد على أن يبدى رأيا مخالفا لما يراه أصحاب السلطة، وبالطبع انسحب هذا الخوف فشمّل حتى المتحدثين داخل مجلس الشعب وتحت قبة البرلمان وخلال هذه الفترة لم يكن من حق النائب - كما أوضحنا سلفا - أن يتحدث معارضا

الحكومة أو أخذاً عليها بعض أوجه القصور أو الإهمال . وفى الحقيقة فأننى خلال هذه الفترة كنت أشعر بمدى حاجة الناس الى من يقول لهم أين الخطأ وأين الصواب . كما كنت أشعر بمدى حاجة المجتمع ككل الى من يشارك فى تصحيح مسيرته عن علم وفهم ورغبة صادقة فى الإصلاح .. وكانت هذه هى نقطة البداية داخلى والتي أخذت تتسع فدفعتنى الى التفكير فى خوض انتخابات مجلس الشعب عن دائرة حلوان ، تلك الدائرة التى عشت فيها ، وشعرت من خلال هذه المعيشة بما يحتاجه أهلها ، وبما يتطلعون اليه من آمال عريضة فى الإصلاح سواء كان هذا فى مجال حاجتهم اليومية أو المستقبلية .. أوحى فى مجال حياتهم العادية من اصلاح للطرق وإقامة المدارس وتوفير الأماكن المناسبة لعلاجهم بأقل النفقات . فطبيعة الدائرة تقترض على من يتصدى للنياحة عنها أن يكون مدركاً للمستوى الاقتصادى المتواضع الذى عليه معظم أهلها .

وبالفعل رشحت نفسى لانتخابات مجلس الشعب للمرة الأولى عام ١٩٧٩ . وكم أذهلنى حب الناس الجارف لى فى الدائرة ، لقد شعرت طوال فترة الاستعداد للانتخابات .. وفى كل مكان أذهب اليه .. وفى كل شارع وبيت أدخله بحب هائل من جماهير الدائرة .. من الشباب قبل الشيوخ .. ومن النساء والأطفال . وترجم هذا الحب الهائل الى رقم - أيضاً هائل - من الأصوات حصلت عليه ودخلت مجلس الشعب . وكان لزاماً على بعد ذلك أن أوفى حبا بحب وعطاء بعطاء فسفرت كل امكانياتى وطاقاتى للعمل العام الذى يهدف فى المقام الأول خدمة أبناء دائرة حلوان .. ويهدف فى المقام الأشمل خدمة مسيرة مصر على طريق البناء والتقدم والحضارة .. وهو الثالوث الذى طالما كان عنواناً لمصر عبر تاريخها الطويل .

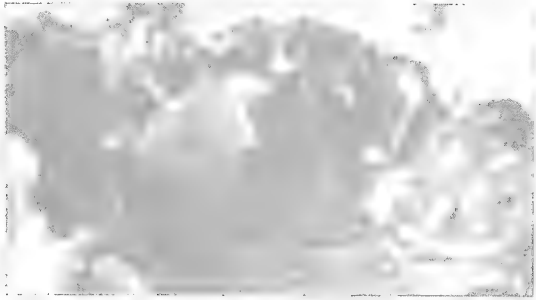
وشعرت بالراحة ورضا النفس والسكينة عندما أدركت اننى اخترت الوقت المناسب للجلوس تحت القبة معبراً عن رأى الجماهير ونائباً عنها فى المطالبة بحقوقها .. وكان هذا الوقت المناسب هو الحرية التامة التى أرخت ستائرنا على المجتمع كله . الحرية التى شعر بها كل مواطن فى مصر ، وبالأخص كل صاحب قلم وكل صاحب رأى وهى تنتشر رداها الحضارى الجميل لتظل مصر منذ بداية الثمانينات وبعد أن دعت مصر منذ منتصف السبعينات عصر الرأى الواحد والحزب الواحد والفكر الواحد .. وفتحت فى مصر توافذ التطور والرقى وتعدد الآراء وكان ذلك بعد انتصار عسكري رائع أذهل العالم كله فى عام ١٩٧٣ بقيادة مقاتل جسور وقائد ديمقراطى هو أنور السادات .. وجاء مبارك ليؤكد للجميع أن لا رجعة عن الديمقراطية والحرية كسبيل لبناء مصر . وعلى كل من يستطيع أن يقدم رأياً لصالح الوطن فليفعل ولا يخش التعذيب أو التكيل .

وعلى كل نائب جاء بالانتخاب الحر المباشر أن يشارك فى صنع مصر الغد . وأن يساهم فى وضع الطول للخروج بمصر من أزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . فكان هذا هو قمة العمل البرلماني الذى يلقي بكامل المسؤولية على جميع أعضاء البرلمان . من أحسن فقد أدى أمانة أتمنته عليها الناخبون ، ومن أساء فيكفيه سحق أهالى وجماهير دائرته الانتخابية .

وعن محصلة تجربة الدكتور محمد على محبوب وزير الأوقاف وعضو مجلس الشعب كنائب فى البرلمان قال : ان هذه المحصلة تلخص فى كلمة واحدة هي : العطاء .. العطاء للشعب ، لمصر ، العطاء للمصلحة العامة ، العطاء للنفس والسمو بها عن الأنانية وحب الذات وتحقيق المصالح الشخصية . وفوق كل هذا وذاك العطاء لأهل الدائرة ويقول ان كل نائب لو أدرك المعنى الكامل لهذه الكلمة لتحققت بالكامل مهمة مجلس الشعب فى الدفاع عن مصالح المجتمع . ولعلنا كما كنا أعرق الأمم فى الديمقراطية .. وأقول لعدنا كما كنا .. لأننا بالفعل كنا أعرق أمم العالم فى الديمقراطية والتاريخ شاهد على ذلك وعلى حكم الشورى الذى جاء به الإسلام منذ أكثر من ١٤٠٠ عام قبل أن تصدر الدساتير ومواثيق حقوق الانسان . لقد جاء الاسلام بحقوق الفرد وعدم المساس بها . ووضع أسس حقوق المجتمع وعدم التعدى عليها وفصل تاماً بين هذا وذاك . وهذا هو ما تقوم عليه وتنادى به الديمقراطية فى العالم الآن . اذن لقد سبقنا بهذا .. وواجبنا الآن أن نعيد هذا من خلال العطاء النقى المنزه عن الشبهات .. المبرراً من الأغراض والشكوك .

وأعود الى العطاء كمحصلة لتجربتي البرلمانية فأقول ان الناخبين قد أعطونى أصواتهم وقبلها ثقتهم وحبهم . أليس هذا كافياً لأن أعطيهم كل جهدى وكل عقلى وتفكيرى لخدمتهم وتحقيق مصالحهم فى ضوء امكانيات الدولة وحدود قدرتها ؟

وأعطتنى مصر شرف النيابة والجلوس لأحاسب الحكومة عما قدمت .. أفلا يستوجب هذا الصدق فيما أقول وعدم المتاجرة بشعارات براقة وفهم الحقائق كاملة قبل توجيه اللوم أو الاتهام بالتقصير لأى من المسؤولين تحت قبة مجلس الشعب .. ان هذا هو قمة العطاء الوطنى الذى يمكن أن يقدمه نائب لأمة وجماهيره . ويمكن أن أقولها مخلصاً لنوجه الله تعالى : من أعطى الصدق والحب والاحترام والالتزام بالحقائق كان نائباً مثالياً ، ومن قدم غير هذا فأقول له قد تخدع الجماهير مرة أو مرتين وتعطيك أصواتها . ولكن تأكد أنها لن تخدع على طول الخط . وساعتها ستخسر أنت مكانك وتضعك وتفقد حب الناس وهو أغلى وسام فى الدنيا يوضع على صدر الرجال .



جلسة عرب مع أهالي حلوان أثناء المعركة الانتخابية الأخيرة والتي حصل فيها د. محمد محجوب على أعلى الأصوات .

والدكتور محمد على محجوب الآن في وضع لا يحسد عليه .. فهو نائب في البرلمان .. وأيضا أحد قيادات السلطة المقابلة للسلطة التشريعية وهي السلطة التنفيذية . انه يتنبأ مكانا بارزا داخل الحكومة من خلال منصبه كوزير للأوقاف . وهذا في حد ذاته كفيل بأن يجعله يرد على سؤال هام ، هذا السؤال هو ما هو الفرق بين ممارستك النيابية داخل مجلس الشعب قبل أن تصبح وزيرا .. وبعد أن أصبحت وزيرا .. هل يمكن أن تهادن ؟ .. وهل يمكن أن تتناسى المشاكل حتى لا تخرج أحدا من زملائك في الوزارة ؟

ولم يفكر الوزير النائب طويلاً واندفع مجيباً كأنما يقرأ كلماته من كتاب مفتوح أمامه . قال الفرق عندي أصبح كبيراً جداً جداً ..

أولاً : قبل أن أكون وزيراً كان كل ما أدركه أن الوزراء كثيراً ما يعتذرون بأنهم مشغولون .. وكنت وقتها أقول هذه حجج واهية . انهم يحاولون الهرب من النواب ومن الاجابة على أسئلتهم . انهم بذلك يجنبون أنفسهم المواقف الصعبة ويتحاشون أن يواجه إليهم أى لوم أو تقصير .

وبعد أن أصبحت وزيراً أدركت أن كل هذه الأتقاويل كانت من الخيال الذي لا يستند الى أرض الواقع . لقد عرفت كيف أعيش بعيداً عن بيتي لأيام طويلة . وكيف أقضى ١٨ و ٢٠ ساعة على مكتبي في عمل دائم ومتواصل لا يفصل بين هذا الاجتماع وذاك إلا لقاء صاحب حاجة ملحة أو استقبال مندوب وزارة أخرى جاء لانجاز الأعمال المشتركة .. أو استقبال نواب الشعب الذين جاوا لقضاء بعض مصالح ناخبيهم .

لقد أدركت كيف يسمح الوزير لنفسه أن يعتذر للنواب ، وأن يعتذر عن عدم حضور
أحدى اللجان .. وما ذلك إلا لأن لديه عملاً هاماً جداً وشاقاً جداً لابد من انجازه فى
خلال وقت محدد وغالباً ما يكون قصيراً . كما أننى تأكدت بصورة قاطعة لا تقبل الشك
أو الجدل أن الوزير لا يمكنه أن يهرب من النواب .. ولا يمكنه أن يخشى اللوم والتقصير
لأن كل عمله مخطط له بدقة ومحدد الخطوات والمراحل ، وهناك من الوقت الكثير الذى
يمضيه الوزير فى هذا التخطيط ، وفى تحديد هذه الخطوات والمراحل . فان جاءت بعد
ذلك بعض الأخطاء فإنها لابد أن تكون راجعة الى ظروف مستجدة لا سبيل الى تلافيها .

ثانياً : عندما كنت نائباً فقط كانت لدى الفرصة لأظهر أمام الناخبين بصورة
عنترية من خلال مناقشة الوزراء بحدّة وعنّف وبحديثى فى أمور لم أدرك كل ملبساتها
بعد .. كما كنت أعمل على أن أحاول إحراج المسئولين بسبب وبغير سبب ، اللهم إلا
تحقيق أهداف معينة تدور داخل رأسى .. وأيضاً كنت أتصور أن هؤلاء الوزراء لا عمل
لهم إلا الذهاب الى الوزارة للجلوس على المكتب واستقبال المعارف والأصدقاء ثم
الانصراف من الوزارة دون أن يصنعوا شيئاً ذا قيمة وكان هذا كله أمام عيني وأنا
أتحدث معهم تحت قبة البرلمان .

وبعد أن أصبحت وزيراً ألزمت نفسى بالألا أتحدث فى موضوع داخل البرلمان الا اذا
أدركت كنهه وأحطت بكل تفاصيله وظروفه وبرست البدائل التى يمكن اتخاذها ، فاذا ما
ناقشت أحد المسئولين بعد ذلك ناقشته عن علم ، وناقشته وأنا أشفق عليه من الأيام
الطويلة والصعبة التى يعيشها فى عمل وتفكير قبل اتخاذ أى قرار .

كما أننى أدركت مدى فداحة محاولات النواب إحراج الوزراء بسبب أو بدون سبب لأن
ذلك يؤثر تأثيراً بالغاً فى نفوسهم مما يعطل طاقات الابداع والعمل وملكات الفكر داخل
عقولهم فتتأثر مصالح الناس وربما تتعطل أو يسودها الفوضى والاضطراب نتيجة
اتخاذ الوزراء لقرارات غير مدروسة كرد فعل طبيعى لتألمهم النفسى ومحاولة الاساءة
اليهم والتقليل من جهودهم المضنية والشاقة. ولهذا كله عودت نفسى على مناقشة أى
طلب أو استجواب أو مشروع قانون أو خطة داخل مجلس الشعب بالهدوء والتروى
واختيار الالفاظ المهذبة التى لا تحرج مشاعر أى مسئول .. وليس معنى هذا أن أجاهل
بالالفاظ فى حالة ثبوت أى تقصير أو تهاون أو تخاذل من قبل هذا المسئول . ولكن معناه
أن أقدر ذلك بوضوح مع البعد عن التجريح الشخصى أو الاساءة المتعمدة أو القسوة
المبالغ فيها .

وتعلمت بعد أن أصبحت وزيراً أن طلباتى الشخصية ككاتب والتى تكون كثيرة هى أكثر ما يزعج المسؤولين ، فإن هم امتنعوا عن إجابتها غضبنا منهم .. وإن هم أجابوها كلها ضاعت حقوق الآخرين ممن لا يجنون نائباً يحمل طلباتهم الى المسؤولين .

كما تبينت خطأ فكرتى الجسيمة عن الوزراء وعملهم . فاكتشفت أنهم لا يذهبون الى الوزارة للجلوس خلف مكاتبهم لاستقبال الناس والتباهى أمامهم بهذا المقعد بل هم أحياناً كثيرة يسأمون الذهاب إليها من كثرة العمل .. ومع هذا لا يمكن إلا أن يذهبوا ليوجهوا هذا الوكيل الى عمل ما .. ويطلبوا من المدير الآخر اتمام الخطوات فى مسألة أخرى .. ثم يجتمعوا باعضاء إدارة معينة من إدارات الوزارة لوضع خطة التحرك فى هذا القطاع .. ويقطع الاجتماع الرد على استفسار أحد كبار العاملين بقطاع آخر عما يجب أن يفعله إزاء ما حدث أمس فى إحدى المحافظات .



إنما وجدت المؤتمرات الشعبية .. كان د. محمد محبوب أحد نجومها .

ويقول الوزير .. لقد اكتشفت كيف يصاب الموظف الصغير بالبرد فيأخذ إجازة عدة أيام حتى يشفى وهذا حق .. ويصاب الوزير فى المساء بخلل جسيم فى عموه الفقري مثلاً ويطلب إليه الأطباء الراحة لمدة ٦ أيام فى البيت دون حركة تماماً . فيتذكر فى الصباح الباكر أن لديه موعداً هاماً فى مكتبه ظهر اليوم فيسرع الى هناك . كما يكتشف أنه لابد أن يتوجه بعد ذلك الى اجتماع هام فى مجلس الوزراء ثم .. ثم .. ثم حتى منتصف الليل .

وأخيراً يقول الوزير النائب محمد على محبوب لقد تعلمت من ممارستي البرلمانية داخل مجلس الشعب قبل أن أكون وزيراً وبعد أن أصبحت وزيراً أن أفضل تماماً بين الأمرين .. أى أن أصيب نفسي و"مزاجي" بانتقصام في الشخصية . عندما أكون نائباً داخل الجلسة أنسى تماماً أنني وزير ضمن الحكومة التي يراقب مجلس الشعب أداؤها وعملها . وعندما أكون وزيراً داخل البرلمان أنسى تماماً أنني نائب في المجلس وأرد على ما يوجه اليّ من أسئلة .. ولا أغضب من هذا .. أو أحمل غيظاً لذلك مادام ذلك في حدود ما اتفقنا عليه من أساليب للممارسة الديمقراطية السليمة .

ويتطرق بنا الحديث مع الوزير النائب الى تقييمه للممارسة البرلمانية في مصر بالنسبة لباقي دول العالم فيقول الوزير بعبارات محددة تخرج حروف كلماتها من بين شفثيه بدقة وتمهل كأنما هو يريد تأكيدها بهذا الالقاء .

يقول : هل يعد رأيي في ممارستنا الديمقراطية داخل مجلس الشعب المصري ذا قيمة بعد أن أشاد بها العالم كله بما في ذلك الدول التي توصف بانها تملك أقدم وأعتى الديمقراطيات في العالم. العالم شرقه وغربه أشاد بهذه الممارسة خاصة في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. ان الاقمار الصناعية ووكالات الأنباء وعدسات التليفزيون وميكروفونات الاذاعات العالمية تنقل على الهواء مباشرة جلسات المجلس الى الخارج بدون تزيف أو تزويق. وتحوز الممارسة البرلمانية داخل المجلس على اعجاب الجميع .

لقد شاهد العالم الوزراء وهم يتحدثون داخل البرلمان فيثور عليهم النواب لأنهم لم يحسنوا انتقاء عباراتهم. وشاهد العالم الوزراء وهم يواجهون النواب بالحقائق التي كانت غائبة عنهم فلا يغضبون .. ويكون سمعت النواب هو اقتراعا بالموافقة على صحة موقف هذا الوزير. كما شاهد العالم النواب وهم يكتشفون الانحراف في كل موقع فلا تدافع الحكومة عن مرتكبيه بحجة أنهم مسئولون في الوزارة أو في السلطة التنفيذية .. بل على العكس من ذلك تماماً تحيل الحكومة الأمر برمته الى القضاء ليأخذ المقصر أو الجاني عقابه ويحصل المظلوم على البراءة فترقع الحكومة رأسها أمام الجميع .

أبعد هذا كله يمكن أن نتحدث عن الممارسة البرلمانية داخل مجلس الشعب في مصر. إنها تتحدث عن نفسها وليس في حاجة الى محامين ليظهرها ما فيها من محاسن أو إيجابيات .

هناك شيء ضئيل جداً أود أن أتحدث عنه . ومما لته هذه تتحقق اذا قسناه بما سبق قوله من شهادة العالم بحسن الممارسة البرلمانية داخل مجلس الشعب . هذا الشيء هو - وسبق أن قلته - حديث بعض النواب في أمور لم يدرسوها بشكل جيد عند مناقشة أى

موضوع تحت قبة البرلمان واننى أطالب الجميع بدراسة أى أمر يطرح للنقاش داخل المجلس قبل التحدث عنه وأقولها بصراحة : الممارسة ليست مسئولة عن هذا .. وانما المسئول هو أمر آخر جعل من بعض من لا يعرفون ميزة استخدام النقد نواباً تحت القبة وهذا بحكم الدستور .

ويضيف الوزير شيئاً جديداً لم يكن فى حساباتنا عندما سألناه وهو كيفية تعامل النائب مع الناخبين فى الدوائر الانتخابية ؟ .. وكيف يتم هذا التعامل ؟

يقول الوزير : بغير اطالة أو استرسال . كل نائب مطالب بالآ يغبى عن ساحته الانتخابية لأمد طويل حتى لا يفقد ثقة الناخبين .. وهذا أمر معروف للجميع .. والمهم هو كيف يكون هذا التواجد .

هذا التواجد يتحقق ليس بإجابة الطلبات فقط وانما بالجلوس مع الناخبين ومحاورتهم . وأن يوضح لهم ما يجب عليهم فعله .. وما يجب على الحكومة والمسئولين فعله فى ضوء امكانيات هذه الحكومة وقدرتها على الفعل والنق تستمد من وضع الدولة الاقتصادى والسياسى ككل لا يتجزأ . وعلى النائب الناجح أن يحو صدأ نفوس ناخبيه، وأن يحرك فيهم نوازع العمل والانتاج . وأن يحققوا لأنفسهم ما يمكن تحقيقه بدون مساعدة الحكومة التى تكبل يدها امكانيات الدولة ذاتها ومواردها المحدودة على النائب أن يشارك بفاعلية وإيجابية شديدة فى القضاء على بعض مشاكل المجتمع من خلال توجيه ناخبيه وأهل دائرته الى الصواب، ومن هذه المشاكل مثلاً تنظيم الأسرة ومحو الأمية وزيادة الانتاج والبعد عن التطرف .. الخ ما هناك من مشاكل يحتاج حلها الى جهود الشعب قبل جهود الحكومة ، أننا إن قلنا نكون قد تجاوزنا الحن وتغلينا على الصعاب وهذا هو ما اطالب النواب .. وأنا منهم - بالتفكير فيه قبل التفكير فى تقديم استجواب لأحد الوزراء عن شائعة سمعها ولم يكلف نفسه بالتأكد من صحتها وبهذا فقط يكتمل الامار الجميل للصورة الرائعة عن ممارستنا الديمقراطية التى تعيش أزهى عصورها بفضل اصرار الحاكم على الديمقراطية وتمسكه الشديد بكفالة الحريات للجميع على قدم المساواة .

الدكتور محمد محبوب وجلسة على المقهى مع أبناء حلوان وكلام عن الانتخابات .





عاشق البحث الجنائي

فاقت شهرته الافاق كضابط شرطة كفء نزيه يؤمن بحقوق الانسان
وأدميته - احترم نفسه فاحترمه الجميع .. عشق عمله فى مجال البحث
الجنائي وكانت له صولات وجولات، ولما وصل الى آخر السلم الوظيفي
بعد ٢٤ عاما فى خدمة الناس تحول إلى العمل السياسى، فخاض
الانتخابات وحصل على ثقة الجماهير .

رجولته .. مواقفه صلبة نابعة من قرارة نفسه ومن اقتناعه برأيه .. لا يخشى في الحق لومة لائم .. ظل ٢٤ عاماً يخدم الجماهير في صمت .. بابه مفتوح لكل صاحب خدمة .. ولما جاء الوقت الذي خلع فيه عباءة العمل التنفيذي .. ليقوم بدوره السياسي كنايب للأمة .. وجد الأذرع مفتوحة .. والأكف مرفوعة .. والحناجر عالية تؤكد بكل قوة ثقتها .. في ابنها .. مملوح الجوهرى ..

لم يُخف الجوهري آراءه بحجة الملامات السياسية.. ولم يحاول أن يمارس السياسة بالأساليب الكلاسيكية التي تعتمد على اللف والدوران .. بل تصرف كما يقول أبناء البلد : "جاب من الآخر" .. وأعلن آراءه واضحة صريحة .. "أنا أنتمى للحزب الوطني .. وأؤمن بأن برنامجه ممتاز .. لكن التطبيق يشوبه سلبيات .. قد تصل إلى انحرافات .. ولا بد أن يقوم الحزب بنفسه بتقويم أخطاء أعضائه .. فهو أحق من غيره بهذا .."

رغم إعجابه بما يتيحها الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من حرية لإبداء الآراء .. فإننى غير راض عن المجلس حتى الآن .. فالنور الأساسى له .. التشريع والرقابة .. لا يتم كما يجب .. معظم مشروعات القوانين وتعديلاتها - مثلاً - تأتي من جانب الحكومة .. بينما يجب أن تكون من جانب المجلس وأعضائه .. كذلك معظم الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجابات - لم تنته الى نتائج إيجابية .. ربما يكون ذلك بسبب ضعف حجة النائب .. لكنى أؤم الأغلبية الكاسحة التي تؤيد الحكومة باستمرار .. بينما أرى أنه لو أن هناك خطأ ما .. علينا كحزب الأغلبية تقويمه فوراً .. دون انتظار أن تلتفت المعارضة نظرنا .. فالحكومة من اختيار الحزب وليس العكس .. والمجلس هو الذى يراقبها ويحاسنها .



مدح الجوهري وشعبية جارفة بين أبناء دائرته .

كذلك .. أرى أن محاولة أي وزير النيل من أحد النواب أو تجريحه .. أمر يعد سبة في جبين المجلس .. يجب ألا يسمح به رئيس المجلس ولا يقبله الأعضاء سواء كان هذا النائب معارضاً أو مؤيداً .. فالجميع نواب الأمة .. يحميم الدستور ..

"أمر آخر .. أطالب بإقالة الحكومة .. وأن يقولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة حكومة جديدة .. تكون قادرة على تحقيق طموحات وآمال الرئيس .. فقد أثقلت الحكومة الرئيس بأعباء وأحمال يثن لحملها الجبال .. بينما أرى أن خطوات الحكومة وقدراتها أقل كثيراً من أحلام مبارك .. وأنها قاصرة في أدائها .. وغير قادرة على اللحاق به .."

إذا كان مشوار الجوهري السياسى يعتبر قصيراً لا يتجاوز العامين .. إلا أن هذين العامين .. يعتبران امتداداً لسنوات طويلة من الخبرة في الحياة وفي العمل بالشرطة .. وهو يلخص هذه السنوات في السطور القادمة :

العمدة والحبس

نشأت في قريتنا "دهتورة" بمركز زفتى بالغربية .. كان والدى العمدة يملك مساحة كبيرة من الأرض .. كنت أقضى معظم الوقت فيها .. أتعلم وأشرف على الزراعة .. كان ارتياحى بالأرض قوياً لدرجة أنني بعد التخرج قدمت أوراقي للإلتحاق بكلية الزراعة كبديل لكلية الشرطة ..

بعد تطبيق القرارات الاشتراكية فى الستينات تقلصت أراضينا .. إلا أن هذا لم يمنع استمرارى فى التعلق بها .. ورغم أننا أضربنا بشكل كبير من هذه القرارات فإننى كنت من المحبين والمعجبين بالزعيم جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة .. حتى يوم التتحي .. كنت أحد الذين تمسكوا به .. وأحسست بالضيق بعد موته .. وإذا كانت الصورة قد تغيرت فيما بعد .. إلا أن أحداً لا ينكر دور الرجل الذى كان علامة فى تاريخ العالم كله ..

رغم أن عائلتى كانت كبيرة والحمد لله .. فإنه لم يدخل البرلمان قبلى أحد من العائلة .. وكان الناس من أهل بلدنا يلحون على والدى لدخول البرلمان إلا أنه كان يرى أن السياسة تلهى الناس عن مصالحها .. والأهم .. الزراعة .. التى هى الأصل وهى المصلحة الحقيقية ..

بعد تخريجى فى كلية الشرطة عام ١٩٦٦ .. عملت فى أقسام شرطة القاهرة .. وكنت أصغر الخريجين سناً .. وبعد ترقيتى إلى ملازم أول كنت الأصغر أيضاً .. لقد عشقت عملى فى مجال البحث الجنائى .. وإذا كان رأى أن مرتب رجل الشرطة لا يساوى الجهد الذى يبذله .. إلا أنني أعتقد أن الضابط الذكى يمكنه أن يجعل من عمله بالشرطة كتاباً مفتوحاً على كل مجالات المعرفة بما يعرضه عن قلة الراتب ..



وسط مظاهرة شعبية خرجت الالاف تحمل صورة
مملوح الجوهري معلنه تأييدها له فى الانتخابات .

صحيح إننى طوال هذه الفترة لم أمارس أى دور سياسى، لكنى استقدت من كل ما عرض على من قضايا .. وأعتبر أن رصيدى فى المعرفة والخبرة الذى اخترنته طوال هذا الوقت هو أكبر مكسب لى .. ومن هذه الخبرة .. ما أتيت لى أن أعرفه عن المناخ السياسى من الداخل .. حيث كنت أرى التناقض الصارخ بين ما هو معلن .. وبين ما تتم ممارسته بالفعل .. أى بين البرامج .. والتطبيق ..

لقد أثر ذلك فى كثير .. كما تأثرت بظاهرة حزب :الأغلبية" .. وهو حزب السليبيين .. الذين يعزفون عن ممارسة أى دور سياسى .. سواء بالمشاركة أو بإبداء الرأى .. والواقع الفعلى .. أن العملة الرديئة أو العملة القابلة للتزييف كما أسميها .. تطارد العملة الجيدة أو العملة الوطنية النزيهة ..

بدأت التفكير فى خوض الانتخابات عام ١٩٨٧ .. لكنى تراجعته حيث كانت الانتخابات بالقائمة ويتمك فيها الحزب وليس الجماهير .. وكان من الحكمة لن يبغى الترشيح أن يسعى بكل الطرق .. لأن يكون ترشيحه على قائمة الحزب الوطنى .. وفى موقع متقدم حتى يكون النجاح مضموناً .. فقد كانت القائمة مثل عدة أفراد يقفون فوق أكتاف بعضهم .. الأعلى سيفوز حتماً .. بينما أسفلهم لن يصل أبداً إلى المقعد ١.

أما فى الانتخابات الأخيرة .. ١٩٩٠ - فقد رجعت قرارى بالترشيح عدة عوامل .. منها أنها كانت انتخابات فردية .. وثقتى بالجماهير ومكانتى بينها كبيرة .. كما أننى كنت قد حصلت على رتبة "لواء" وهى آخر السلم الوظيفى .. لذلك رأيت أن ٢٤ عاماً فى خدمة الناس .. ظل بابى خلالها مفتوحاً للجميع لابد أن تثمر عن تأييد حقيقى .. يجعلنى أخوض الانتخابات باطمئنان .. وبعد مسيرة قمتها فى يوم الاستفتاء على حل مجلس الشعب .. استشعرت بأننى كنت على حق فى تصورى .. فقدمت استقالتى على الفور .. وبعدما أبلغت بترشيحى عن الحزب الوطنى ..

لقد كان ترشيحى عن الحزب الوطنى .. بعد دراسة .. فقد استعرضت برامج الأحزاب .. ووجدت أن برنامجى حزبى الوفد والوطنى هما الأقرب لى .. الأول تمتد جنوره إلى الماضى .. والثانى هو الحاضر .. وهما معاً يعبران عنى تماماً .. حيث أن جنورى وقضية .. وحاضرى وطنى .. بينما وجدت أن برامج بقية الأحزاب لا تناسبنى إطلاقاً ..

لقد كان برنامجى بسيطاً فى المعركة الانتخابية .. يتلخص فى أننى أسعى إلى تطبيق البرنامج الممتاز للحزب الوطنى .. الذى يعتبر من الناحية النظرية أفضل برنامج يمكن أن نطمح إليه .. بينما يشوب تطبيقه سلبيات عديدة وانحرافات من بعض أعضائه ..

بجانب ذلك .. كان من رأى أن حل المشاكل الداخلية لن يكون إلا بزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة .. وهذا لن يكون إلا بالتعاون الجماعى .. عربى .. إسلامى .. فأشقاؤنا لديهم المال والمواد الخام .. ولدينا قوة العمل والقدرة على الإبداع .. فلماذا تلاقينا .. فإننا سيكون لنا شأن وتحل مشاكلنا جميعاً ..

ولكن يجب أن نتفق على التعاون .. بعيداً عن الرسميات ليكون تعاوننا نابعاً عن اقتناع وحب .. وعلمنا أن نأخذ بالجوانب الاقتصادية فقط ..

كذلك طالبت .. ومازلت أطالب .. بأن يكون توزيع ميزانية الخدمات على المحافظات حسب معايير واضحة .. فيجب ألا توزع هذه الميزانية حسب وزن بعض المسؤولين .. لمحاباتهم على حساب بقية المحافظات .. يجب أن يكون التوزيع حسب المساحة وما تحققه كل محافظة من دخل للدولة ..

بعد انتخابى حرصت على أن يكون دورى محدداً .. عندما أتمحدث تحت القبة يجب أن يكون ذلك لى أضيف شيئاً .. وليس لى أظهر فى التلفزيون .. حتى لو كان لى رأى معين وسبقنى إليه أحد الزملاء فإننى أسحب طلبى للكلمة فوراً .. فأننا أتمنى أن أؤدى دورى داخل المجلس كممثل للشعب .. وليس كممثل على الشعب ..

بعد التجربة .. لى رأى أقوله عن الشارع السياسى .. فأحزاب المعارضة .. هى أحزاب صحف وايسست أحزاباً جماهيرية .. أما الحزب الوطنى فهو يعتمد بصفة أساسية على ما تمنحه له الحكومة من خدمات أساسية .. وبناء على رضا الحكومة تتحدد قيمة وقوة الحزب وأفراده ..

الآن بعد أن تفرغت للعمل السياسى والجماهيرى .. أحرص على اكتساب مزيد من الخبرة .. وأحاول توسيع دائرة اطلاعى .. وأهم ما أحرص على قراءته .. تقارير المجالس القومية المتخصصة التى أعتبرها نواثر معارف .. توفر خلاصة التجربة والعلم لن يحتاجها .. أما هواياتى .. فمازلت أمارس صيد السمك أحياناً .. لكنى لا أجد الوقت لممارسة ركوب الخيل ..



مدخل السياسة من خلال المستشفى

كان العمل العام وخدمة الناس مدخله إلى عالم السياسة .. رغم أن الدكتور عيد سالم لم يقصد أبداً دخول هذا العالم .. لعلمه بالصراعات والخلافات التي تدور فيه .. لكنه كان يخدم الناس ويقدم لهم العلاج المجاني من خلال مستشفى الف الذي يملكه .. ومن منطلق شعوره بالمستوى تجاههم .. وهو ما يعتبر امتداداً لخدمات والده وعائلته في المجال الاجتماعي ..

منذ تخرجى فى كلية الطب عام ١٩٧٨ .. خصصت الجزء الأكبر من وقتى للعمل الاجتماعى خاصة أننى أمتلك مستشفى خاصاً مما ساعدنى على تقديم الخدمة العلاجية مجاناً لغير القادرين .. لقد كان هذا النشاط امتداداً لممارسات والدى فى العمل الاجتماعى .. لذلك أصبح لى شعبية كبيرة فى منطقة بهتيم التى أنتمى إليها وعائلتى ..

هذا الكلام على لسان النائب الدكتور عيد سالم .. الذى يواصل حديثه قائلاً : لقد كان العمل السياسى بعيداً عن فكرى رغم أننى عضو لجنة الحزب الوطنى بمحافظة القليوبية منذ عام ١٩٨٤ .. لكنى كنت أخشى مما يثار عن السياسيين وتصرفاتهم وطبيعة الصراعات والخلافات التى تحكمهم .. وهذه أمور تخالف طبيعتى .. حتى فى سنوات الدراسة كان نشاطى يقتصر على اللجان الاجتماعية والرحلات الثقافية .

لم يخطر ببالى أبداً مسألة الترشيح لعضوية مجلس الشعب .. لكن بعد حل المجلس عام ١٩٩٠ وجدت وفوداً من المواطنين تزورنى وتطلب منى الترشيح .. واستخرت الله .. ثم تقدمت للترشيح .. وفوجئت بأن الحزب الوطنى اعتبرنى مرشحاً فى الدائرة - قسم ثان شبرا الخيمة - وكانت المعركة ساخنة جداً ولم أكن معتاداً على مثل هذه المواقف التى تحدث فى الانتخابات .. وقد تعرضت طبعاً لبعض منها .. حيث حاول المنافسون وكانوا من المتحرسين على العمل السياسى التأثير على الناخبين بأن كتبوا لافتات لزملى فى الدائرة مع آخرين .. وكتبوا لافتات أخرى لى مع آخرين .. حتى وقعوا بينى وبين زميلى .. لكننا كنا حريصين ومدركين للمبة .. حيث إن العلاقة بيننا طيبة كما أننا التزامنا المصارحة .



عيد سالم موسى يتحدث تحت القبة عن مشاكل شبرا الخيمة .

لفت نظري خلال ذلك وقوف الناس معي بكل جوارحهم .. كنت أشعر بحبهم وتشجيعهم لي على الاستمرار .. أما يوم الانتخاب فقد وجدت أهالي المنطقة مندفعين حتى السيدات والفتيات نحو صناديق الانتخابات .. وقد فزت والحمد لله أنا وزميلي من الجولة الأولى وكانت دائرتنا الوحيدة في المحافظة التي فاز فيها الحزب الوطني من الجولة الأولى ..

بمجرد إعلان النتيجة .. بدأنا دراسة مشاكل الدائرة ويتم تحديد خطوط مريضة للتحرك .. وكانت أهم هذه المشاكل .. الطرق والتعليم والصحة .. وقد أنجزنا العديد منها .

في مجال الطرق .. تم رصف معظم الطرق الرئيسية .. وهناك خطة لرصف بقية الطرق بعد الانتهاء من مشروعات الصرف الصحي .. كما تم التغلب على الصعوبات التي كانت تحول دون توصيل الكهرباء والمياه لمناطق الدائرة التي تعتبر امتداداً عشوائياً .. واستطعنا إنجاز هذا الجانب ومستمرين في مد المناطق الأخرى بالمياه والكهرباء .

في مجال الصحة .. بذلنا جهداً كبيراً لتوسيع الخدمة الصحية من خلال إنشاء مستشفى عام كبير يخدم أبناء الدائرة .. ونأمل في التوصل إلى نتيجة خاصة أن منطقة شبرا الخيمة تزدهم بالسكان وتعتبر محرومة من الرعاية الصحية حيث لا يوجد بها إلا

مستشفى عام واحد وآخر قروى مما لا يتناسب مع هذا العدد الكبير .. إننا نسعى للمساهمة بالأرض والجهود الذاتية لهذه المشروعات ..

لقد اندمجت فى العمل العام وخدمة المواطنين لدرجة أننى أصبحت لا أتردد على المستشفى الخاص الذى أملكه .. وخصصت هذا الوقت للقاء الجماهير .. وحل مشاكلهم. ورغم ذلك فهناك الكثير الذى نطمح به لداثرتنا .. مثل استكمال مشروع الصرف الصحى الذى يتكلف ٦٥٠ مليون جنيه .. وسيتم بعده رصف جميع الشوارع .. ودخول خطوط المواصلات وربطها بالقاهرة .

أما داخل المجلس فقد شاركت فى مناقشة مشروعات القوانين التى عرضت .. كما عرضت مشاكل كل الدائرة من خلال طلبات الإحاطة والأسئلة .. ومنها طلب إحاطة عن تدهور الخدمة الصحية بشبرا الخيمة كان من نتيجته أن جاءت لجنة من وزارة الصحة وقامت بحل بعض المشاكل والقصور فى مستشفى ناصر العام .. وتم تزويد المستشفى بجهاز الموجات فوق الصوتية .. وإضافة قسم لرعاية الأطفال المبتسرين .. كما تقدمت بأسئلة وطلبات إحاطة عن التعليم والمرافق .. لكنها لم تناقش بعد .



عيد سالم موسى خلال أحد الاجتماعات الشعبية فى محافظة القليوبية .

فى مناقشة بيان الحكومة ركزت فى كلمتى على البطالة وما يترتب عليها من اتجاه الشباب للانحراف والجريمة .. كذلك ناقشت - بحكم تخصصى كطبيب - المشاكل الصحية ومشاكل التعليم .. والمرافق ..

أخيراً يقول الدكتور عيد سالم : بعد تجربتى القصيرة تحت القبة .. التى عايشته خلالها المشاكل .. أؤكد أنه من الصعب إرضاء جميع الأطراف والاتجاهات .. لذلك كان لابد من إعلاء المصلحة العامة للوطن .. أولاً .. وقبل كل شئ .





عائلة كلها نواب

هذا الشاب جاء من أقصى الصعيد ليمثل أبناء دائرته في البرلمان .. ورغم أنها المرة الأولى له فإنه لم يشعر بالغربة تحت القبة لأن عائلة الشريف التي ينتمي إليها مثلت في البرلمان منذ عام ١٩٣٠ وحتى الآن وحينما جلس على مقعده كان يستشعر أرواح أجداده وأعمامه النواب الذين سبقوه في نفس المكان .

شخصيته .. المحبوبة .. دعمت ثقة العائلة فيه .. وفي قدراته على خدمة الدائرة وأهلها .. فصمم الجميع على ترشيحه .. ليكون نائباً في البرلمان .. وليواصل إنجاز ما بدأه أباه .. أعضاء البرلمان منذ عام ١٩٣٠... وحتى الآن ..

النائب الشاب السيد الشريف يقول : لم أطلب أن أرشح للمجلس .. لكن خلو المقعد بعد وفاة أخي في نهاية الفصل التشريعي السابق .. جعل العائلة تقرّر ذلك .. وقررت العائلة أيضاً أن يكون فوزي بالمقعد بالتزكية .. فلم يناقسنى أحد .. لأكون واحداً من أبناء عائلة الشريف بأخميم داخل البرلمان .. وكان أول نائب من أبناء العائلة عام ١٩٣٠ مصطفى عيد الرحيم الشريف .. وجاء بعده عام ١٩٣٨ طه الشريف وفي عام ١٩٤٢ جاء أحمد الشريف .. ثم هاشم الشريف عام ١٩٤٥ .. واستمر حتى قيام الثورة .. ثم جاء محمد الشريف في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٨ .. ثم جاء في برلمان ١٩٧١ محمد أحمد الشريف واستمر حتى عام ١٩٨١ .. وجاء بعده محمود الشريف حتى عام ١٩٩١ .. ثم السيد الشريف .. نائبنا الشاب ..

يقول السيد الشريف : لنا تقاليدنا في العائلة .. فالكل يحترم الرمز الذي اخترناه ليمثّلنا في البرلمان .. فلو أني خارج المجلس .. فتبعاً لتقاليد العائلة على أن أبذل كل جهودي لمساعدة النائب الذي اختارته العائلة في قضاء مصالح الناس .. وهذا حدث معي بالفعل فقد كنت من خلال علاقاتي الطيبة بمعظم المسؤولين .. أقوم بإنجاز طلبات الناس في الدائرة والتي كان أبي وعمي يحرصان عليها تماماً .. فكل منا له دور يقوم به .. والمهم هو خدمة الرمز .. لأنه يمثل واجهة العائلة وتاريخها ..



السيد محمود الشريف يتحدث تحت القبة عن مشاكل أهالي أخميم .

لم يكن مجلس الشعب شيئاً جديداً بالنسبة لى .. فقد كنت قريباً من والدى وعمى اللذين كانا يشاركاننى معهما فى مناقشة وإنجاز مطالب الدائرة .. ويعد دخولى المجلس .. كان هدفى واضحاً أمامى .. وهو تشجيع الجهود الذاتية داخل دائرتى لى أحطم العقبات التى تقف أمام إنجاز المشروعات التى تحتاجها .. فالدولة إمكانياتها محدودة .. ومن الصعب أن توفر كل ما نطلبه ..

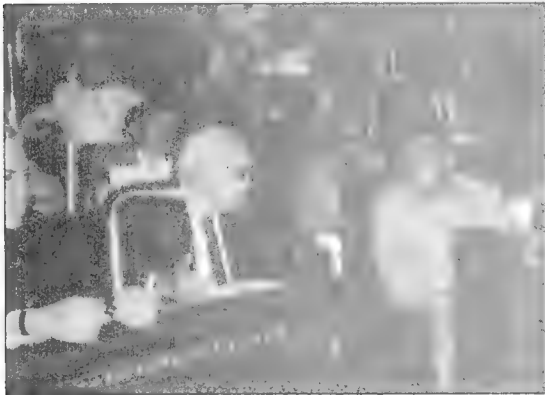
لذلك قمت بتشجيع الجهود الذاتية فى إقامة المساجد وتجديد وترميم ما تهدم منها .. ومن أكبر المشروعات فى هذا المجال .. مسجد سيدى كمال الدين بأخميم .. حيث قدم الأهالى ٢٠٠ ألف جنيه بجانب ٥٠٠ ألف أخرى اعتمدتها الدولة .. لإقامة هذا المسجد الكبير .. الذى يعتبر مجمعاً اسلامياً .. يضم مسجداً وداراً لت حفظ القرآن .. وداراً لرعاية الفقراء .. وداراً علاجية متكاملة وداراً للمناسبات .. وأنا سعيد بذلك لأن للمسجد نورا سيقوم به وهو حماية الشباب من الانحراف وتوفير الزاد الروحى لهم .

وكان المشروع الثانى الذى تم إدراجه فى خطة الدولة .. إنشاء طريق سوهاج / البحر الأحمر .. وقد شاركت نواب سوهاج والمحافظ جهودهم لتحقيق هذا الحلم الذى سينعش المنطقة .. فهو يختصر الطريق للحج .. ويزيد الحركة السياحية والتجارية ..

ومن أهم الإنجازات التي أعتز بالمشاركة فيها .. إنشاء كلية للطب بجامعة سوهاج ..
وكان هذا المشروع حلماً لأبناء المحافظة بذلنا جميعاً جهداً لتحقيقه .. وتم ذلك والحمد لله .

يقول السيد الشريف : أركز في المرحلة الحالية على إنشاء المشروعات والمرافق
والخدمات التي تحتاجها إخميم .. وقد وفقت في اعتماد مبالغ لإنشاء المعاهد
الأزهرية .. والمدارس .. وتوسعة وترميم القديم منها ..

أما بالنسبة لمجال الشباب فقد دعمت نادى إخميم .. ومراكز الشباب ونادى الشبان
المسلمين بالأدوات الرياضية .. وقد ساهم المجلس الأعلى للشباب والرياضة بجزء في
ذلك .. وساهمت أنا بالجزء الآخر ..



الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء يتصت باهتمام إلى حديث السيد محمود الشريف .

وفي المجال الثقافي .. قمت بتنظيم مهرجانات ثقافية بإخميم حضرها بعض كبار
الكتاب والمفكرين .. وتنظيم الأمسيات الشعرية .. وقدمت جوائز تحملت قيمتها بصفة
شخصية .. لإيماني بالدور الهام للثقافة التي هي روح المجتمع .

إن الآمال كبيرة .. والأحلام ليس لها حنود .. يقول السيد الشريف : أتمنى أن يقام
على أرض إخميم مجمع صناعات الحرفية التي تشتهر بها المدينة ..

مثل صناعة السجاد والكليم والحريز والمفارش .. كما أتمنى أن تقام مشروعات الصناعات الصغيرة التي تساعد الشباب مساعدة حقيقية فى إيجاد فرص العمل والاستقرار .. ونرجو أن يكون ذلك بأن تخصص الدولة قطعة الأرض اللازمة، وتوصيل المرافق والخدمات الأساسية لها .. وبمعنى أن أشير إلى أنني أعددت دراسة كاملة لهذه المشروعات .. وسأقدم لتنفيذها فى الوقت المناسب ..

أما من الناحية السياحية أو الأثرية لأخميم .. فأتمنى أن ننجح فى استغلال إمكانيات المنطقة الكبيرة لتحقيق رواج سياحى ينعش المنطقة .

داخل المجلس .. يهتم السيد الشريف بتناول القضايا التي تمس الانسان البسيط الفقير .. ومن أهم هذه القضايا .. مشكلة توفير العلاج للمواطن .. فالمستشفيات لم يعد بها أى نوع من العلاج .. والفقير لا يستطيع شراء ١٠ ٪ من الأدوية المطلوبة منه .. ولا يستطيع تحمل تكاليف العلاج .. لذلك يجب أن توفر هذه الخدمة للمواطنين .. فليس الجميع أغنياء .. كما يهتم بإنشاء المشروعات الصغيرة .. ويقول إنها لم تأخذ حظها من الاهتمام حتى الآن .. كذلك يطالب بالتوسع فى التعليم الفنى .. وإدخال الكهرباء لكل القرى ..

ومتلما يهتم السيد الشريف بإنجاز ما تحتاجه الدائرة من مشروعات .. فإنه يخصص جزءاً كبيراً من وقته .. للقاء العائلات المختلفة فى أخميم .. خاصة فى حالة وجود خلافات .. فإنه يحرص على حلها .. من خلال مجالس كبار العائلات .. كما يحرص على أن يكون الجميع راضين .. وهو يبذل الجهد فى ذلك .. حتى لقد خفت حدة الخلافات .. بسبب حرص الجميع على الاستقرار ..

وحول مشروعاته داخل المجلس .. يتبلور فى ذهن السيد الشريف حالياً .. اقتراح يرجو أن ينال اهتمام المجلس والحزب الوطنى .. وهو إلغاء نسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين .. فليس هناك داع للتفرقة غير الطبيعية فنحن الدولة الوحيدة التى بها هذا النظام .. كما أن العمال والفلاحين أصبح لهم دور بارز فى المجتمع ولهم قياداتهم التى يمكنها أن تعبر عنهم فى كافة المجالات .



أنا مستقل

* نائب السويس المستديم والمخضرم فاروق متولى تمسك دائماً
بهويته النيابية كمستقل .. إنه يشعر وهو مستقل أنه حر فى اتخاذ
القرار المناسب لكونه متأثر من أحد أو التزام بشيء قد يتعارض مع
قناعته. إنه يؤمن بأن التجربة الحزبية فى مصر ما زالت فى
ممارستها بعيدة عن المفهوم الديمقراطى الصحيح فاتخاذ القرار ليس
وليداً لرغبة الحزب، ولكنه توجيه واستسلام للمستويات العليا .

بداية تفكيرى فى دخول الحياة النيابية كان وليد الصدفة البعثة .. ففى عام ١٩٧٦ عندما اتى إلى عدد من مواطنى السويس وطلبوا منى الدخول فى انتخابات مجلس الشعب .. وكان لى رصيد بين شعب السويس من خلال الاندماج الكامل معه، خلال ظروفه الصعبة ومعاركه المختلفة فى حرب ١٩٦٧ وتحمل اعباء التهجير لشعب السويس ومنطقة القناة كلها وتهيئة الظروف المناسبة لهم بمواقع التهجير والمساهمة الفعالة فى حل مشاكلهم سواء أكانت تعليماً أو سكناً أو أعاشة وكان هذا الرصيد هو الدافع لهؤلاء المواطنين لتبنى هذه الفكرة والوقوف بجانبى فى الانتخابات حتى تحقق النجاح باكتساح ساحق حيث كان أمامى فى هذه المعركة شخصيات لها وضعها السياسى والاجتماعى خاصة وانى خضت الانتخابات مستقلاً وغير منتم لأى حزب من الأحزاب .

من خلال الممارسة فى هذا المجلس استطعت أن أؤدى بجهودى المتواضعة بعض الأعمال المتعلقة بآبناء السويس ومنطقة القناة ومنها على وجه التحديد استمرار حصولهم على المزايا التى كانت قد منحت لهم فى فترة التهجير وتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم إلى محافظاتهم الأصلية، وتوفير وتبوير أماكن الإقامة الجديدة لهم فى هذه المواقع، وعلى المستوى القومى شاركت فى عدد من مشروعات القوانين وعدد من الموضوعات العامة التى تهم الشعب المصرى وفضلت أن أظل مستقلاً ضمن مجموعة المستقلين فى هذا الوقت والذين كانوا يتمتعون جميعاً باحترام الشعب المصرى ومنهم على سبيل المثال : الدكتور محمود القاضى ، وعادل عيد وممتاز نصار ، وكمال الدين حسين.



الرئيس الراحل أنور السادات وجواره الرئيس حسنى مبارك حينما كان نائباً للرئيس وجواره معدوح سالم رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وهم يستمعون إلى فاروق متولى ومشاكل السويس .. صورة تاريخية حقاً .

واستمر هذا المجلس منذ عام ٧٦ إلى عام ١٩٧٩ حيث حل هذا المجلس بعد إقرار معاهدة كامب ديفيد .. ولى رأى آخر فى أن سبب حل هذا المجلس الذى كان يرأسه الدكتور صوفى أبو طالب فى آخر دورة أن مجموعة المستقلين لم يستطع النظام فى ذلك الوقت أن يستوعب نشاطهم أو أن يتحمل آراءهم وضغوطهم وخاصة أن هناك مواقف محددة اعتبرها النظام تحدياً مباشراً له، ومنها على وجه التحديد أن مجموعة المستقلين فى يناير ١٩٧٧ تقدمت بعريضة إلى رئيس الجمهورية (الرئيس أنور السادات) تطالبه فيها بالعدول فوراً عن قائمة رفع الأسعار الضخمة التى لا يستطيع الشعب تحملها . وأرسلت هذه العريضة برقياً لرئيس الجمهورية عندما كان موجوداً فى أسوان، ثم ذهبت مجموعة أخرى وكنت ضمنها إلى الدكتور يوسف السباعى رئيس تحرير الاهرام فى ذلك الوقت وأعلنت الاعتكاف فى مكتبه حتى يتم نشر هذا البيان فى الجريدة وبالفعل أعطى رئيس التحرير وعداً والتزاماً بنشرها وتم ذلك فى الصفحة الأولى موقعاً عليها من المجموعة .

ثم وقوف المستقلين جميعاً رافضين قرار فصل النائب كمال الدين حسين عندما أحال رئيس الجمهورية البرقية التى أرسلها النائب إليه . وتتضمن المطالبة بالعدول عن قرار رفع الأسعار وأن يتقى الله فى هذا الشعب . وطالب الأغلبية فى ذلك الوقت بفصل النائب من مجلس الشعب ورفضت مجموعة المستقلين بالكامل بالإضافة إلى الفريق منكور أبو العز من حزب مصر «الأغلبية» .

بعد حل المجلس كانت هناك نصائح من كثير من المسئولين الأصدقاء لى شخصياً بأن هذا المجلس قد حل من أجل مجموعة المستقلين وإن يسمح تحت أى ظرف من الظروف بنجاحهم والعودة إلى المجلس الجديد فى ظل هذا النظام رأيت على ضوء ذلك عدم الدخول فى معارك ومعى كثير من المواطنين خاصة أن نتائجها غير مضمونة لورود احتمالات التزوير فى هذه الانتخابات وتم الاتصال والتشاور مع عدد من المستقلين واقتنع العديد منهم بوجهة النظر هذه وأصر البعض على دخول المعركة الانتخابية مهما كانت النتائج ، ولقد تحققت وجهة نظرى بالفعل فلم ينجح من المستقلين المتقدمين سوى النائب ممتاز نصار الذى كانت له ظروف خاصة حالت دون تزوير الانتخابات وكان هذا عام ١٩٧٩ ، فهل كان من المعقول مثلاً سقوط الدكتور محمود القاضى فى دائرته؟ أو عادل عيد ؟؟

وفى الدورات البرلمانية التى تلت ذلك ، فمثلاً عام ١٩٨٤ كانت الانتخابات بطريق القوائم المطلقة ونظراً لعزوفى عن دخول الأحزاب ويقائى مستقلاً لم أتقدم لهذه

فاروق متولى يلقي كلمة مصر فى الاتحاد
البرلمانى الدولى بالكاميرون .



الانتخابات أيضاً . ثم كانت انتخابات ١٩٨٧ حيث عدلت الطريقة الانتخابية وأصبح إلى جانب القوائم هناك مقعد فردي في كل دائرة فوجدت أن هذا هو الوقت والمناخ المناسب لدخول الانتخابات من جديد والحمد لله تحقق النجاح بفضل مؤازرة شعب السويس ووقوفه إلى جانبي .

وكانت تجربتي في هذا المجلس الذي رأسه الدكتور رفعت المحجوب انني شاركت بالفعل في إثارة العديد من مشاكل جماهير شعب السويس وأيضاً المشاركة في كل الموضوعات القومية المتعلقة بشعب مصر . وكان العمل في هذه الدورة كمجموعة مستقلين أقل من دورة ١٩٧٦ نتيجة لعوامل مختلفة .. أن حزبي الوفد والعمل كان يشاركان بعدد ليس بالقليل في الحياة النيابية كمعارضة . وانضمام عدد كبير من النواب المستقلين إلى حزب الأغلبية في ذلك الوقت ولم يبق إلا عدد قليل ، فكانت الممارسة تكاد تكون ممارسة فردية تعتمد على تجربتي وجهودي وعلى قدرتي على أداء هذه المهمة الصعبة ، ثم حل المجلس ١٩٩٠ كنتيجة طبيعية لتوارد أحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية بعدم دستورية قانون الانتخابات التي أجريت على أساسها انتخابات هذا المجلس وصنور أحكام لصالح النواب الذين طعنوا في عدم نجاحهم وحقهم في دخول المجلس .

في انتخابات ١٩٩٠ وكانت الظروف مهيأة تماماً نتيجة لتعديل قانون الانتخابات حيث أصبح الانتخاب فردياً وأصبحت المنافسة مفتوحة دون قيود ، وبالرصيد الضخم بيني وبين شعب السويس تقدمت كمستقل أيضاً ووسط منافسة من كافة الاتجاهات حيث قاطعت أحزاب المعارضة هذه الانتخابات . وحصل النواب المستقلون على كل المقاعد . وبدأت تجربتي الجديدة مع مجلس ١٩٩٠ الذي رأسه الدكتور فتحي سرور . ومن خلال تجربتي السابقة أمارس الحياة النيابية كمستقل كما يجب وتقدمت باستجواب خاص بسعر الصرف وأثره على الاقتصاد والمواطن المصري ، وتقدمت بعدة طلبات إحاطة شاملة لكافة الأنشطة ثم شاركت بفاعلية في بيان الحكومة وطلبت لشعب السويس مطلبين أساسيين .. أولهما : إمداده بمصدر جديد للمياه عن طريق النيل مباشرة (الكريمت) وقد وافق رئيس الجمهورية على هذا الخط أثناء اثارته مع الرئيس مبارك خلال لقائه بنواب السويس ، ثانيهما : احياء مشروع ساحل خليج السويس والذي سوف يؤدي إلى ازدهار المدينة وتشغيل كل الأيادي العاطلة إلى جانب إضافته الكبيرة للناتج القومي .



عزّو مجلس قيادة الثورة زعيمًا للمعارضة

زعيم المعارضة في مجلس الشعب الحالي خالد محيي الدين رئيس
حزب التجمع .. رجل سياسة من طراز فريد .. لا يحيد أبداً عن مبادئه
.. دمث الأخلاق، عف اللسان . اختلف مع الكثيرين ممن عارضوا
أفكاره اليسارية، لكنه استطاع أن يحتفظ بصداقته لهم جميعاً .. لهذا
فهو دائماً موضع تقدير واحترام القوى السياسية في مصر والعالم .

نُجوبته تحت القبة عمرها الآن ٣٥ عاما .. بدأها نائبا عن دائرة كفر شكر عام ١٩٥٧ .. واستمرت بدايات التجربة عاما واحدا إنتهى بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ حيث أعيد تشكيل مجلس الأمة .

وكانت المرة الثانية عام ٦٤ مع بدء العمل بالدستور المؤقت وبدء تطبيق نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، ثم دخل مجلس ٦٩ أيضا الذي تم حله بإعلان دستور ١٩٧١ .

وعاد خالد محيي الدين مرة أخرى تحت قبة البرلمان مع الانتخابات التشريعية عام ٧٦، حتى تم حل المجلس عام ٧٩ بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد .. ولم يشارك خالد محيي الدين في مجلسي ٨٤، ٨٧ اللذين أنتخبا طبقا لنظام القوائم لأن حزبه "التجمع" لم يحقق نسبة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية، التي كانت شرطا لتمثيل أى حزب في مجلس الشعب .. وأخيرا عاد مع انتخابات ١٩٩٠ ليقود المعارضة في مجلس الشعب الحالي .

ويذكر خالد محيي الدين بعضا من مواقفه تحت القبة :

"أثناء مناقشة قانون الإسكان الذي صدر عام ٧٦ طرحت لأول مره فكرة إعانة الإسكان، لأنه لا يجوز أن تتحمل الأسرة أكثر من ربع أو خمس دخلها إيجارا للسكن .. ويجب أن تدعمها الحكومة بقيمة الفرق .. ورغم تعرضي لهجوم شديد من النائب حمدي عاشور فإن وزير الإسكان في ذلك الوقت حسن محمد حسن أيد اقتراحي وقال إنه جدير بالدراسة .. وبعد فترة قصيرة صدر تقرير لهيئة المعونة الأمريكية أكد أن اقتراحي هو الحل الوحيد لمشكلة الإسكان" .

ويضيف زعيم المعارضة : "في أزمة لارتاكا خلال مجلس ٧٦ نجحت المعارضة في إخراج الحكومة ونقد القرار السياسى بون أن تمس القوات المسلحة .. وطلب المشير الجيسى وزير الدفاع في ذلك الوقت أن يشكر مجلس الشعب القوات المسلحة وشكرناها فعلا .. لكن ممدوح سالم رئيس الوزراء اعترض على أساس ان الشكر يجب أن يوجه للحكومة كلها باعتبار موقفها متكاملا مدنيا وعسكريا" .



خالد محي الدين يستمع بانصات إلى حديث في أحد اللقاءات .

"ثم جاءت زيارة السادات للقدس وكنت أنا أحد ثلاثة نواب فقط عارضوها .. مع عادل عيد والشيخ صلاح أبو اسماعيل .. وأنا أعتبر أن مساهمتي في هذه المناقشات كانت إيجابية .. وكذلك مناقشتي لاتفاقية كامب ديفيد حيث أثرت ما جاء في مذكرة د. مصطفى خليل للإدارة الأمريكية التي انتقد فيها توقيع معاهدة التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء اعداد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .. لقد تضمنت هذه المذكرة عدة بنود كانت كافية لاعتماد عليها أنا ود. محمود القاضى كمبرر لرفض المعاهدة".

ويستطرد خالد محي الدين : "أذكر أيضا التحقيق الذى أجرته معى لجنة القيم بمجلس الشعب بعد محاضرة القيتها فى روما هاجمتنى بسببها الصحف واعتبرت أن كلامى فيها يمس الأوضاع المصرية، واشتدت الحملة الصحفية ضدى فأقدمت دعوى قضائية ضد محمد حامد محمود وموسى صبرى وحكم القضاء لصالحى وقرر لى تمويلها قيمته ٢٠ ألف جنيه، ولم تجد لجنة القيم فيما ذكرته شيئا يستحق التحقيق فتوقف".

وفى المجلس العالى كانت أهم اسهاماتى التعليق على حرب الخليج .. فحينما طالبت بوقفها ثار النواب ضدى! كذلك شاركت فى مناقشة بيان الحكومة والموازنة العام الماضى وقانون قطاع الاعمال وبرنامج الحكومة هذا العام وما حدث من تصادم مع رئيس الوزراء د. عاطف صدقى حينما وصف ما طرحته بأنها أفكار إنتهى عهدا !.

وماذا استفاد خالد محيي الدين من تجربته تحت القبة ؟

"الانسان يكتسب تحت القبة خبرات كثيرة ليس من السهل تعلمها في الحياة السياسية خارج القاعة لانه يكون أمام واقع محدد ومناقشة لقضية أو مشروع قانون وعلى المجلس أن يتخذ قرارا .. وهنا ولأن الأغلبية دائما تكون على الطرف الآخر تبرز مهارة النائب المعارض في قدرته على تسجيل موقفه وطرح اقتراحات يصعب على الأغلبية أن ترفضها مثلما حدث عندما اقترحت زيادة عدد العمال في مجالس ادارات الشركات أثناء مناقشة قانون قطاع الأعمال العام" .

"وأذكر أنه في مجلس ٧٦ كان للمعارضة موقف مشرف في قضية هضبة الأهرام وانتهى الأمر بالغاء المشروع" .

"وخلال مناقشة بيان الحكومة الأخير رحب النواب باقتراحات حزب التجمع .. كذلك ما عرضه الحزب من آراء في لجان الاستماع حول قانون ايجارات المساكن والأراضي الزراعية كانت إيجابية وردت اللجنة بأنه لا يمكن رفضها" .

وماذا عن مستقبل الديمقراطية في مصر ؟

"الناس يجب أن تدرك أن التغيير يجب أن يتم قبل الإدلاء بالأصوات .. لأنه بعد التصويت يجب احترام النتيجة والتي دائما تأتي بأغلبية وأقلية .. ولهذا لا تستطيع الأقلية أبدا أن تفرض رأيها ، لكنها فقط تستطيع أن تبصر الرأي العام بمضار السياسة المطبقة .. وتبقى المسئولية على الجماهير فهم الذين يحددون من هم الأغلبية أو الأقلية في أية انتخابات .

ولهذا اذا لم يكن النظام السياسي يضمن تداول السلطة بين الاحزاب ستظل الديمقراطية معيبة .. وهذا لا يعنى ضرورة أن تفقد الأغلبية أغلبيتها . ولكن لا بد أن يسمح النظام بذلك .. ولهذا فإن قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالي فيه من الثغرات لو سدت لوصلنا الى حالة من الاستقرار الانتخابي يضمن النزاهة .. فالناخب مثلا يجب أن يوقع أو ييضم أمام اسمه ويذكر رقم بطاقته لمنع محاولات تسديد الخانات للغائبين .. ورؤساء اللجان وسكرتيروها يجب أن يوقعوا على المحاضر .. واقترح انشاء مجلس قومي للانتخابات غير قابل للعزل يشرف على العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ويكون مستقلا تماما عن الحكومة .

أسرار قرية مرجبا

سنة نواب يمثلون شعب بورسعيد بكافة اتجاهاتهم السياسية والحزبية أثاروا قضية خطيرة تحت القبة وهي قضية انحرافات قرية مرجبا .. وشكل مجلس الشعب لجنة للتحقيق للحقائق اذانت اجراءات إنشاء القرية .. ورأت اللجنة إحالة ما توصلت إليه الى الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما يضمن حقوق الدولة والمحافظة على المال العام ..

تكتفبه قضية "قرية مرحبا" أخطر القضايا التي واجهت مجلس الشعب في دورته عام ١٩٩٢ .. حيث أثار العضو محمود السيد صبح هذا الموضوع أثناء مناقشة تقرير برنامج الحكومة ، وذكر أن قرية مرحبا انشئت بالمخالفة للقانون والنظام العام وأنها تبنى في الظلام ويدون تراخيص !

كما سبق أن ألقى العضو البدرى فرغلى بيانا عاجلا عن هذا الموضوع في جلسة ٩١/١٢/٢٨ حيث ذكر أن قرية مرحبا تبنى في الخفاء دون أن نعلم وبعد تقصُّ شديد اتضح لنا أن بدل الانتفاع للمتر جنيه وربع الجنيه وهو لا يقل عن أربعة آلاف جنيه وهذا يمثل إهداراً للمال العام حيث أهدر أكثر من ١٥٠ مليون جنيه .

وبناء على طلب محمود صبح الذى وقع عليه ١٠٧ أعضاء تقرر تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة أحمد ابو زيد وقد قامت اللجنة باستظهار الحقيقة والتقت بأعضاء مجلس الشعب الستة الذين أجمعوا على رأى واحد وهو انصراف المحافظ فى هذا المشروع وهؤلاء النواب هم عبد الوهاب قوطه ومحمود السيد صبح والبدرى فرغلى والسيد سرحان والسيد قمصان والرفاعى حماده كما استمعت اللجنة الى سامى خضير محافظ بورسعيد والى رئيس المجلس المحلى .

وقد رأى الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب الاستعانة بالدكتور أحمد القشبرى استاذ القانون والدكتور أحمد الغننور عميد كلية الاقتصاد قماذا قال فى مذكرتيهما ؟

* مذكره الأستاذ الدكتور أحمد القشبرى أستاذ القانون النولى السابق وعضو مجمع القانون النولى بلاهائى ونائب رئيس الجامعة الأفريقية النولية، والخبير القانونى الذى انتدبته اللجنة :

(أولاً) فيما يتعلق بالاجراءات التي قامت بها محافظة بور سعيد والتي انتهت بإسناد استغلال المنطقة محل البحث إلى شركة أنظمة تكتو للبناء :

١ - تم طرح كراسة شروط استغلال الأراضى المتميزة والواقعة على شاطئ بورسعيد لإقامة مشروعات سياحية أو فندقية من جانب المحافظة تون أن يكون لدى الجهات المسئولة مشروع واضح المعالم محدد الأسس من حيث عناصره الجوهرية التصميمية والتخطيطية والاقتصادية والتمويلية على نحو يجعل من الممكن إجراء مفاضلة مدروسة للعطاءات التي تقدم فنياً ومالياً وقانونياً .

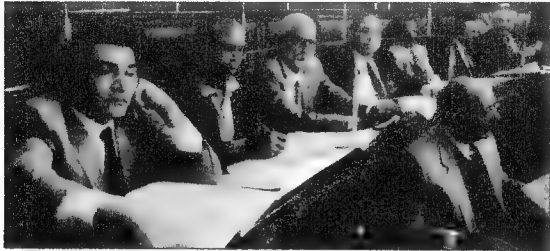
٢ - كان طبيعياً .. والحالة هذه .. أن تحجم غالبية الشركات التي تم الاتصال بها والتي قامت بشراء كراسة الشروط عن عدم المشاركة بتقديم عطاءات، سواء فى الطرح الأول المحدد بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦ أو فى الطرح الثانى المحدد بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤ أو الطرح الثالث المحدد بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٥، حيث لم تتقدم فى المرات الثلاث سوى شركة أنظمة تكتو للبناء .

وفى ضوء الدراسة التي قامت بها لجنة البت للعطاء الوحيد المقدم من الشركة المذكورة فى الطرح الثانى تم إدخال تعديلات ذات دلالة فى كراسة الشروط عند الطرح الثالث، كما تم تدارك خطأ قانونى واضح لقانون الإدارة المحلية عن طريق عرض الموضوع على المجلس الشعبى المحلى لمحافظة بور سعيد الذى اتخذ قراراً فى شأن استغلال أراضى الشاطئ بجلسته المعقودة فى ١٩٨٩/٨/٢ والمستكملة فى ١٩٨٩/٨/٥ .

٣ - وفقاً للتصور الذى تم على أساسه الطرح الثالث، وفى ضوء قرار المجلس الشعبى المحلى، جاء طلب العطاءات فى إطار مناقصة عامة لتقديم أرخص العروض للقيام بأعمال مقولة لإنشاء بالمشاركة مع ما يطلق عليه "صندوق الخدمات والتنمية المحلية لمحافظة بور سعيد". بحيث يتعين إعطاء أفضل شروط تجعل اللعب المالى على الصندوق المذكور أقل، وقامت شركة أنظمة تكتو للبناء بتقديم عطاؤها الثالث والوحيد على مدى هذا التصور الأصلى والمعلن عنه .

٤ - ما حدث فى المراحل التالية والذى استقر بصورته النهائية فى العقد المبرم بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩ لا يمكن تكييفه قانوناً على أنه من قبل "مفاوضة" مقدم العطاء الأقل المقترب بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقاً مع شروط المناقصة بقتدر الامكان" مما تجيزه المادة ١٦ من القانون رقم ٩

لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات، وإنما هو تغيير جذري للعملية المطروحة يخرج بالمناقصة عن شروطها العلنية ويؤدي إلى قلبها إلى نوع من عرض اكتساب حق انتفاع بعيداً عن كل مشاركة من جانب الجهة الإدارية التي يتحول دورها إلى مجرد مؤجر يتقاضى جعلاً نقدياً سنوياً محدد المقدار مقابل حق الانتفاع الذي يمنحه للشركة القائمة بالاستغلال، فضلاً عن إهدار الحق في نسبة من الأرباح كما كان مقروضاً وفق التصور المبني، وتجاوز ما ورد بالنسبة للمدة من ٢٠ سنة أصلاً إلى ٢٧ سنة .



أبطال موقعة مرحبا وهم بالترتيب عبد الوهاب قوبله والبدرى فرغلى والرفاعى حماده
ومحمود صبح والسيد قصبان والسيد سرحان .

وبذلك يصير التكييف السليم لما يجب أن يكون حسب التصور الجديد للمشروع نوعاً من المزايدة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن في إطار زمني ومالي جديد، وليس عن طريق المناقصة كما تتمسك جهة الإدارة .

٥ - ومحصلة ذلك كله أن ما أسفرت عنه المفاوضات من تعاقد أبرم في ٢٩/٥/١٩٩١ هو تصرف جديد لم يطرح في مزايدة عامة كما كان واجباً وخروج عن الإطار العام الذي سبق عرضه على المجلس الشعبي المحلي، ولا شبهة في أن هذا الخطأ البين للمقاييم الأساسية على نحو ما أسلفنا يعد مخالفة جوهرية لقانون المناقصات والمزايدات، ويجعل ما تحقق بمثابة تعاقد تم بالطريق المباشر في غير حالاته وبغير إجراءاته التي يتطلبها القانون .

كما تضمنت مذكرة الخبير القانوني الذي انتدبته اللجنة التكييف القانوني لمصير العقد الذي أبرمته محافظة بور سعيد مع شركة أنظمة تكتو للبناء في ٢٩/٥/١٩٩١،
فقرر الآتي :

١ - الأصل فى النظام القانونى للعقود التى تبرمها الدولة أو أجهزتها المركزية والمحلية أن عدم اتباع السلطة العامة للقواعد والنظم ذات الطابع الإدارى التى تحكم إجراءات أدائها لوظائفها والضوابط المتصلة بالمراحل التى تسبق اتخاذ قرار الدخول فى تعاقد معين تعد من الأمور التى لا يترتب على مخالفتها بطلان العقد المبرم مع أحد اشخاص القطاع الخاص، وذلك ما لم يثبت أن هذا الأخير قد وقع منه غش أو خطأ يبرر إبطال العقد أو إلغائه، وليس فى الأوراق ما يثبت أن شيئاً من هذا القبيل يمكن نسبته إلى شركة أنظمة تكتو للبناء سواء فى مرحلة الحصول على العقد أو فيما أعقب ذلك من مراحل .

٢ - وإذا كانت المصلحة العليا للدولة تبرر أحياناً أن تلجأ الدولة وأجهزتها الحكومية والمحلية إلى إنهاء ما سبق أن أبرمته من عقود دون حاجة إلى إثبات تدليس أو خطأ من جانب المتعاقد معها، فإن استخدام هذه الرخصة الاستثنائية منوط بضوابط معينة لمنع إساءة استعمال هذا الحق والتأكد من أن يتم تعويض الطرف الخاص المتضرر على نحو يجبر ما أصابه من ضرر فى صورتيه التقليديتين للمسئولية (ما لحق من خسارة وما فات من كسب)، وذلك حتى لا يكون تحقيق المصلحة العامة على حساب الطرف الذى اطمأن إلى التعاقد مع جهة الإدارة استجابة لدعوتها .

٣ - وأخذاً فى الاعتبار بما سبق بيانه من أصول قانونية، فإنه إذا ما ثبت من الدراسات الاقتصادية فى هذا المجال أن هناك اختلالاً فى التوازن المالى للعقد المبرم، ففعل أمثل السبل حينذاك هو مطلب إعادة التفاوض على أساس مبدأ حسن النية للوصول إلى حلول مرضية تكفل رد التزامات كل من الطرفين إلى الحد المعقول، ولا يصير اللجوء إلى إنهاء العقد بإرادة منفردة من جهة الإدارة إلا فى وجود أوضاع استثنائية تبرر ذلك العصف بثقة المستثمرين وبمراعاة أن ما يحققه هذا الاجراء من صالح عام يفوق مقدار التعويض الذى يمكن استحقاقه رضائياً أو قضائياً .

٤ - إن موضوع إنشاء محال تجارية فى إطار المشروع وطرح حق بيع الانتفاع بتلك المحال على نحو يذئ إلى توفير عائد مادى مجز وسريع للشركة المتعاقدة لا يصلح فى حد ذاته سنداً كافياً يبرر إلغاء العقد أو إنهاءه إذا كان هذا الوضع مفهوماً ووارداً صراحة فى نطاق دراسة الجدوى الاقتصادية التى قدمتها الشركة للمحافظة وأمرأ طبيعياً فى مجال تدبير التمويل الذاتى للمشروع .

٥ - إن شركة أنظمة تكتو للبناء، وهى شركة توصية بسيطة تتحصر أغراضها وفقاً للبند ٤ من النظام القانونى لها : "تنفيذ الاختراع المشار إليه بالتمهيد (وهو المسجل

براءة الاختراع رقم ١٤ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٢ فى مجال تصنيع الحوائط العازلة سابقة التجهيز) بتصنيعه محلياً بمساعدة ورش أخرى والاتجار فيه والقيام بأعمال المقاولات اللازمة فى هذا المجال وقد يثير هذا التحديد صعوبة بالنسبة لدى شموله العملية موضوع التعاقد مع محافظة بور سعيد، مما يجعل من الأنسب طلب تعديل أغراض الشركة لرفع هذه الشبهة، ومن ناحية أخرى، فإن رأسمال الشركة وهو مائتا ألف جنيه يعد ضئيلاً بالنسبة لحجم مشروع قدرت تكاليفه مبدئياً بأكثر من ١٦ مليون جنيه مصرى، والشركة كما هو معلوم شركة قطاع خاص تتكون من مجموعة أفراد ولا تستند الشركة إلى مجموعة مالية كبرى تعطيها الدعم المالى هذا فضلاً عن أن التأمين الذى قدمته لا يغطى على نحو كاف المسئوليات التى يمكن أن تنشأ على كاهلها إذا حدث وتعرضت فى إقامة المشروع أو عدم إدارته بالكفاءة المطلوبة .

* مذكرة الاستاذ الدكتور أحمد الفلور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والخبير الاقتصادى الذى انتدبته اللجنة .

١ - تدخل فكرة إنشاء قرية مرجيا السياحية بشاطيء بور سعيد فى نطاق استثمار الاراضى المميزة على الشاطئ، وذلك من خلال المشاركة بين محافظة بور سعيد والشركات الاستثمارية المتخصصة فى إنشاء وإدارة المشاريع السياحية الكبرى، وقد بدأت المحافظة فى اخراج فكرة إنشاء القرية إلى حيز التنفيذ دون أن يكون تحت يدها تصور محدد لمشروع القرية، ودون أن يكون لديها تصور محدد لنوع ومضمون المشاركة بين المحافظة والشركات الاستثمارية المتخصصة .

وقد كانت نقطة البداية فى إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ مذكرة من الإدارة المالية بالمحافظة تقترح فيها اتخاذ إجراءات عملية استثمار موقع القرية فى مناقصة عامة وفقاً لكراسة الشروط المعدة بمعرفة الإدارة المالية ومديرية الإسكان والشئون القانونية ويكشف الاطلاع على هذه الكراسة أنها قد أوكلت مهمة إعداد الدراسات الخاصة بالجوى الاقتصادية للمشروع للشركات المتنافسة الداخلة فى المناقصة، حيث جاء فى شروط المناقصة أن يرقق بالاعطاء "دراسة جدوى اقتصادية للمشروع مقدمة من أحد المكاتب الاستثمارية المعتمدة والتي لها خبرة استثمارية لا تقل عن عشر سنوات .. وهكذا انتوت المحافظة الاعتماد - فى تحديدها لأفضل المشروعات فنياً ومالياً واقتصادياً - على المفاضلة بين دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من الشركات المتنافسة فى المناقصة .

٢- وواضح ما ينطوى عليه هذا الأسلوب فى إنشاء المشروع محل البحث من بعد عن الأصول العامة التى تحكم استغلال الموارد القومية والاقتصادية. فهذه الأصول تتطلب توافر مجموعة من الدراسات التخطيطية والمعمارية والمالية التى تنتهى إلى صياغة منظور شامل متكامل، للمشروع يحقق أكبر عائد مالى ممكن للدولة، ويكفل معدلاً للربح يثير التنافس بين الشركات الاستثمارية بالمشروع، ويحقق الانسجام بين المشروع ومقتضيات التخطيط العمرانى للمحافظة ومن هنا فقد كان من الضروري أن تكون نقطة البداية فى تنفيذ فكرة المشروع هى الالتجاء إلى السلطات المركزية لوضع تصور متكامل للمشروع يتفق واعتبارات التخطيط الإقليمى والسياحى .

وهكذا فإن محاولة المحافظة استغلال مساحة هامة ذات مقومات سياحية مميزة من شاطئ بور سعيد، قد أخفقت فى الاستفادة من الأصول العامة لإنشاء المشروعات القومية والمحلية بما يضمن أن يعود المشروع بأكبر عائد محلى وقومى .

٣- إن المحافظة قد اضطرت إلى أن تطرح المشروع فى مناقصة عامة ثلاث مرات ولم يتقدم فى هذه المناقصات سوى شركة واحدة أبرز ما يميزها هو انعدام خبرتها فى مجال المشروعات السياحية. وهى شركة أنظمة تكتو للبناء وهى شركة توصية بسيطة مصرية يبلغ رأسمالها ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مائتا ألف جنيه) وتختصر أغراضها "فى تنفيذ براءة اختراع تتعلق بتصنيع الحوائط العازلة سابقة التجهيز" ولم تقدم دراسة جدوى اقتصادية للمشروع .

٤- إن المحافظة ألقت به دراسة وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع على المتنافسين فى المناقصة التى طرحتها، وجعلت من المقارنة بين دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أساساً لتحقيق هدفها فى الوصول إلى "أفضل العروض التى لها خبرة فى تنفيذ مثل هذه المشروعات من جميع النواحي المالية والفنية والسياحية" والوصول إلى أفضل استخدام لأرض الموقع" واختيار "أفضل تصميم معمارى" وتحديد إحدى الشركات ذات الخبرة الطويلة فى مجال إدارة وتسويق مشروعات مشاركة الوقت للقرى السياحية" "و ضمان تحقيق أعلى عائد ممكن للمشروع إلا أنها حددت لمقدمى العطاء فى المرة الأولى مدة عشرين يوماً، واثنى عشر يوماً فى المرة الثانية، وستة وعشرين يوماً فى المرة الثالثة ومن ثم كان من الطبيعى الاتقدم أى شركة جادة بعطاء فى هذا الخصوص. إذ لا يتصور أن تقوم أى شركة جادة باستيفاء شروط العطاء السالف الإشارة إليها خلال مدة تتراوح بين ١٢ و ٢٦ يوماً، فالتقدم بمثل هذه الدراسة بما يتطلبه من الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الهندسية والمالية الكبيرة والاتفاق مع

الشركات ذات الخبرة في إدارة وتسويق المشروعات السياحية يستغرق وقتاً لا يقل عن ستة شهور .

وترتيباً على ما تقدم فإذا كانت شركة تكنو لأنظمة البناء هي صاحبة العطاء الوحيد في المرة الأولى فالتفسير البديهي لذلك أنها تجاهلت شروط المناقصة فلم تقدم دراسة للجوى الاقتصادية بالمعنى المعروف الذي يتضمن العناصر المالية والمعمارية والهندسية للمشروع .

وهكذا ظلت شركة تكنو لأنظمة البناء - في المرات الثلاث - هي صاحبة العطاء الوحيد . وظلت لجان البت على موقفها في رفض عطاءات الشركة في المرات الثلاث .

٥ - ولقد كانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن تصرف المحافظة النظر كلية عن التعامل مع هذه الشركة بعد أن وضع انعدام قدرتها على تنفيذ مثل هذا المشروع الضخم وأن تتدرك خطأها بالاتصال بالشركات الكبيرة لتبين المدة اللازمة كي تقدم هذه الشركات بعطاءات جدية .

غير أن المحافظة لم تتبع هذا الطريق وانتقلت فجأة إلى التفاوض مع شركة تكنو لأنظمة البناء حول التنازل عن حق الانتفاع بالموقع على أساس أن "مشاركة المحافظة في ملكية المشروع" لا تتفق مع سياسة الدولة التي ترمي في الوقت الراهن إلى تصفية المشروعات التي تشارك المحافظات فيها على مستوى الجمهورية وحتى تتحقق زيادة موارد المحافظة واستبعاد عنصر المخاطرة .

٦ - إن تقارير لجان البت الثلاث تتضمن في مناقشاتها للعطاء الوحيد مجموعة من الاقتراحات كان في مقدور المحافظة الأخذ بها بعد تنقيتها من شروط المشاركة منها : أنه كان من الأفضل تحقيقاً ومراعاة للصالح العام أن يتم الإعلان بين المكاتب الاستشارية المتخصصة عن مسابقة لتقديم مشروع قرية سياحية (مرحبا) لاختيار المشاريع الثلاثة الأولى ، ولو أخذت المحافظة يمثل هذا الاقتراح لاستطاعت أن تعظم النفع من المشروع دون أن تشترك في تمويله ، بل إن الصيغ القانونية والاقتصادية المعروفة لعقود الالتزام والتنمية العمرانية تتضمن من الضمانات والشروط ما يكفل للمحافظة الوصول إلى أفضل مشروع لاستغلال الشاطئ .

أما عن تواضع مقابل حق الانتفاع الذي حصلت عليه المحافظة فيكفي الإشارة إلى أن لجنة البت المشار إليها قد اقترحت رفع حق الانتفاع بالأرض إلى خمسة عشر جنيهاً للمتر المسطح في السنة يبدأ سدادها بعد سنتين من التعاقد .

والحق ان اعتماد المحافظة على التقرير المقدم من أحد أساتذة كلية التجارة جامعة قنّاة السويس هو الذى أدى بها إلى الرضاء بمقابل زهيد للتنازل عن حق الانتفاع. فقد استند هذا التقرير - فى تقديره لمقابل حق الانتفاع - على أن هذا المقابل يماثل أو يزيد قليلاً عما حصلت عليه المحافظة فى حالات أخرى دون أن يناقش التقرير الأسس التى تم على أساسها فعلاً تقدير مقابل الانتفاع فى هذه الحالات .

٧- وأياً ما كان الأمر فقد انتهت المحافظة إلى الاتفاق مع شركة تكتو لأنظمة البناء بأسلوب الأمر المباشر من خلال عقد تم توقيعه بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩. وأياً ما كان الرأى فى التكيف القانونى لهذا العقد فى مجال صحته أو بطلانه، فإن مضمونه لا بد أن يؤدى بنا إلى التفكير جدياً فى تجميد المشروع. وكفى فى هذا الخصوص أن نشير إلى عدد من النقاط :

(أ) إن العقد يتضمن إخلالاً واضحاً بالتوازن المالى لطرفيه، ففضلاً عن تواضع مقابل الانتفاع، لم يتضمن العقد، وفقاً للأصول العامة، تصاعداً فى قيمة هذا المقابل بمعدل يماثل أو يقارب معدلات التضخم، وهى المعدلات التى سبتتصاعد وفقاً لها إيرادات الشركة.

(ب) لا تساعد نصوص العقد على تجديد التزامات وحقوق الطرفين بصورة محددة تمكن المحافظة من متابعة تنفيذ المشروع، فقد جاء فى البند الأول من العقد "يعتبر العطاء المقدم من الطرف الثانى وكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالعملية ومحاضر لجنة البت المنتهية بمحضرها المؤرخ ١٩٩٠/٤/١ ومحضر اللجنة المشكلة بقرار السيد المحافظ فى ١٩٩١/٥/٢١، جزءاً لا يتجزأ من العقد"، وإذ تضمنت المستندات السابقة تصورات مختلفة بل ومتضاربة للمشروع فقد أصبح من الصعب تحديد التزام أو إخلال الشركة بشروط تنفيذ المشروع .

وهكذا لاحظ السيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى فى مذكرته بشأن المشروع محل البحث أن "العقد لا يعطى الشركة حق بناء محال تجارية وبيعها وأن نصوص العقد تحول للشركة فقط أن تقيم منشآت سياحية أو فندقية وأن تسوق هذه المنشآت وتدار عن طريق اقتسام الوقت" وخلص سيادته من ذلك إلى الاعتقاد بعدم التزام الشركة بشروط العقد الأمر الذى يبرر إلغائه .

(ج) إذا كان البند الحادى عشر من العقد قد نص على أن تلتزم الشركة المتعاقدة "بالاتفاق مع احدى الشركات ذات الخبرة فى إدارة وتسويق مشروعات اقتسام الوقت

للقرى السياحية لتتولى إدارة المشروع، فإن أوراق الموضوع لا تكشف عن التزام الشركة بهذا النص، وهو أمر خطير إذا تذكرنا مجال تخصص الشركة المتعاقدة .

٨ - وترتيباً على ما تقدم جميعاً فإن الملابس التي أحاطت بهذا المشروع تتجه إلى اقتراح تجميد المشروع وأن تتولى وزارتنا التعمير والسياحة - بالاشتراك مع المحافظة - إعادة تصميم المشروع في جوانبه المختلفة. وفي ضوء هذه الدراسة ستتضح الخيارات البديلة لاستغلال المنطقة محل البحث استغلالاً أمثل، وستتضح كذلك إمكانات استمرار الشركة الحالية في تنفيذ المشروع أو التعاقد مع شركة أخرى .

ولا ينال من هذه النتيجة الخشية من أن يرتب تجميد المشروع أو حتى إلغاء العقد، حقاً للشركة في مطالبة المحافظة بالتعويض، ذلك أن مبلغ التعويض، أيا كان قدره، سوف يقل كثيراً عما ضاع ويضيع على الدولة من أموال نتيجة للشروط المالية المجحفة بحقوقها، وعما تتعرض له الدولة من خسائر فادحة نتيجة غياب تصور تخطيطي ومعماري للمشروع يعظم منافعه الاقتصادية والسياحية. أضف إلى ذلك أن استمرار إدارة شركة يبعد نشاطها الأساسي كل البعد عن طبيعة المشروع سوف يضر بالمصلحة العامة ضرراً بالغاً .

٩ - بل إن التحقيق في الملابس المحيطة بالموضوع يرمته، منذ بدايته وإلى قيام الشركة بإنشاء عدد من وحدات المشروع وبيعها، يجعل من إمكان إلغاء العقد دون إلزام الدولة بالتعويض أمراً كبير الاحتمال .

النتائج التي انتهت إليها اللجنة

على ضوء ما تقدم، ونتيجة لكل هذه الخطوات وتلك الإجراءات التي اتخذتها اللجنة سعياً منها للوصول إلى الحقيقة، فقد توصلت إلى النتائج الآتية :

(أ) من حيث عدم التزام المحافظة برأي إدارة الفتوى بمجلس الدولة :

إن المحافظة لم تلتفت عند توقيع العقد إلى الملاحظات التي أبدتها إدارة الفتوى بمجلس الدولة عند مراجعتها للعقد المبرم بين المحافظة وشركة أنظمة تكتو للبناء والتي طلبت الإدارة مراعاتها والتي لوروعيت لما كانت الشوائب التي علفت بالعقد كما سجلتها الإدارة في تقريرها، وبدون مراعاة هذه الملاحظات يكون العقد قد وقع خلافاً لرأي مجلس الدولة الذي يتفق مع مجمل ما جاء في تقارير ومذكرات الاستاذ الدكتور وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى، والجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، والاستاذ الدكتور أحمد القشيري الخبير القانوني والأستاذ الدكتور أحمد الفنور الخبير الاقتصادي اللذين انتدبتهما اللجنة .

(ب) من حيث دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع :

- إن الإطار العام للدولة في تنظيم للعلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية وبين المحليات يكفل لها - أي للمحليات - استغلال مواردها وفقاً لأصول عامة تحكم اختيار المشروعات في ظل هذا الإطار، وتضع السلطات المركزية في هذه الحالة إمكانياتها تحت تصرف السلطات المحلية التي لا يتوافر لها ما يتوافر للسلطة المركزية من إمكانات ومن هنا فقد كان من الضروري أن تكون نقطة البداية في تنفيذ فكرة المشروع هي الاشتراك مع السلطة المركزية في وضع تصور متكامل للمشروع يتفق والتخطيط العمراني والسياحي ويعظم منافعه الاقتصادية والسياحية وفي ضوء ذلك كان يتعين لتنفيذ مشروع استغلال شاطئ بور سعيد، تدارس أفضل الصيغ القانونية والاقتصادية لهذا الاستغلال بالاشتراك مع السلطة المركزية .

- وقد تكشف اللجنة أن إسناد استغلال أراضي كباتن المستقل بشاطئ بور سعيد لم يسبقه إعداد دراسة الجدوى الفنية اللازمة لاستغلال هذه الأراضي والتي تحدد النواحي التصميمية والتخطيطية والتمويلية لهذا المشروع .

ونظراً لغياب تصور محدد مسبق للمشروع، فقد ألقت المحافظة على المتنافسين في المناقصة عبء دراسة وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع، ابتغاء إجراء المقارنة بين ما

تقدمه الشركات من دراسات الجوى الاقتصادية وانتقاء أفضل العروض التى تتوافر لمقدميها الخبرة فى تنفيذ مثل هذه المشروعات من جميع النواحي الفنية والسياسية والتوصل إلى أفضل استغلال لأرض الموقع واختيار أفضل تصميم معمارى إلى آخر هذه المجالات، وقد حددت المحافظة فى المناقصات الثلاث التى طرحتها، مدداً قصيرة للتقدم بالعطاءات، لم تتجاوز فى المناقصة الأولى عشرين يوماً وفى الثانية اثني عشر يوماً وفى الثالثة ستة وعشرين يوماً الأمر الذى يبرر إحجام الشركات الجادة عن التقدم بعطاء خلال مدة تتراوح بين ١٢، ٢٦ يوماً ذلك أن التقدم بعطاء يتضمن دراسة وتحديد الجوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع بما يتطلبه من الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الهندسية والمالية والاتفاق مع الشركات ذات الخبرة فى إدارة وتسويق المشروعات السياحية يستغرق إعدادة وقتاً لا يقل عن ستة شهور .

(ج) من حيث اختلاف عقد إنشاء المشروع عن المبادئ التى وافق عليها المجلس الشعبى المجلس لمحافظة بور سعيد :

- إن طرح المناقصة بتاريخ ٢٦/٤ و ٢٤/٥/١٩٨٩ كان مخالفاً لقانون الإدارة المحلية، لعدم سبق الحصول على موافقة المجلس الشعبى المحلى :

- إن موافقة المجلس الشعبى بإجراء لاحق على المشروع عند طرحه لمناقصة بجلسة ١٥/١٠/١٩٨٩ التى امتدت إلى ٣٠/١٠/١٩٨٩ لم تصحح الخطأ لأن المحافظة أدخلت على هذا المشروع تعديلاً جوهرياً، إذ عدلت من فكرة المشاركة، وبالتالي أنشأت مشروعاً جديداً تعاقدت فيه مع شركة دون أن تأخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى على هذا المشروع الجديد .

(د) من حيث الإسناد بالأمر المباشر وكان يتعين إجماع مزايدة :

- إن إسناد العملية إلى شركة تكنو لأنظمة البناء قد تم بأسلوب الأمر المباشر وفق العقد الذى أبرم فى ٢٩/٥/١٩٩١، وهو ما كان يتعين طرحه فى مزايدة عامة، ويخرج عن الإطار الذى سبق عرضه على المجلس الشعبى للمحافظة .

والمشروع فى صورته الجديدة بعد استبداله بفكرة المشاركة يخلص فى تقديم الأرض إلى المستثمر مقابل جعل سنوى، وهو تغيير فى الطبيعة القانونية للمشروع كان يتعين معه عرض المشروع فى مزايدة عامة، وبذلك يكون التعاقد الذى تم مع الشركة المذكورة مخالفاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

(هـ) من حيث تخصص الشركة وقدرتها المالية :

- إن أبرز ما يميز الشركة التي رسا عليها العطاء هو انعدام خبرتها في مجال المشروعات السياحية، وهي شركة توصية بسيطة مصرية وتتحصر أغراضها في تنفيذ براءة اختراع بمساعدة آخرين تتعلق بتصنيع الحواشي العازلة سابقة التجهيز والاتجار فيها والقيام بأعمال المقاولات اللازمة في هذا المجال، بل وتكشف أوراق الموضوع أن الشركة لم تقدم ما يمكن أن يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

- يبلغ رأس مال الشركة ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مائتا ألف جنيه) وهو لا يتناسب مع ضخامة المشروع الذي قدرت تكاليفه المبدئية بأكثر من ١٦ مليون جنيه .

- لا تستند الشركة إلى مجموعة مالية كبرى تعطيها الدعم اللازم، هذا فضلاً عن أن التأمين الذي قدمته لا يغطي على نحو كاف المسئوليات التي يمكن أن تنشأ على كاهلها إذا حدث وتعثرت في إقامة المشروع أو إدارته بالكفاءة المطلوبة .

(و) من حيث الخصائص الفنية للعقد :

- يتضمن العقد إخلاً وأضحاً بالحقوق المالية للمحافظة نتيجة تدنى مقابل حق الانتفاع الذي حصلت عليه المحافظة عن مستوى الجعل الذي يتيح التنازل عن حق الانتفاع عن مساحة غير متكررة من شاطئ بور سعيد، مما حدا بـ لجنة البت اقتراح رفع مقابل الانتفاع بالأرض إلى خمسة عشر جنيهاً للمتر المسطح في السنة يبدأ سدادها بعد سنتين من التعاقد .

- عدم تضمن العقد تحديد نسبة من الأرباح لصالح المحافظة .

- مخالفة العقد لقانون الإدارة المحلية نظراً لعدم سبق الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي .

- لا تساعد نصوص العقد على تحديد التزامات وحقوق الطرفين بصورة محددة تمكن المحافظة من متابعة تنفيذ المشروع، فقد جاء في البند الأول من العقد "يتمتع العطاء المقدم من الطرف الثاني وكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالعملية ومحاضر لجنة البت المنتهية بمحضرها المؤرخ ١٩٩٠/٤/١ ومحضر اللجنة المشكلة بقرار المحافظ في ١٩٩١/٥/٢١ جزءاً لا يتجزأ من العقد" وإذ تضمنت المستندات السابقة تصورات مختلفة بل ومتضاربة للمشروع، فقد أصبح من الصعب تحديد التزام أو إخلال الشركة بشروط تنفيذ العقد .

- إن العقد لا يبيح للشركة أن تقيم على الأرض سوى منشآت سياحية أو فندقية، ولم يصرح لها بأن تقيم محال تجارية وبيعها .

(ز) من حيث ما اتبع من إجراءات :

- إستعانة السيد محافظ بور سعيد بمدير الإسكان السابق كمستشار هندسي له إمتداداً لعمله مع المحافظ السابق وتكليفه بأعمال تنفيذية بالرغم من أنه يمتلك مكتباً استشارياً، فضلاً عما أشارت إليه تحريات الرقابة الإدارية من قيامه بأعمال إشرافية لصالح شركة تكنو للبناء .

- إن اعتماد المحافظة على تقرير مقدم من أحد أساتذة كلية التجارة كان الأساس الذي استند إليه قرار الموافقة على مقابل زهيد للتنازل عن حق الانتفاع حيث استند هذا التقرير في تقديره لمقابل حق الانتفاع على أن هذا المقابل يماثل أو يزيد قليلاً على ما حصلت عليه المحافظة في حالات أخرى ولم يناقش التقرير الأسس التي روجعت عند تقدير هذا المقابل في هذه الحالات، ولمناقش هذه الأسس لكان من المؤكد أن ينتهي إلى تواضع مقابل حق الانتفاع في الحالات المذكورة وتواضعه كثيراً في قرية مرجيا .

(ح) من حيث التزام الوحدات المحلية بالقوانين واللوائح :

لما كان المشروع قد استهدف بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات، تنظيم ارتباطات الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية، ورتب لهذه الجهات حقوقاً مالية مقابل بيع منقولات أو تأجير مقاصف أو غيرها، وحرص في هذا الشأن على أن تحصل الجهة الإدارية على أكبر عائد، فأخضع هذا التصرف لنظام المزايدات .

وإذا استهدف القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الإدارة المحلية منح المجالس الشعبية المحلية للمحافظات صلاحيات الإشراف والرقابة في حدود السياسة العامة للدولة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة فلوجب أن تكون إقامة المشروعات العامة وكذلك إنشاء المرافق التي تعود بالنفع العام على المحافظة - بموافقة المجلس الشعبي المحلي ويقصد بالمشروع في هذا الخصوص التصور المكتمل لأركانه المادية والمعنوية من حيث الأعمال والتصرفات المزمع إجرائها وكذلك الأهداف المتوخاة والتمويل والعائد منها وسائر الشروط .

من أجل ذلك تؤكد اللجنة ضرورة التزام الجهات الإدارية بالقواعد والأحكام التي يتضمنها قانون المناقصات والمزايدات وقانون نظام الإدارة المحلية عند طرح أى من المشروعات للاستثمار .

- إن الحالة المثارة، ذات طابع وتؤكد الحاجة الى وضع قواعد واضحة ومنضبطة يمكن بها تمييز الدمين العام للدولة فى سهولة ويسر وبالأذات الحرم المحيط بشواطئ البحار ومذاهم الذى يتعين الحفاظ عليه بعيداً عن كل تصرف، مع حماية حق الجمهور بحرية التمتع به ليس فقط بالمرور عليه، وإنما أيضاً بعدم حجبه عن المشاهدة وحفظه بعيداً عن العوائق، ومعيار التفرقة بين أملاك الدولة التى لا تملك وحدات الإدارة المحلية المساس بها عن طريق تخصيصها لجهة معينة أو لغرض ما، وذلك بالمقابلة لما قد يصدق فى حقه وصف أملاك المحافظات .

- لما كانت أموال حسابات صناديق الخدمات بالمحافظة أموالاً عامة يجب الحفاظ عليها فإن ذلك يستلزم وضع نظام دقيق ومتكامل يشمل الضمانات القانونية الكافية لالتزام القائمين عليها بالقواعد المقررة وبما يسمح بأن تكون هذه الحسابات خاضعة للرقابة والمحاسبة .

الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس المؤقت

فى ضوء المخالفات القانونية والإدارية والمالية التى صاحبت إقامة مشروع قرية "مرحبا" فإن اللجنة ترى إحالة التقرير والنتائج التى توصلت إليها إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما يضمن حقوق الدولة والمحافظة على المال العام ومتطلبات التنمية السياحية لبور سعيد .

واللجنة ترجو المجلس المؤقت الموافقة على ما رأت .

وناقش مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحى سرور فى جلسته يوم ١٣/٤/١٩٩٢ هذا التقرير الخطير وتحدث فى الجلسة أكثر من ٢٠ نائباً أجمعوا على أن المخالفات واضحة ولا بد من اتخاذ الحكومة للإجراءات المناسبة .

ووقف الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ليؤكد أن الحكومة لا تحمى أى انحراف وأنها ستتخذ الإجراءات التى يراها مجلس الشعب .

وفى يوم الأربعاء ٦ / ٥ / ١٩٩٢ أصدر الرئيس حسنى مبارك قراراً بتعيين جميل أبو الذهب محافظاً لبورسعيد بدلاً من اللواء سامى خضير صاحب مشروع قرية مرجيا .

وينزول الستار عن هذه الواقعة يكون مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحى سرور قد سجل بحروف من نور تصدى مجلس الشعب لواقعه انحراف خطيره وتأييد لجنة تقصى الحقائق لكل الوقائع التى أثارها النواب، ويكون الدكتور فتحى سرور قد سجل لنفسه ولجلسه أنه قد استطاع التصدى لمحافظ إقليم أخطأ فى تنفيذ أحد المشاريع ولوجود شبهه انحرافات طالب المجلس الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو هذا المحافظ .

واثبتت هذه الواقعة أنه ولأول مره يقف نواب بورسعيد الستة موقف رجل واحد ضد محافظ الإقليم وضد مشروع سياحه أثبت النواب وجود أخطاء وانحرافات فى تنفيذه .. وينجح هؤلاء النواب فى عزل المحافظ .

وأخيراً أثبتت الواقعة أن الصحافة الشريفة يمكنها أن تلعب دوراً خطيراً فى كشف الانحرافات وتشكيل الرأى العام القوي المتعاطف والمؤيد لتطهير أى انحرافات .. وقد كنت أنا أول كاتب يهاجم هذا المشروع بناء على المستندات التى قدمها لى النواب وظللت على موقفى هذا حتى شاءت إرادة الله وفى ظل المناخ الديموقراطى الذى وضعه الرئيس حسنى مبارك أن تظهر كل الحقائق وأن يتأكد شعار الرئيس مبارك بأن لا أحد فوق المساطة وأن الدولة لا تحمى أى انحراف .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٤	تقديم
٧	شخصية متعددة المواهب
١٥	الحرفوش البرلمانى
٢٣	ظاهرة اسمها الشاذلى
٢٩	"عندليب" الشباب والرياضة
٣٧	الظالم والمظلوم
٥٠	عاشق بورسعيد
٥٩	وديع يحمل قلب الأسد
٦٥	النائب المثالى
٧١	ابناء الدائرة حملوه الى البرلمان
٧٥	الوزير النائب والنائب الوزير
٨١	غول ولكنه طيب
٨٧	نائب ووزير "سوبر"
٩٧	عاشق البحث الجنائى
١٠٣	دخل السياسة من خلال المستشفى
١٠٩	عائلة كلها نواب
١١٥	أنا مستقل
١٢١	عضو مجلس القيادة الثورة زعيماً للمعارضة
١٢٥	اسرار قرية مرجبا

شركة الاسماعيليه / مصر للدواجن

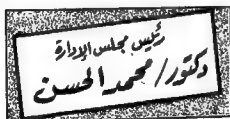
شركة مساهمة مصرية

المركز الرئيسى : مبنى الإدارة - سرايوسم - ت: (٢٦٠٣١ / ٢٦٠٣٢)
مكتب الاتصال : شارع صديق سالم بالإسماعيلية - ت : (٢٤٤٨١ / ٢٠٨٧٩)
ص. ب ٢٨ - س. ٩٦٢٨٦ تلکس : IMPC UN ١٣٠٠٩

- بيض تفريخ الاسماعيليه بالمواصفات العالمية
- كفايت تسمين الاسماعيليه تعطى أعلى ربحية
- علف الاسماعيليه - قمة الجودة
- دجاج بيض ينتج أكثر مما تتصور
- دجاج الاسماعيليه المجد - النكهة المتميزة

اسم الاسماعيليه / مصر للدواجن

علامة مسجلة للثقة - الجودة - التميز
نحن دائماً وراء منتجاتنا في كل مكان
معنا تشعر بالثقة في المستقبل
فالعمل امانة في أعناقنا

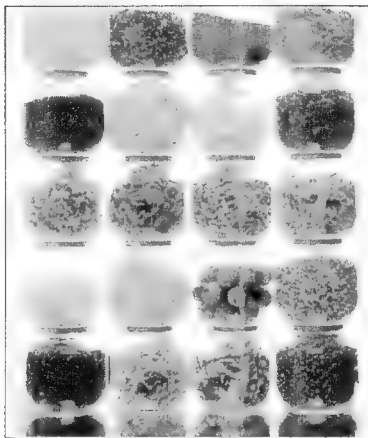


كبرى شركات الدواجن المتكاملة في مصر
خبرة متميزة ** منتجات متفوقة

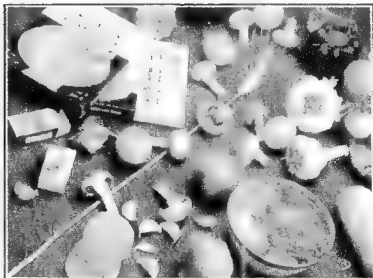
شركة الأهرام عليا / مصر للدواجن



KATO AROMATIC PRODUCTS
منتجات كاتو اروماتيك



KATO AROMATIC, SAE
Saqqara Road
Haraneya, Giza, Egypt
Tel: (202) 3849590-3849591
Fax: (202) 3850735



KATO AROMATIC PRODUCTS
منتجات كاتو اروماتيك



KATO AROMATIC, SAE
Saqqara Road
Haraneya, Giza, Egypt
Tel: (202) 3849590-3849591
Fax: (202) 3850735



KATO AROMATIC PRODUCTS

منتجات كاتو اروماتيك



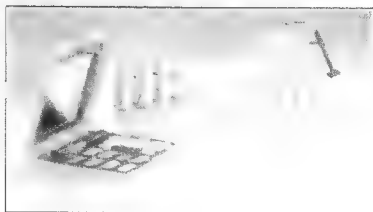
KATO AROMATIC, SAE

Saqqara Road

Haraneya, Giza, Egypt

Tel: (202) 3849590-3849591

Fax: (202) 3850735



KATO AROMATIC PRODUCTS

منتجات كاتو اروماتيك



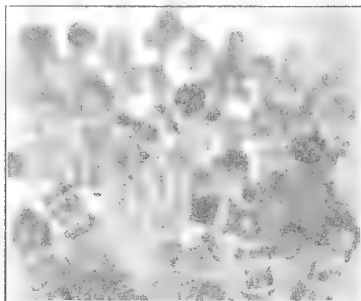
KATO AROMATIC, SAE

Saaqara Road

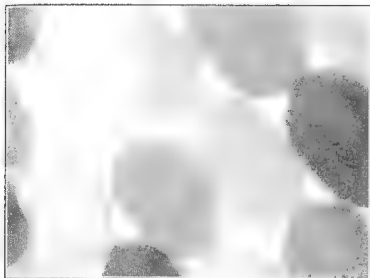
Haraneyya, Giza, Egypt

Tel: (202) 3849590-3849591

Fax: (202) 3850735



KATO AROMATIC PRODUCTS
منتجات كاتو اروماتيك



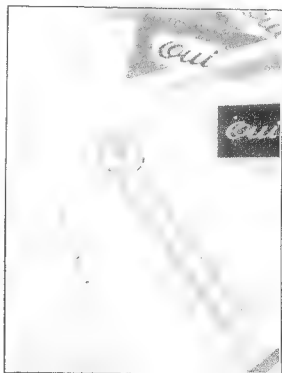
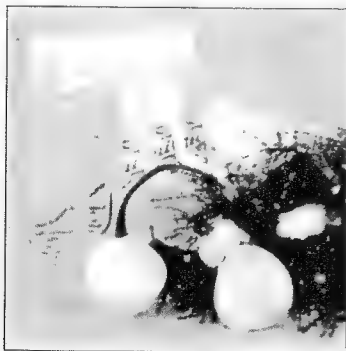
KATO AROMATIC, SAE

Saqqara Road

Haraneya, Giza, Egypt

Tel: (202) 3849590-3849591

Fax: (202) 3850735





المصرف العربي الدولي

ARAB INTERNATIONAL BANK

مليون دولار أمريكي	١٦٥
مليون دولار أمريكي	٨٤٥
مليون دولار أمريكي	١١١٣
مليون دولار أمريكي	٢٢٤٧

رأس المال المدفوع
الاحتياطيات
أجمالي الودائع
أجمالي الأصول / الخصم

المساهمون وأنصبتهم في رأس المال

مليون دولار أمريكي

٤٧٤٦
٤٧٤٦
٣٩٥٤
٧٨٨
٧٨٨
١٤٧٨

جمهورية مصر العربية
الجمهورية الليبية الشعبية الاشتراكية
دولة الامارات العربية المتحدة
دولة قطر
سلطنة عمان
مساهمات عربية خاصة

١٦٥٠٠

٣٥ : شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة - جمهورية مصر العربية •
AIBEX UN ١٢٠١٨ - ١٢٠٧٩ :
٣٩١٦٤٩٢ - ٣٩١٧٧٠٢ - ٣٩١٨٧٩٤ :
تلكس
تليفون

المركز الرئيسي

٢ : طريق الحرية - الاسكندرية - جمهورية مصر العربية •
AIBLX ٥٤٤٣٤ - ٥٤٤٣١ :
٤٨٢٦٧٧٥ - ٤٨٢٦٦٨١ :
تلكس
تليفون

فرع الاسكندرية

٥٧ : شارع الجمهورية - بورسعيد - جمهورية مصر العربية •
AIBPS UN ٦٣٢٧٣ :
٢٢٧١٢٣ - ٢٢٣٧٣٦ :
تلكس
تليفون

فرع بورسعيد

١١١٣ : كورنيش النيل - القاهرة - جمهورية مصر العربية •
AIBIR UN ٢٣١١٢ - ٢٠١١٣ :
٧٥٠٧٨١ - ٧٤٣٤٤٨ :
تلكس
تليفون

فرع التحرير

١٧٠٥ : طريق رقم - القاهرة - العنامة - البحرين
AIBBAH BN ٩٤٨٩ :
٥٣١٦١١ :
تلكس
تليفون

فرع البحرين

٩٥ (١) : شارع الميزقي - عمارة برج الشمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية •
AIBEX UN ٢١٧١٨ :
٦٧١٨٣٣ - ٦٧١٨٤٥ :
تلكس
تليفون

فرع مصر الجديدة

ثورة التعمير والاستصلاح بالأرقام والحقائق



إنه لمن دواعي فخرا واعتزازنا أن تكون بداية نشاطنا في استصلاح الأراضي على أرض البطولات بعد حرب أكتوبر المجيدة واسترداد أرض سيناء الحبيبة .. انطلقت شركتنا في سباق مع الأيام بدشوات كفاءتنا خلال ثورة التعمير والاستصلاح في مجالات الاستصلاح - ومن أهم تلك المشروعات التي قمنا بتسييرها على سبيل المثال :

محاسب مصطفى عثمان

- استصلاح وتطهير الترع الرئيسية والفرعية لمساحة ١٥٠٠ فدان بناه بيت سيناء .. مشروع البحيرات المرة .
- استصلاح وتطهير الترع الرئيسية والفرعية والأعمال الصناعية لمساحة ١٢٠٠ فدان غرب الموصوب .. بالوادي الجديد .
- استصلاح ٨٠٠٠ فدان .. وأعمال الترع الرئيسية والفرعية بمنطقة زيان محافظة القطية .. لمصنعات استصلاح الأراضي « ومع ازدياد حركة العمران التي تعد ترجمة حقيقية لسياسة حكومتنا الرشيدة .. فقد قامت شركتنا بتنفيذ الأعمال التالية .. بوزارة الأشغال والموارد المائية .

حلقات من العطاء والوطنية

بحروف من نور**

- أعمال إنشاء كبارى خروانية على مجازى الى والصرف بمحافظة الاسماعيلية من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٨٩ .
- تبطين ترعة أم حجر - الأخنة من ترعة العيسية بالشرقية .
- أعمال تعمير الري .. والأقوسة على البحر الصغير من ذكرنس حتى الجملية مع المشروع الكندى .
- جارى تنفيذ أعمال إنشاء وتبطين جنبات ترعة الصالحية من الكم ٨ حتى .. الكم ٢٢ (ثلثة عقود تحت التنفيذ) .
- ولا يفوتنا أن نذكر على سبيل المثال بعض المشروعات التي قمنا بتنفيذها في مجال التشييد والبناء .

- المأخذ الرئيس لمشروع الصالحية
 - المحطة القازية بالصالحية
 - أعمال الحفر والردم لمحطات طلمبات
 - إنشاء ٦ وحدة سكنية
 - بالصالحية .. بالصالحية الجديد
 - شبكة الريانة بالصالحية الجديد
- * وهكذا تواصل حلقات العطاء .. هادئة .. واثقة .. وفيية
لتطرق فضاء من فصول الوطنية لصوتنا الجديد ...



شركة النحاس المصرية

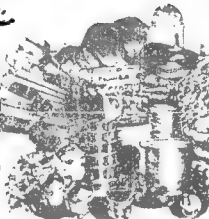
تقدم بكل فخر منتجاتها
من

المنتجات غير الحديدية
منتجات النحاس والالومنيوم

- سلاسل وقاطعات مختلفة.
- أقراص
- ألواح
- أسلاك
- أشكال مختلفة
- قائق الومنيوم
- ردد الومنيوم

المنتجات الحديدية
منتجات الصلب

- مبريد صاج عالم المقادعة
- سبائك الصلب والرافيل
- أسلاك مبريد صاج الصلب
- شتاير هزم الباليست
- المدروسيت
- نسج شبكي مطبق
- عروق الصلب



الأواني المنزلية
يورال

أوكسجين عادي وسائل
درجة نقاوة ٩٩,٩٩%

أقراص والواح الومنيوم - رقائق الومنيوم - أواني منزلية بنقاوة
منتجات التصدير ٩٩,٥% - شتاير مجلفنة - أسلاك حديد للسمار - شبكات نحاس

المركز الرئيسي والمصانع:

جبر النواتية بالإسكندرية، ت. ٥٧٠٤٤٣٣ / ٤ طرول لفرافيا، كوبرول كين بربرو الإسكندرية، ج. م. ر. ج.
تلكس، ٥٤٢٩٣ / ٥٥٤٩٦ فاكس، ٥٧٠٥٠٦٢ / ٥٧٠٥٠٦٣
القاهرة: ٩ ت. الأبرهة، ٩٠٣٤٣٦ / ٦٦ شارع الجمهورية، ت. ٩١٦٢٣١
إسكندرية، ٧ ت. أبي الدواو، ٤٨٢٦١٤ / ٦٢ ت. سبيل الطرول، ت. ٤٨٣٤١٢٩ / ٤٨٣٤١٢٩ ت. قنطرة مصر الجديدة
والقنطرة والقاهرة



شركة النحاس المصرية

تقدم بكل فخر منتجاتها... من

المنتجات غير الحديدية

منتجات النحاس والألومنيوم

- مواسير قطاعات مختلفة
- أقراص • ألواح
- أسلاك
- أشكال مختلفة
- رقائق ألومنيوم
- ورد ألومنيوم

المنتجات الحديدية

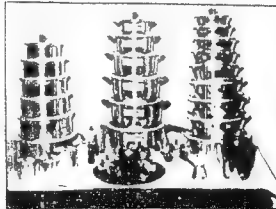
منتجات الصلب

- حديد تسليح عالي المقاومة
- سبائك الصلب والبرونز
- أسلاك حديد ومهالك الصلب
- شفاير صلب الباليست
- البوليوسيت
- تسليح حديد مسبق
- عروقة الصلب

منتجات التصدير

أقراص وألواح ألومنيوم - رقائق ألومنيوم - ألواح منزلية
بنقاوة ٩٩.٥٪ - شفاير مختلفة - أسلاك حديد لمسطر - شبكات نحاس

الألوانى
المنزلية
بيورال



أكسجين
عادي
وسائل
دراسة نقادة
٩٩.٩٩٪

المركز الرئيسي والمصانع:

مبنى النحاسية بالإسكندرية، تليفون: ٥٧٠٤٤٣٣ / ٤ خطوط لخطوط الهاتف: كوبرول كين بربر الإيكونية، ج. ٣٠ ع

تليفون: ٥٤٢٩٣ / ٥٥٤٩٦ فاكس: ٥٧٠٥٠٦٣ / ٥٧٠٥٠٦٣

القاهرة: ٩ قنطرة الزمرد، ٩٠٣٤٣٦ / ٦٦ شارع الجمهورية تليفون: ٩١٦٢٣١

الإسكندرية، ٧ شارع الدواوين، ٤١ / ٨٢٦١٤٦ / ٦٢ من مبنى العطارين تليفون: ٤٨٣٤١٣٩ والفاكس والبريد الإلكتروني



شركة مصر إيران للفزل والنسيج ميراتكس

* هيواتكس شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥

بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له .

ويقدر إجمالي الإستثمارات بمبلغ « ١٢٠ مليون جنيه » .

بلغ رأس مال هيواتكس (٥٤ , ٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي :

* ٥١ ٪ للجانب المصري ويمثله :

(١) شركة مصر شبين الكوم للفزل والنسيج .

(٢) شركة مصر للفزل والنسيج الرفيع بكفر النوار .

(٣) بنك الإستثمار القومي .

* ٤٩ ٪ للجانب الإيراني ويمثله المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي «أيدرو» .

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي :

* إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوايستتر من نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ أنجليزي مسرح

وممشط ، مفرد ومزوي ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كوتز وشلل .

* وقد جهزت هيواتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية

واليابان . ويقدر الانتاج السنوي بحوالى (١٥٠٠٠ طن بقيمة ١٦٠ مليون جنيه) .

* تبلغ صادرات هيواتكس حوالى (٧٥٠٠ طن سنوياً) بقيمة (٣١ مليون دولار) إلى أمريكا

وأسواق أوروبا الغربية (ألمانيا ، دانمارك ، بلجيكا ، فرنسا ، أسبانيا ، إنجلترا ، إيطاليا) دول

شرق آسيا (اليابان ، تايوان ، بنجلاديش) ودول شمال أفريقيا (المغرب ، تونس) .

ويبلغ عدد العاملين بميراتكس (٣٨٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالى (١٣ مليون جنيه) .



البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

وينموه بالحاصلات

نحن نعلم جيداً أنك .. في المحافظة .. في المركز .. في القرية

نحن نقدم لك خدمات مصرفية متنوعة ..
تمتع بأعلى معدل من العائد عن طريق ادخالتنا الإلزامية

• **الائتمان الزراعي المصداقية**

• **الائتمان الزراعي ذات الجوائز**

• **نظام التأمين الزراعي**

للمرئيه

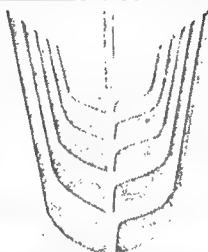
٥٠٠٠٠ ٧٥٠٠ ١٠٠٠ ٧٥٠
١٠٠٠ ١٥٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
١٠٠٠ ١٥٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠

١٠٠٠٠

نصرف بعد ٥ سنوات ٢٢٢٧ مئة

خدمة متقدمة
عائد متميز
ثقة مبدئية

أمانك ولاستراكي



من أجل ..
• نشأة زرع .. ونشأة نخل .. ومجيد إلى
• لتسليمك إلى السرايا .. التخلي ..
• المستثمرين .. الحاصلات .. التكاليف

في مجال التصنيع الزراعي
• مشروع تصنيع الألبان وسجالاتها ..
• اعداد وتصدير وتجهيز الخضار والفواكه ..
• خدمات الصيانة والمعدات ..
• عمليات التصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية ..
• المخابز لسلم الآلية ..

في مجال البنية التحتية الزراعية
• اجهزة وآلات ومعدات بيوتات الزراعة ..
• برامج خدمة وصيانة الآلات الزراعية ..
• برامج ومراكز تصنيع المعدات الزراعية ..

في مجال الأراضي
• تحسين خواص التربة ..
• تسمية الأراضي بأشجار التزيين ..
• تطوير نظم الري والصرف ..
• استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة ..

في مجال الانتاج الحيواني
• إنشاء مشروعات الثروة الحيوانية ..
• تشغيل مشروعات الدواجن ..
• تشجيع مشروعات الثروة السمكية ..

هذهنا الخدمات متوفرة في الريف المصري

ألمنا أمانة تكنولوجيا الزراعة في مجتمعنا الريفي

في تنمية المجتمع الريفي
• مشروعات الشباب ..
• مشروعات الأسر الفقيرة ..
• مشروعات تصنيع واستغلال خدمات البيئة ..

**الجمعية التعاونية الزراعية العامة
لمنتجى القصب .. وطريق الكفاف
لخدمة الزراعيين والاقتصاد القومي**



منذ نجاح الاستاذ عبد الرحيم الغول ودخوله مجلس الشعب عام ١٩٧١ .. وهو يتبنى قضية مزارعى القصب .. وقتها كان سعر الطن ٢٥٧ قرشاً لكنه ناضل تحت قبة البرلمان .. ومن خلال علاقاته نجح فى أن يرتفع بالسعر حتى وصل إلى ٦٦ جنيهاً للطن هذا العام .. وهو يسعى لأن يصل إلى ٨١ جنيهاً لمصول عام ١٩٩٢/٩٢ ..

نجم عبد الرحيم الغول فى شد انتباه الحكومة والرأى العام إلى مزارعى القصب الذين يعتبرون من المظلومين .. لأن الدولة تستفيد بمنتج السكر والمولاس والعلطور والخشب الحبيبي والكحول من القصب بينما العائد غير مجز للمزارع .. وبعد انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية العامة لمنتجى القصب .. استطاع تحقيق جزء من أحلامه فى رفع سعر هذا المحصول .

يقول الغول سأظل أناضل من أجل هذا الموضوع .. فالقصب هو المحصول الوحيد الذى مازال فى التسويق .. لذلك من العدل أن يرتفع سعره إلى ٨١ جنيهاً للطن كما نطالب . ومن حسن الحظ أن المجلس المركزى للمحاصيل السكرية التابع لوزارة الزراعة وشركة السكر التابعة لوزارة الصناعة .. والجمعية العامة للقصب تقدموا بدراسة تتضمن هذا الرأى إلى اللجنة الوزارية للسياسات .

وبجانب رفع السعر .. فإن الجمعية تقدم خدماتها من أجل ميكنة زراعة وحصاد القصب .. فقد قدمت لأعضائها خلال العام الماضى جرارات وآلات للرى بحوالى مليون جنيه بالتقسيط ودون فوائد .. كما تجرى دراسات لإنشاء مشروعات غذائية تستوعب القصب الزائد عن حاجة مصانع السكر ومنها العسل الأسود .

لقد حققت الجمعية الكثير .. وسوف تقدم الكثير والكثير من الخدمات لأعضائها وللزراعيين تحت رعاية وقيادة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .. الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى .

هذه حلقة من إنجازات الأستاذ عبد الرحيم الغول رئيس مجلس الجمعية ورئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب سجلتها حروف من نور لتكون خير شاهد على جهوده وكفاحه لخدمة مصر وشعبها وجماهير منتجى القصب .

أسماء نواب وأعضاء مجلس الإدارة

عبدالمال عزب	نائب رئيس مجلس الإدارة	أحمد عبد العظيم محمد	نائب رئيس مجلس الإدارة
عبد العظيم حسين الزناتي	سكرتير الجمعية	سيد فرهي محمد قاسم	أمين صندوق الجمعية
المأمون صالح مشالي	عضو مجلس إدارة	أسعد علي عبد الرحيم	عضو مجلس إدارة
المنذر حسن حافظ	»	اسماعيل علي سالم	»
سعد مجاي أحمد	»	سيد محمد عبد العظيم	»
عليان محمد اسماعيل	»	فكري عبد السميع عبدالعزيز	»
عبد اللطيف أحمد نذاري	»	محمد الفار الصنوي	»
محمد عبد المنعم اسماعيل	»	محمد فزانه سعيد	»
محمد محمد صالح	»	محمد وقته عبد الرحيم البرقا	»
مصطفى محمد محمد سيد	»	موسى أحمد موسى	»
مجدى محمد يونس	»		

مع تحية مجلس الإدارة

برئاسة

عبد الرحيم الغول



شركة أراب إكسبريس
(أحمد خيرى وشركاه)

Arab Express Co

تعلن الشركة للسادة المستوردين
والمصدرين سواء قطاع عام أو خاص عن :

وجهود بواخر منتظمة فى الشحن بالمحاوريات أو
البضائع العامة أو المجمدة بين الموانئ المصرية وخاصة
الاسكندرية وبين موانئ الولايات الأمريكية وكندا وموانئ
الشرق الأقصى وأستراليا واليابان والموانئ الأوروبية
مثل إنجلترا وألمانيا وإيطاليا واليونان
ويوغسلافيا وتونس وقبرص

وليزيد من البيانات :

يرجى التكرم بالاتصال بمقر الشركة بالاسكندرية - المركز الرئيسى
٥٩ طريق الحرية / الاسكندرية / ت ٤٢٩١ / ٤٩٢٩٧٠٦ / ٤٩٢٩١٠٦ برقية
رابيكس : تليكس دولى : ٥٤٣٦٣ أ كس ٥٤١٧٥ كبرى / فرع : بورسعيد
القاهرة

مشروعات الخطة الخامسة الثالثة لقطاع الكهرباء والطاقة

من المنتظر أن يتزايد نطاق البحث العلمى والتكنولوجيا فى قطاع الكهرباء والطاقة مع الزيادات الحتمية فى حجم العمل فى هذا القطاع خلال التسعينات وما بعدها وهى زيادات تؤكد لها معدلات الزيادة السنوية وأطراد التطور فى نظام القوى الكهربائية كما يتضح على النحو التالى :

* سيتزايد الحمل الأقصى للجمهورية بمتوسط معدل زيادة سنوية كبيرة بحيث يصل عام ٢٠٠٠ الى حوالى ضعف قوته عام ١٩٩٠ .

* سيتزايد اجمالى قدرات التوليد المركبة بمتوسط معدل زيادة سنوى كبير أيضا ليصل الى حوالى ١٥٠ ٪ من القدرات المركبة عام ١٩٩٠ .

* ستتزايد الطاقة الكهربائية المولدة كذلك بمتوسط معدل زيادة سنوى كبير بحيث يتوقع ان تصل عام ٢٠٠٠ الى حوالى ضعف قوتها عام ١٩٩٠ .

نستمد استراتيجية قطاع الكهرباء والطاقة في توفير الاحتياجات المتزايدة من الطاقة والتي تتصل اتصالاً مباشراً بالبحث العلمي والتطوير على :

أولاً : الاستفادة من كل ما بقي متاحاً من طاقة مائية بعد السد العالي وخزان أسوان وذلك بإقامة القناطر والسدود وكهريتها وانتشار المحطات المائية الصغيرة على الفروع والرياحات .

ثانياً : تحسين الكفاءة في إنتاج واستخدام الطاقة الكهربائية بتحسين كفاءة تشغيل محطات التوليد وتقليل الفاقد في الخطوط والشبكات مع الحفاظ على البيئة .

ثالثاً : استخدام الطاقات المتجددة كلما أمكن ذلك حيث تتمتع مصر بإمكانيات عالية في هذه الطاقات وعلى رأسها طاقة الرياح والطاقة الشمسية .

رابعاً : التوسع في إنشاء الصناعات المحلية للمعدات الكهربائية بهدف تحقيق أقصى اعتماد ممكن على المنتجات الوطنية .

ولقد طرحت هذه الاستراتيجيات في مؤتمرات سابقة ويسعدني أن أطرح إضافة جديدة الى هذه الاستراتيجيات وهي ربط الشبكات الكهربائية الموحدة على المستوى الإقليمي والعالمي .. حيث يشهد العالم خلال الربع الاخير من القرن العشرين جهوداً جبارة لمواجهة التحديات المحلية بالتطلع الى تحقيق التكامل الاقليمي كخطوة أولى تليها خطوات أخرى نحو التكامل العالمي .

ولعل السوق الأوروبية المشتركة التي كانت حلماً أصبحت أمراً واقعا وما أرجوه انا اليوم ونحن نتحدث عن الآمال العربية المستقبلية أن تلقى بنظرة على إمكانيات التكامل



الرئيس مبارك خلال متابعته الميدانية لمشروعات الطاقة والكهرباء ..
والوزير السياسسى ماهر أباطة فى حوار باسم مع الرئيس .

العربى فى مجال الطاقة ويستطيع العلماء والمهندسون أن يحولوا أحلام الأمة العربية
التي واقع فعلى من خلال مشروعات ربط الشبكات الكهربائية الموحدة فى العالم العربى ..
وإذا ألقينا نظرة على بعدنا الأفريقى الذى ننتمى اليه ايضا وجدنا ان هناك مصادر
مائية هائلة فى القارة الأفريقية يقع أغلبها فى جمهورية زائير التي لا تبعد كثيراً عن
منابع النيل .. ومن هنا فقد اتجهت استراتيجية وزارة الكهرباء كذلك الى تبنى ربط
الشبكات على المستوى الأفريقى والعربى إن هذه المشروعات العملاقة تمثل تحديات فنية
وهندسية كبيرة وأن يتحقق إلا إذا اضطلع البحث العلمى والتكنولوجى بدور كبير يجعل
من هذه المشروعات أمراً واقعاً ذا جنوى فنية اقتصادية .

ان ما يؤكد على إمكانية قيام الربط العربى الشامل للشبكة الكهربائية هو إيمان الدول
العربية وإدراكها ان توفير طاقة كهربائية مستقرة ورخيصة لن يتحقق إلا من خلال الربط
العربى الشامل وعليه فقد قام العديد من الدول العربية بخطوات عملية محدودة فى هذا
المجال يمكن إيجازها فى :

أولاً : فى المشرق العربى :

* تم الربط بين شبكتى الأردن وسوريا على جهد ٢٢ ك. ف

* تم الربط بين الشبكات الكهربائية بسوريا ولبنان وتركيا على جهد ٦٦ ك. ف .. كما

تم الربط بين العراق وتركيا على جهد ١٥٤ ك. ف .

هذا وقد تم اعتماد دراسة الربط بين دول الخليج العربي وجار اتخاذ اجراءاتها التنفيذية لربط السعودية وقطر والبحرين والامارات العربية وسلطنة عمان على جهد ٤٠٠ ك. ف.

كما تم اتخاذ الاجراءات التنفيذية لربط شبكتي مصر والاردن بإجراء دراسة الجبوى المبدئية والنهائية للمشروع للربط على جهد ٥٠٠ ك. ف بالأراضى المصرية وعلى جهد ٤٠٠ ك. ف فى الأراضى الأردنية. وجار تنفيذ هذا المشروع وبجانب ذلك فهناك دراسات لربط دول المشرق العربى بعضها ببعض مع ربطها بتركيا .. وقد أوشكت اجراءات القيام بهذه الدراسات على التنفيذ .

ثانياً : فى المغرب العربى :

تم الربط بين شبكة الجزائر وشبكتي كل من تونس والمغرب على جهد ٢٢٠ ك. ف



محطة توليد كهرباء نمياط أحد المشروعات العملاقة .

ولما كان موقع مصر المتميز في قلب الأمة العربية يجعلها كنقطة اتصال بين الدول العربية في آسيا والدول العربية في أفريقيا فإن هذا يضعها أمام مسؤولياتها في تحقيق الربط الكهربائي الشامل بين الدول العربية في آسيا وأفريقيا ويأتي ذلك عن طريق الربط مع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) ثم أسبانيا وتجرى بالفعل حالياً دراسات مشتركة بين مصر وليبيا للربط بين الشبكتين العربية والليبية.

ثالثاً : الربط مع الدول الأفريقية

تجرى حالياً الدراسات الفنية والاقتصادية لدراسة الاستفادة من الطاقة المائية المتوافرة على المساقط المائية على نهر انجا بزاثير والتي تبلغ ٧٧٤ مليار كيلوات ساعة سنوياً ويقدره حوالي ٥٠ ألف ميجاوات على أساس الربط الكهربائي بين البلدين بخطوط هوائية تمر بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية السودان ومصر .

ان استراتيجية قطاع الكهرباء والطاقة نظراً لما حدث من تطورات هامة في كل منهما تهدف الى تعميق وتطوير التصنيع المحلي للمهمات اللازمة لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وذلك بهدف الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد توفيراً للنقد الأجنبي .

وقد اثمرت جهود وزارة الكهرباء في هذا المجال ان اصبحت جميع مكونات شبكات التوزيع الكهربائي على الجهود المتوسطة والمنخفضة تصنع في مصر .

وقد تبين من الدراسات انه يمكن المشاركة في تصنيع محطات التوليد بنسبة تصل الى ٣٥٪ باستخدام ما هو متاح محلياً من امكانيات ويمكن تطوير ذلك تدريجياً لتصل الى ٥٠٪ في نهاية الخطة الخمسية الرابعة عام ٢٠٠٢ .. اما بالنسبة لخدمات واعمال الانشاءات والتركيبات فان اسهام الامكانيات المحلية يمكن ان يصل الى حوالي ١٠٪ .

ان النخول في مجال تصنيع وتنفيذ محطات توليد الكهرباء سوف يرتفع بمستوى كثير من المصانع التي تشارك في ذلك لما يلزم لهذا المجال من متطلبات عالية الجودة ونظم جديدة للتنفيذ وينعكس ذلك على كل ما تنتجه تلك المصانع من منتجات وفي نفس الوقت يفتح المجال للدخول في صناعة معدات استثمارية أخرى مماثلة .. مما يحقق الاستراتيجية القومية للاعتماد على الذات وتقليل حجم الاستيراد ما أمكن والريادة والسبق بين الدول العربية .. ومن هنا يجيء دور البحث العلمي لخدمة وتطوير وتحسين منتجات التصنيع المحلي لزيادة مكوناتها مع الارتقاء بجودتها لتواكب المستويات العالمية .

وفى مجال الحفاظ على البيئة :

تهتم الوزارة بالتقييم البيئى فى دراسات الجدوى لمحطات التوليد وتتضمن هذه الدراسات اقتراح البدائل المختلفة وتحديد اجراءات تخفيف الاثار البيئية المتوقعة وتوصيف البديل ذى الاثار البيئية الافضل والتقديرات المبدئية لتكاليف حماية البيئة من التلوث كما يتم تنفيذ وإدارة برامج مراقبة تلوث البيئة قبل وبعد انشاء المحطات .

الشركة الدولية رئيسيس للطيران والرش :

- * أول وأكبر شركة مصرية تعمل في مجال الرش الجوي تأسست عام ١٩٧٩ وحصلت على الترخيص العام بالتشغيل في ١٧/٣/١٩٧٩ .
- * تمتلك الشركة أكبر اسطول من الطائرات (٢٦ طائرة من طراز سسنا ١٨٥ ، سسنا ١٨٨) .
- * جميع الطائرات مصرية التسجيل يعمل عليها طيارون مصريون ذو خبرة كبيرة وكفاءة عالية .
- * يقوم بصيانة الطائرات مهندسون وفنيون مصريون أكفاء في أكبر مركز لصيانة الطائرات تابع للشركة بمطار امبابه .
- * قامت الشركة على مدى العشرة اعوام السابقة بتدريب وتأهيل حوالي ٥٠ طياراً تحقيقاً لسياستها في تمصير طياري الرش الجوي وعلى نفقتها هذا بالإضافة إلى تدريب الاعداد الكبيرة من المهندسين والفنيين .
- * تقوم الشركة برش مساحات القطن في جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧٩ بموجب عقود سنوية مع وزارة الزراعة كما تقوم الشركة بالرش الصحي فوق مدن الجمهورية ومقاومة النباتات الضارة ومقاومة الجراد .
- * وإلى جانب نشاطات الشركة في جمهورية مصر العربية فالشركة تقوم برش مساحات القطن في جمهورية السودان الشقيقة منذ عام ١٩٨١ بموجب عقود سنوية مع ادارة مشروع الجزيرة كما قامت الشركة بمقاومة الجراد في المملكة العربية السعودية في اعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .
- * يقوم بإدارة الشركة (في مقرها ١١٢ شارع ٢٦ يوليو بالزمالك - القاهرة وفي مطار امبابه) نخبة ممتازة من المديرين والعاملين على رأسهم اللواء / بدر الدين سميد القاضي رئيس مجلس الادارة والمدير العام (لواء شرطة سابق) بالإضافة الى نشاطاته السياسي كعضو بمجلس الشعب عن دائرة بولاق .
- * اللواء بدر الدين سميد القاضي من مواليد ١٩٢٨/٩/٢٥ حاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٣ وتدرج في العمل بالشرطة في مديرية أمن الجيزة وأمن الدولة الى ان ترك العمل في عام ١٩٨٠ وتفرغ للاعمال الحرة حيث انشا الشركة الدولية رئيسيس للطيران والرش كما أنشأ أكبر مشروع للامن الغذائي في قلب بولاق ويخطط حالياً لاضافة انشطة جديدة في مجال الطيران خدمة للاقتصاد القومي وفي مجال العمل السياسي لصالح ابناء دائرته في بولاق .

١١٢ شارع ٢٦ يوليو - الدور الأول - الزمالك - ت : ٣٤١٥٥٢١ / ٣٤١١٦٨٩ / ٣٤١٢٩٦٥

مطار إمبابه - الجيزة ت : ٣٤٧٦٩٩١ - تليكس : ٢١٠٨٣ قاضي يو إن - فاكس ٣٤٢٠٣٤٠

مطابع الوليد

ت: ٢٨٣٦١٨٦ / ٢٨٣٦٨٤١ / ٢٨٤١٩٤٦ - فاكس ٢٨٣٦٦٣٨

مصمم للطيران



92
5

Bibliotheca Alexandrina



0339769

خزينة تميمية وكبرياء يافعة أهدرت جيل من

أهدرت بلس معاً